وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر_بسكرة_

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية_قطب شتمة_

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

إتفاقية الطائف 1989م ونهاية الحرب الأهلية اللبنانية

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

زواد حفيظة

إشراف الأستاذة:

شلوق فتيحة

السنة الجامعية:2016/2015م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي فتح لنا أبوابه لإتمام هذا العمل وسخر لنا ما سخر بمنه وفضله، وبعد فضل الله ورحمته أتوجه بخالص الشكر وعمق الامتنان إلى أستاذتي شلوق فتيحة التي لم تبخل عليا بدعمها وتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة متمنياتً لها دوام الصحة والعافية ومزيدا من الإنجازات العلمية، كما لا أنسى أستاذي الدكتور مصمودي نصر الدين على توجيهاته القيمة

كما أتقدم بالشكر لكل القائمين على المكتبات التي زرتها خاصة "مكتبة العلوم السياسية بباتنة" ومكتبة "العلوم الإنسانية والاجتماعية بقسنطينة" ومكتبة "العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة" على ماقدموه لي من تسهيلات فلهم مني جزيل الشكر

وفي الختام إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام

الإهداء

إلى من حملتني وهناً على وهن فزادها ذلك ضعفاً

على ضعف، إلى من قدمتني إلى الحياة بقدرة الله

تعالى ومشيئته، إلى نبع العطاء والمحبة والحنان

أمي الحنونة

إلى من فقد نور بصره غير أنه رسم لي طريق الحياة

وجنبني فيها شرور الدنيا ومتاعبها

أبي العزيز

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي

إليك وحياً أملاً و تقديرا

أهدي عملي هذا

مقدمة

تعد لبنان من أكثر أقطار الوطن العربي تعقيدا وتنوعا من الناحية الإثنية، وعلى الرغم من صغر مساحتها وقلة سكانها إلا أنها ضمت مجموعة كبيرة من التكوينات الطائفية والمذهبية المتواجدة في الوطن العربي، مما جعل تاريخها السياسي والاجتماعي يعرف فترات من التعايش والصراع. حيث شهدت لبنان عدة حروب أهلية هزت كيانها وعصفت باستقرارها كان من أشدها وأعنفها الحرب الأهلية التي اندلعت شرارتها في 13 أفريل عام 1975م واعتبرت أطول نزاع داخلي في تاريخ لبنان والتي استمرت قرابة خمسة عشر سنة وتعددت عوامل اندلاعها بين داخلية وخارجية فكان لها بالغ الأثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنانيين، وعلى الرغم من المبادرات الدولية والعربية التي عملت على إنهاء الحرب الأهلية من خلال التوفيق بين الفصائل اللبنانية المتحاربة، إلا أن معظمها كانت عبارة عن مجرد عناوين ومبادئ عامة واقتراحات جزئية سعت لمعالجة بعض أسباب الحرب وليس كلها، إلا أن اتفاقية الطائف التي عقدت بالمملكة العربية السعودية في 22 أكتوبر 1989م وتمت المصادقة عليها من قبل اثنان وستون نائباً لبنانياً في البرلمان، وحضيت بالموافقة والمباركة من قبل الدول العربية والدولية، تضمنت أمورا عديدة أبرزها إقرار هوية لبنان التي كان الخلاف حولها إبان الحرب وإحداث تغييرات في النظام السياسي الذي دارت حوله سابقا نزاعات أيضا، وعدد من الإصلاحات كان القصد منها إرساء بنية إدارية واجتماعية واقتصادية تقوم عليها دولة ما بعد الطائف.

لقد استطاعت اتفاقية الطائف أو ما يعرف "بوثيقة الوفاق الوطني" من خلال ما جاء في نصوصها وضع حد للاقتتال والانقسام حيث أخرجت التوازنات السياسية المحلية من حالة الجمود، وكانت لها تأثيرات مباشرة على الوضع اللبناني ونتائج بعيدة الأثر في الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، فتمكنت من نقل لبنان من حالة حرب إلى مرحلة السلم الأهلي وإيجاد صيغة تعايش جديدة لإعادة الحياة من جديد إلى الدولة اللبنانية، انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

إلى أي مدى استطاعت اتفاقية الطائف تحقيق السلم الأهلي والعيش المشترك في لبنان؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى جملة من الأسئلة الفرعية ندرجها على النحو التالي:

1.ما هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975م؟

2.ما هي المبادرات الدولية والعربية التي سعت لإنهائها؟
3.ما مضمون إتفاقية الطائف وما هي نتائجها؟

أسباب اختيار الموضوع:

- رغبتي الشخصية التي لازمتني خلال سنوات الدراسة الجامعية للبحث في هذا الموضوع.
- محاولة تسليط الضوء على اتفاقية الطائف التي أنهت صراع طويل عرفته لبنان.
- إثراء المكتبة بدراسة حول تاريخ المشرق العربي وخاصةً التاريخ اللبناني.

أهداف الدراسة:

- التعرف على المبادرات الدولية والعربية الرامية لإنهاء الحرب الأهلية منذ إندلاعها عام 1975م.
- توضيح المرحلة الانتقالية التي شهدتها لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية عام 1989م ومحاولة إعادة بناء الدولة اللبنانية.
- التعرف على سير تطبيق نصوص اتفاقية الطائف وإبراز نتائجها.

المنهج المعتمد:

أما المنهج فان طبيعة الدراسة هي التي تحدده لذلك اعتمدنا في دراستنا على المناهج العلمية المستخدمة في مجال الدراسات التاريخية وهي المنهج التاريخي الذي اعتمدنا عليه في سرد مختلف الأحداث والحقائق والأبحاث وذلك من خلال تتبع مسار الحرب الأهلية، والمنهج الوصفي من خلال وصف أثار ونتائج الحرب الأهلية على لبنان، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل مضمون اتفاقية الطائف ونتائجها.

تقديم البحث:

من أجل تحليل وتجسيد المنهج المعتمد وتجاوباً مع التساؤلات الواردة في الإشكالية قسمت البحث إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة مع ثبت للمصادر والمراجع وفي الأخير وضعت مجموعة من الملاحق التوضيحية كما يلي:

المقدمة وتضمنت تمهيد للموضوع ثم طرح إشكالية البحث، إضافة إلى توضيح أسباب اختيار الموضوع وأهدافه والمنهج المعتمد وأهم المصادر والمراجع المعتمد عليها.

الفصل الأول: جاء تحت عنوان **"لبنان والحرب الأهلية عام 1975م"**، تضمن لمحة جغرافية وتاريخية حول لبنان تطرقنا فيها إلى إستراتيجية موقع لبنان وعرفنا تاريخها المجيد من أقدم العصور، وتركيبتها السكانية والطائفية المختلفة ونظامها السياسي، إضافة إلى معرفة الأسباب الداخلية والخارجية للحرب وأحداثها ونتائجها على لبنان.

أما الفصل الثاني: فجاء بعنوان **"مبادرات إنهاء الحرب الأهلية والتوصل إلى اتفاق الطائف عام 1989م"**، وتناولت فيه المبادرات الدولية التي سعت لإنهاء الحرب الأهلية من خلال عرض مبادرات الفاتيكان وفرنسا أما المبادرات العربية فجاء فيها مبادرات سوريا والسعودية أما المبادرات اللبنانية فعرضت فيها كل من ورقة رفيق الحريري وحسين الحسيني، ثم تطرقت إلى التحضير لمؤتمر الطائف وانعقاده.

أما الفصل الثالث: فكان بعنوان **"اتفاقية الطائف عام 1989م ونتائجها"**، تعرضت فيه إلى مضمون الاتفاقية ونصوصها وردود الفعل عنها وتنفيذها، كما تحدثت عن نتائجها على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتطرقت إلى تقييم عام حول اتفاقية الطائف من خلال عرض ايجابيات وسلبيات الاتفاقية.

وأخيراً خاتمة للموضوع والتي ضمنتها مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت إليها.

ولإثراء هذا الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

كتاب مسعود الخوند، **لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام**، الذي تحدث فيه عن مضمون اتفاقية الطائف والحكومات المتعاقبة على جمهورية الطائف وسير تطبيقهم لنصوص هذه الاتفاقية، وكتاب **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (لبنان من الحرب العالمية الأولى إلى بداية الجمهورية الثانية)** لصاحبه جوزف صقر الذي تحدث عن أسباب الحرب الأهلية ونتائجها على لبنان، وكتاب **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال مع وثائق ومحاضر** لصاحبه جورج بكاسيني الذي تحدث فيه عن المبادرات اللبنانية التي سبقت اتفاقية الطائف، ورجعت إلى بعض المذكرات الشخصية كمذكرات جوزف أبو خليل **قصة الموارنة في الحرب سيرة**

ذاتية الذي تطرق فيها إلى المبادرات السورية لإنهاء الحرب الأهلية، ومذكرات أمين الجميل **رؤية للمستقبل** الذي تناول فيها نتائج اتفاقية الطائف، كما اعتمدت على دراسة سابقة بعنوان **إشكالية الاستقرار السياسي في لبنان بعد اتفاقية الطائف عام 1989م** وهي مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه لصاحبتها منى عواد مشهداني الذي تحدثت عن المبادرات الدولية لإنهاء الحرب الأهلية، إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية الأخرى والمقالات الورقية والالكترونية.

صعوبات الدراسة:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات سواء كانت مرتبطة بإمكانيات الباحث أو بموضوع بحثه ومنها:

- تشعب الموضوع وتداخل الأحداث خلال الفترة مابين 1975م والى غاية قيام جمهورية الطائف بعد 1989م وهي فترة مليئة بالأحداث في لبنان يصعب اختصارها مما صعب عليا ضبط خطة منهجية للموضوع.
- كثرة المصادر والمراجع التي تتحدث عن الفصل الأول أي الجانب التاريخي والسياسي للبنان وخاصة الحرب الأهلية لعام 1975م، وقلتها في الفصل الثاني والثالث أي حول المبادرات الدولية والعربية واللبنانية لإنهاء الحرب الأهلية وكل ما يتعلق باتفاقية الطائف مما جعلني أسافر إلى قسنطينة وباتنة للحصول على مراجع تسمح بإنجاز الموضوع.
- عند الحديث عن الحرب الأهلية نجد هناك اختلاف الباحثين في عوامل اندلاعها مما صعب عليا الإلمام بكل الآراء.
- قلة المصادر والمراجع الورقية التي تتحدث عن الفصل الثالث(جمهورية الطائف)، مما جعلني في الغالب أعتمد على المقالات الالكترونية.

الفصل الأول :

لبنان والحرب الأهلية 1975م

تمهـيد

أولاً : لمحة جغرافية و تاريخية حول لبنان

ثانياً : الحرب الأهلية اللبنانية 1975م

خلاصـــة

تمهيد:

تحتل الأراضي اللبنانية موقعا جغرافيا هاماً إذ تشرف على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من ناحية وتقع داخل نطاق العالم العربي الكبير من ناحية أخرى، حيث اشتهر لبنان عبر تاريخه منذ العهد الفينيقي بسمته التجارية ساعدته طبيعته وموقعه الجغرافي على لعب دور هام في التجارة العالمية أنذاك، ولقد أثر العنصر الجغرافي الذي تميز به عن غيره في التكيف السياسي وتشكيل السياسات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي في ظل الموارد الطبيعية المتاحة والإمكانيات البشرية المتوفرة، هذا الموقع الاستراتيجي أدى إلى استقطاب العديد من الشعوب بمختلف أديانها، فساد لبنان تعدد في الديانات وصل إلى حد التنافس والتعدد على مستوى المذاهب، هذا التنوع الطائفي بقدر ما كان نعمة على لبنان إلا أننا لا ننكر حقيقة أنه تسبب لها في العديد من الانتكاسات والأزمات التي شهدتها عبر تاريخها، وكان أعنفها الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975م، فما هي أهم الخصائص الجغرافية والتاريخية للبنان؟ وما هي أسباب الحرب الأهلية؟ وكيف جرت وما تأثيرها على لبنان؟ هذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل.

أولا: لمحة جغرافية وتاريخية حول لبنان

شهد لبنان منذ القديم تعدد الحضارات التي مرت أو احتلت أراضيه وذلك لموقعه الوسطي بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي والشرق الأسيوي والغرب الإفريقي.

1.لبنان جغرافيا وتاريخياً:

أ. جغرافياً:

تقع **لبنان***في غربي قارة آسيا، يحدها من الشمال والشرق سوريا بطول375كم، ومن الجنوب فلسطين المحتلة، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد لها إذ يقدر طول ساحله بحوالي225كم، وهناك خلاف قائم بين لبنان وسوريا بشأن منطقة صغيرة تجاور مرتفعات الجولان المحتلة من قبل إسرائيل وهي مزارع شبعا، حيث إن كلا البلدين يدعي إنتمائها لإقليمه، إلا أن الأمم المتحدة قامت بتعيين حدود المزارع وتحتسبها على أنها جزء من لبنان[1]، ولكون لبنان تتوسط القارات الثلاث أسيا وإفريقيا وأوروبا، كان لها شأن كبير في الحضارة الإنسانية قديما، ولعبت دورا رائدا في الوقت الحاضر سياسيا وإقتصاديا،حيث تشرف على نقاط عبور التجارة الدولية خاصة البحرية منها[2].(الملحق01).

تمتد لبنان فلكيا بين خطي عرض (33.5°-34.4°) شمالا، وبين خطي طول (-36.3° 35.5°) شرقا، وتعتبر من أصغر البلدان العربية حيث تبلغ مساحتها حوالي10.400كم²[3].

ومنه نستنتج أن للبنان موقع جد إستراتيجي كونه يتوسط القارات الثلاث، ويطل على مسطح مائي مهم وهو البحر الأبيض المتوسط، ويتحكم في طرق تجارية هامة.

---

[1]-إبراهيم الفاعوري،**جغرافيا الوطن العربي**،دار الحامد،عمان،2011،ص65.

***لبنان**:بالضم وأخره نون،وهو إسم جبل، ولبنان جبل مطل على حمص يجيء من العرج الذي بين مكة والمدينة حتى يتصل بالشام، فما كان بفلسطين فهو جبل الحمل،ومكان بالأردن فهو جبل الجليل، وبدمشق سنير،وبحلب وحماة وحمص لبنان، ويتصل بأنطاكية والمصيصة فيسمى هناك اللكام، وقيل إن في هذا الجبل سبعين لسانا لايعرف كل قوم لسان الآخرين إلا بترجمان، ويوجد في جبل لبنان من جميع الفواكه والزرع من غير أن يزرعها أحد.أنظر:ياقوت الحموي،**معجم البلدان** مج5،دار صادر ،بيروت،1977،ص11.

[2]-حسين قادري،**لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**،دار قانة،باتنة،2008،ص9.

[3]-محمد جدار ،**أطلس الوطن العربي بالصورة والتعليق**،قصر الكتاب،البليدة،(د،ت)،ص97.

أما طبيعته فجبلية وهي الظاهرة البارزة في السطح اللبناني، حيث تقسم أراضي لبنان من الناحية الطبيعية إلى ثلاثة أقسام متميزة هي: إقليم السهول الساحلية، إقليم المرتفعات الجبلية، إقليم المنخفض الأوسط الأخدودي، إلى جانب العديد من الأنهار التي تجري في الأراضي اللبنانية.

- **إقليم السهول الساحلية:** تمتد هذه السهول بين جبال لبنان الغربية والبحر الأبيض المتوسط في شريط موازي للبحر، يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ويتراوح إتساع هذه السهول بين خمسة كيلومترات في الأجزاء الضيقة، كما هو الحال في المنطقة الواقعة شمالي بيروت مباشرة، وستة عشر كيلو مترا في الأجزاء المتسعة كما هو الحال في الشمال حول طرابلس، ويرجع هذا التفاوت في إتساع السهول الساحلية إلى إمتداد جبال لبنان الغربية، تتكون هذه السهول من تربة طينية رملية خصبة تصلح لإنتاج المحاصيل الزراعية المتعددة خاصة منها الحمضيات، وساعد تعرج هذه الأخيرة في بعض الجهات على قيام المرافئ الطبيعية مثل:مرافئ بيروت،طرابلس، ومن أهم هذه السهول نجد: سهول عكار، صيدا وغيرها، يقطن فيها معظم سكان لبنان[1].

- **إقليم المرتفعات الجبلية:** تظهر مرتفعات لبنان في شكل سلسلتين جبليتين، تعرف الغربية منهما بإسم سلاسل جبال لبنان الغربية، وهي تقع إلى الجنوب من جبال العلويين، وتعد أعلى سلاسل جبال الشام وأكثرها وعورة بحيث يزيد إرتفاعها عن3000متر، يجتازها ممر ظهر البيدر الذي يربط دمشق وبيروت[2]، أما السلسلة الجبلية الأخرى فتعرف بجبال لبنان الشرقية، والتي تمتد في شرقي لبنان موازية لسلسلة جبال لبنان الغربية، وتبدأ هذه الجبال من جنوب حمص إلى وادي بردى وسهل الزبداني جنوبا، وتعد جبال بلودان السورية نهايتها، تتميز هذه الجبال بأنها أكثر إتساعا وأقل إرتفاعا وغنى من الجبال الغربية، وتمثل أعلى قممها قمة جبل حرمون التي ترتفع إلى2.814م فوق مستوى سطح البحر، وتتفرع منها جبال أخرى تمتد حتى تدمر في قلب البادية السورية تعرف بالجبال التدمرية، كما توجد في لبنان جبال أخرى في الجنوب و تعرف بإسم جبال عامل[3].

---

[1]-موسى الجبالي،**جغرافيا الوطن العربي**،مكتبة المجمع العربي،الأردن،2012،ص ص183-184.

[2]-حسام الدين جاد الرب،**جغرافية الوطن العربي**،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2011،ص60.

[3]- موسى الجبالي، المرجع السابق،ص186.

- **الإقليم المنخفض الأوسط الأخدودي:** ويبلغ طول هذا الإقليم120كم، كما يتراوح عرضه بين8 و16كم، ويمتاز بخصوبته وغناه حيث يعتبر مزرعة للخضروات اللبنانية، كما يتميز بإرتفاع أرضه إلى500م فوق مستوى سطح البحر، ويعتبر هذا الإقليم منخفضا أخدوديا ، كما يعد حلقة في سلسلة المنخفضات الأخدودية المتتابعة التي يشملها الأخدود الإفريقي الأسيوي العظيم، ويعرف هذا الإقليم أيضا بسهول البقاع، كونه يشمل السفوح الشرقية لجبال لبنان الغربية والسفوح الغربية لمعظم سلاسل جبال لبنان الشرقية، وأراضي سهل البقاع التي تنحصر بين تلك السلسلتين الجبليتين، ويجري فيها نهر العاصي في الشمال ونهر الليطاني في الجنوب[1].

ونظرا للبيئة الجبلية لأرض لبنان فهي تنقسم إلى ست محافظات هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى خمسة وعشرين قضاء، وتنقسم الأقضية إلى بلديات تضم كلا منها مدينة أو عدد من القرى، التي تقسم بدورها إلى أحياء ونواحي[2].

الأنهار: يعتبر لبنان واحة العرب مائيا، لأمطاره الغزيرة ووفرة مياهه على مدار العام، سواء السطحية منها أو الجوفية، يستمد لبنان مياهه من مجموعة من الأنهار الداخلية من أهمها:

- **نهر الليطاني:**هو أطول الأنهار اللبنانية حيث يبلغ طوله حوالي170 كم، ويتجه مسار مجراه نحو الجنوب لتنساب مياهه في خانق متعمق، قبل إتجاهه نحو الغرب ليصب في البحر المتوسط، ويبلغ متوسط تصريفه السنوي إلى(800 مليون م³)[3].

- **نهر العاصي:** يبلغ طوله حوالي571 كم، ينبع من هضبة بعلبك في لبنان التي تشكل أعاليها في الجنوب خط تقسيم مياه مابين حوض العاصي شمالا وحوض الليطاني جنوبا، وما يتميز به العاصي أنه يجري من الجنوب إلى الشمال بعكس ميل الطبقات الجيولوجية لذلك سمي بالعاصي[4].

---

[1]-حسن السيد أحمد أبوالعينين،**لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية**،دار النهضة العربية،بيروت،1980،ص21.

[2]-إبراهيم الفاعوري،المرجع السابق،ص77.

[3]-لطفي عبد الله عبد الفتاح،**جغرافية الوطن العربي(تحليل الأبعاد الجغرافية لمشكلات الوطن العربي)**،دار المسيرة، عمان،2006، ص107.

[4]-علي حسن موسى،شاهر جمال آغا،**جغرافية الوطن العربي الطبيعية**،ط5،منشورات الجامعة،دمشق،2010،ص177.

إظافة إلى نهر البارد شمالي طرابلس، ونهر إبراهيم جنوبي جبيل، ونهر الكلب شمالي بيروت، ونهر الزهراني جنوب صيدا....وغيرها من الأنهار[1].

بالنسبة للمناخ يسود لبنان مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بإعتداله نتيجة لارتفاع السطح في مناطق واسعة منه إلى جانب قربه من البحر خاصة السهل الساحلي مع التأثر بالنظام الصحراوي المداري في الشرق، ففي فصل الصيف تتراوح درجات الحرارة مابين 10°م في المناطق الجبلية العالية و26°م في بعض المناطق الداخلية، ويصل متوسطها إلى 20°م، وتصل في بيروت إلى 25°م، وطرابلس أقل من 23°م، وصور26.3°م. أما في الشتاء فنجدها تنخفض بها إلى نحو خمس درجات، بينما تقل عن الصفر فوق القمم العالية في لبنان الغربية، وفي لبنان الشرقية وتعتدل في المدن الساحلية حيث تبلغ في بيروت 14°م، وطرابلس 15°م، وتقل إلى 5.5°م في الداخل[2]، أما في فصل الشتاء فتتساقط الأمطار بسبب الرياح الغربية العكسية التي تهب من المحيط الأطلسي وخليج المكسيك مخترقة البحر الأبيض المتوسط من الغرب إلى الشرق فتصطدم بالجبال والساحل بشكل عمودي مما يتسبب في سقوط أمطار غزيرة على البلاد، كما تسببها أعاصير البحر الأبيض المتوسط التي تتحرك خلال فصل الشتاء وأوائل الربيع، وتختلف كمية الأمطار الساقطة على أجزاء لبنان من جهة إلى أخرى، حيث تتلقى الجبال الغربية كميات مرتفعة من الأمطار تقدر ب1600ملم. أما الحرارة فتتدرج في الهبوط من الساحل نحو القمم وتصل إلى أقل من7°م، ويزداد الجفاف في سهل البقاع والجبال الشرقية، إذ نجد أن متوسط التساقط السنوي بها يصل إلى 250ملم[3].

نلاحظ أن تضاريس لبنان متنوعة تجمع بين السهول والجبال والمنخفضات، الشيء الذي ساهم في تنوع المناخ والثروات الطبيعية ومن ثمة تنوع الموارد الاقتصادية.

---

[1]–رمزي سلامة،**مشكلة المياه في الوطن العربي إحتمالات الصراع والتسوية**، منشأة المعارف جلال خرى وشركاه، الإسكندرية، 2001 ،ص163.

[2]–محمد صبري محسوب،**العالم العربي دراسة جغرافية**،دار الفكر العربي،القاهرة،2011،ص98.

[3]–محمد جدار،المرجع السابق، ص ص97-98.

ب. <u>تاريخياً:</u>

لم يعرف للبنان تاريخُ بوصفه كياناً مستقلا قبل عام 1920م، إذ كان قبل هذا التاريخ جزءا من المنطقة المحيطة به، فقبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة كان الفينيقيون يقطنون المدن الساحلية كطرابلس وجبيل وصيدا وصور وعكا...وغيرها، ولم تعرف هذه المدن وحدة سياسية فيما بينها فكانت بمثابة دويلات مستقلة. وبعد العهد الفينيقي خضعت هذه البقعة الجغرافية بالإضافة إلى المناطق المجاورة لنفوذ دول متعددة ولفترات زمنية مديدة كالأشوريين والفراعنة والإسكندر المقدوني والدولة التدمرية والإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية، إلى أن وصل الفتح الإسلامي حيث بقيت هذه الرقعة من الأرض جزءاً من الدولة الإسلامية وأصبحت تابعة إلى الدولة العثمانية منذ الانتصار الساحق الذي حققه السلطان العثماني سليم الأول على سلطان المماليك قانصوه الغوري في معركة مرج دابق عام 1516م[1].

ونتيجة **لحوادث 1860م*** التي وقعت في دمشق وجبل لبنان، أنشأت الدولة العثمانية بالاتفاق مع الدول الأوروبية الكبرى الخمس(بريطانيا-فرنسا-روسيا-بروسيا-النمسا) متصرفية جبل لبنان وأخضعتها لنظام إداري خاص عرف باسم النظام الأساسي وكان ذلك في عام 1861م، وكانت متصرفية جبل لبنان تتألف من سبعة أقضية وهي: جزين والشوف والمتن وكسروان والبترون والكورة وزحلة، وكان يتولى الحكم فيها متصرف مسيحي غير لبناني يتم اختياره من قبل الباب العالي بالإتفاق مع ممثلي الدول الخمس الكبرى في اسطمبول، دام هذا التنظيم حتى عام 1914م تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث أعلنت تركيا إلغاء استقلال لبنان الذاتي واحتلت قواتها الأراضي اللبنانية بكاملها[2].

---

[1]-حزب التحرير ولاية لبنان، **<u>لبنان من عبث الطائفية ومكر المستعمرين الى حضارة الاسلام(المشكلة والحل)</u>**، (د،ن)، لبنان، 2008، ص 1

[2]-علي معطي،**<u>تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي(دراسة في العلاقات العربية التركية 1908-1918)</u>**،مؤسسة عز الدين، بيروت، 1992، ص ص11-12.

***حوادث1860:** هي عبارة عن مشكلات وقلاقل واضطرابات وفتن حدثت في جبل لبنان بين الدروز والموارنة بين عامي 1840و1860، بسبب تدخل دول الغرب في الشؤون الداخلية لدولة الخلافة، وكان ضحيتها أرواح الألوف من أهل الجبل.أنظر: حزب التحرير ولاية لبنان،المرجع السابق،ص15.

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918م بهزيمة الدولة العثمانية وحلفائها وانسحاب قواتها من الشرق الأوسط وقعت المنطقة تحت الاحتلال الانجليزي–الفرنسي وعرف لبنان بداية مرحلة جديدة حيث صنف مؤتمر باريس الذي عقد عام 1919م لبنان وسوريا من بين الدول التي ستخضع للانتداب من فئة(أ) الخاص بالشعوب الأكثر تطورا حيث يقتصر دور الدولة المنتدبة على إسداء النص والإرشاد من أجل تحضير البلدين للاستقلال التام، ولكون مسيحيو جبل لبنان طالبوا بدويلة لهم في الجبل مستقلة أو تحت حماية فرنسا وفي ظل معارضة المواطنين في سوريا هذا الأمر قررت الدولة المنتدبة أن تنشئ دولة لبنان الكبير في عام 1920م وذلك لكي تضمن مصالحها السياسية والاقتصادية ولكي تعطي الدولة الجديدة حداً أدنى من الشروط الاقتصادية للاستمرار لتحقق بذلك فرنسا رغبة المسيحيين وأهملت من جهة أخرى إرادة المسلمين[1].

ويمكن القول هنا أنه خلال فترة الانتداب سعت فرنسا لإعطاء الأفضلية للطائفة المارونية التي كانت آنذاك الأكثر عددا والأقرب إلى الغرب حيث كانت هذه الأخيرة يد عون لفرنسا منذ دخولها لبنان.

أعلن عن استقلال لبنان في 26 نوفمبر 1941م ونص الدستور على اقتسام السلطة بين المسيحيين والمسلمين، لكن الاستقلال الكامل جاء على مراحل ففي أول جانفي 1944م تم نقل جميع السلطات التي كانت تمارسها فرنسا إلى الحكومة اللبنانية وتم استكمال جلاء القوات الفرنسية عن لبنان عام 1946م، وفي الفترة مابين 1948–1949م اشتركت لبنان مع الجيوش العربية في محاربة إسرائيل واستقر اللاجئون الفلسطينيون في جنوب لبنان[2].

---

[1]–سليم حداد،**قوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان(ظروف إنشائها،تنظيمها،والمهام الموكولة اليها)**،المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت،1981، ص ص14–15.

[2]–محمد عتريس، معجم بلدان العالم**(أخر التطورات السياسية وأحدث البيانات الإحصائية جغرافي اقتصادي تاريخي سياسي)**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002، ص356.

في عام 1958م ثارت الطوائف الإسلامية ضد الحكومة ورئيس الجمهورية **كميل شمعون*** بسبب توجهاته السياسية الغربية وفي 15 جويلية من نفس العام أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور بناءاً على طلب من شمعون قواته إلى لبنان لاستعادة سلطة الحكومة، وفي عام 1964م تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وبعد نكسة جوان 1967م زاد عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ليقوم بعد ذلك في عام 1971م أفراد من منظمة التحرير الفلسطينية المطرودون من الأردن بتأسيس مقر لهم في لبنان لتندلع في عام 1975م الحرب الأهلية[1].

يمكن القول أن لبنان منذ نشأته مر بالعديد من المحطات التاريخية فضلا على أنه عانى من ويلات التسلط الاستعماري وما نتج عنه من انعكاسات على سائر أوجه الحياة الأمر الذي أثر على أوضاعه الداخلية ليعرف بذلك العديد من الأزمات التي هزت كيانه.

2.التركيبة السكانية والطائفية

تنوعت التركيبة السكانية والطائفية للبنان منذ القديم حيث اعتبرت ملجأ استقرت فيه الشعوب الغالبة القوية بحثا عن الثراء والاستقرار، كما استقر في بطون أوديتها وفوق سفوح جبالها العناصر البشرية الأقل قوة.

أ. التركيبة السكانية:

تجمع المصادر على أن أخر إحصاء رسمي للسكان اللبنانيين أجري في عهد الإنتداب الفرنسي سنة 1932م، وبعدها لم تقدم السلطات اللبنانية بأي إحصاء دقيق للسكان لأسباب سياسية فالإحصاء على أساس طائفي من شأنه أن يزيل الستار عن التناقض الموجود في توزيع المناصب السياسية والإدارية، كما أنه في ظل إنعدام الثقة بين الطوائف فإن كل واحدة ستسعى للظهور بمظهر الأكثرية العددية مما يفسح المجال أمام التزوير، مادامت كثرة العدد قد تؤدي إلى

---

[1] –محمد عتريس،المرجع السابق،ص356.

***كميل شمعون:** (1900–1987) سياسي لبناني،ورئيس الجمهورية اللبنانية من1952–1958،خلفا للرئيس بشارة الخوري، جرت في أواخر عهده عام 1958 إضطرابات دامية بين القوى المعارضة والقوى الموالية للسلطة، إنتهت بتولي اللواء فؤاد شهاب منصب الرئاسة.أنظر: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد(موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد)**، دار العلم للملايين، بيروت،1992،ص261.

مزايا سياسية وإدارية ومن ثم إقتصادية وإجتماعية[1]، وبمقتضى هذا الإحصاء بلغ عدد سكان لبنان 793.429 نسمة، وبعد ذلك اعتمد في تقدير السكان على ما قامت به بعض الهيئات المختلفة مثل وزارة الداخلية أو وزارة التصميم العام وغيرها[2].

وفي عام 2008م بلغ عدد سكان لبنان حسب تقدير الأمم المتحدة حوالي 4,099,000 نسمة، ويعيش مابين 87% إلى 90% من اللبنانيين في المدن، ويتجمع أكثر من 1,100,000 نسمة، أي ما يعادل ربع السكان في العاصمة بيروت وضواحيها[3]، حيث يعتبر لبنان من الأقاليم القليلة في الوطن العربي المزدحم بالسكان وعلى الرغم من أن جبل لبنان هو الأكثر الجهات ارتفاعا في الوطن فهو أيضا أكثر الجبال ازدحاما بالسكان إذ تصل كثافة السكان في بعض أقضيته إلى أكثر من 180 ن/ كم²[4].

وفي نهاية عام 2014م وصل عدد اللبنانيين المسجلين أي كل من يحمل جنسية لبنانية سواء كان مقيما في لبنان أو في الخارج إلى 5.227.000 نسمة، وتزايد اللبنانيون خلال العقد الماضي بمتوسط سنوي قدره 73 ألف نسمة أي ما نسبته 1.4% سنويا[5].

يعد لبنان من أقل الدول العربية في معدلات المواليد، حيث بلغ معدل المواليد به 23 في الألف والوفيات 7 في الألف وذلك سنة 1999م بزيادة طبيعية قدرها 1.6 سنويا[6]، وفي عام 2010م بلغ إجمالي الولادات المسجلة 95.218 ولادة ما يشكل زيادة 5% للذكور والإناث مقارنة بعام 2009م، أما نسبة الوفيات فكان في كل سنة يموت الرجال أكثر من النساء ففي عام2010م

---

[1]–حسين قادري،المرجع السابق،ص11.

[2]–فتحي محمد أبو عيانة،**جغرافية الوطن العربي**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2007،ص259.

[3]–إبراهيم الفاعوري،المرجع السابق،ص63.

[4]–محمد إبراهيم حسن،**جغرافية الوطن العربي طبيعيا وبشريا وإقليميا**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2005، ص485.

[5]–راديو صوت بيروت دولي،**كم يبلغ عدد سكان لبنان وماهو الرقم الخطير؟**، نشرت المقالة بتاريخ: 15-01-2015، متوفرة على الرابط الإلكتروني www.sawtbeirut.se ،تاريخ الزيارة:20-03-2016، على الساعة 15:00.

[6]–فتحي محمد أبو عيانة،المرجع السابق،ص259.

تبين أن عدد الرجال الذين ماتوا يفوق 1.800 رجلا عدد النساء المتوفيات، وقد بلغ إجمالي الوفيات المسجلة في عام 2010م بـ 22.926 حالة وفاة أي بزيادة 3% مقارنة بعام 2009م[1].

ب. التركيبة الطائفية:

يعتبر لبنان بلد متنوع بشعبه ويضم العديد من **الطوائف***والأقليات المتشاركة في رقعته الجغرافية الواحدة[2] (الملحق02)، حيث كانت جبال لبنان الشامخة على شاطيء البحر الأبيض المتوسط ملجأ للطوائف الدينية على إمتداد العصور، كالطوائف المسيحية التي ضمن لها الإسلام السلام وحمى كياناتها تحت إسم أهل الذمة[3]، فمارست هذه الطوائف نشاطها دون إزعاج من قبل المسلمين الذين كانوا يشكلون أكثرية عددية في المشرق العربي[4].

ولكون لبنان ملتقى تضاربت فيه السياسات الخارجية منذ زمن بعيد بين مد إسلامي عربي وآخر غربي مسيحي، أنتج فسيفساء من الطوائف الدينية قل نضيرها في أقطار أخرى وهي تفسر إلى حد بعيد الأزمات التي هزته طيلة تاريخه، حيث يتعايش في لبنان ثمانية عشر طائفة دينية معترف بها رسميا من قبل الحكومة اللبنانية حيث نجد:

- الطوائف الإسلامية:

- **السنة:** المقصود بالسنة: سنة الله،أي أحكامه المشتملة على أوامره ونواهيه التي جعلها للناس طريقا قويما من أجل أن يتبعوه، وأهل السنة هم جمهور المسلمين الذين إقتفوا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم في القول والعمل، لذلك عرفوا أيضا بإسم أهل الجماعة تميزا لهم عن المسلمين

---

[1]-نجوى يعقوب،لارا بدر،**خصائص السكان والمساكن في لبنان**، سلسلة Statistics in Focus,SIF،العدد 2،إدارة الإحصاء المركزي، لبنان،2012،صفحات المقال(1-21)،ص5.

[2]-مهدي عامل،**في الدولة الطائفية**،دار الفارابي للنشر والتوزيع،بيروت،1989،ص67.

***الطوائف:**مفردها طائفة، والتي تعني الجمع المتفرد بخصوصيات ما،والطائفة الدينية هي جماعة لاتختلف عن الجماعات الأخرى من حيث المعتقد الديني فحسب بل أيضا في تقاسم أعضائها شعور التميز عن الغير، ليس فقط في الإطار الديني واللاهوتي بل في إطار المصلحة والأمور الدنيوية المادية البحتة.أنظر:خالد مصطفى مرعب،**قضايا لبنانية وعربية معاصرة(مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي)**،دار النهضة العربية،بيروت،2010،ص84.

[3]-أحمد سرحال،**النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**،دار الفكر العربي،بيروت،1990،ص191.

[4]-عبد العزيز سليمان نوار،**الحرب الأهلية وأبعادها الطائفية**،مجلة السياسة الدولية،العدد43،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،1976،صفحات المقال(8-13)،ص8.

الذين انشقوا عن عامة الجماعة كالشيعة والخوارج، وهم يعتمدون في أحكامهم على نص القرآن الكريم وما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم[1]، والمسلمون السنة في لبنان يمثلون نسبة21% من السكان وهي عريقة التحضر ويتمركز أغلبية أفرادها في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك[2]، أي في المدن الساحلية من الشمال إلى الوسط، حملوا لواء القتال ضد الصليبيين والقضاء على الطوائف التي إرتدت عن الإسلام في لبنان وسورية، ووطدوا سيادة السنة على المنطقة[3].

- **الشيعة:** في اللغة هم الأتباع والأنصار، ويقول أبو الحسن الأشعري"**وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليا رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم**"[4]، والشيعة الطائفة الغالبة في لبنان حيث تمثل نسبة24%من مجموع السكان تتوزع بين جنوب لبنان وسهل البقاع[5]، وينتمي شيعة جنوب لبنان إلى **الشيعة الإثني عشرية***، وقد بلغت أوجها في عهد الخلافة الفاطمية، أي في القرنين العاشر والحادي عشر، وبعد إنهيار الخلافة الفاطمية إصطدم الشيعة بحكم المماليك الذي قاتلهم وأكرههم على الإنسحاب من شمالي لبنان وساحله عموما والإنكفاء إلى جبل عامل ومنطقة البقاع الشمالية[6].

- **الدروز:** هي طائفة دينية من الإسماعلية الباطنية تنسب إلى شخص مؤسس إسمه محمد بن إسماعيل الدرزي أبو عبد الله المقتول سنة 1020م، من عقائد هذه الجماعة القول بأن الإله حل في علي، وأن روح علي إنتقلت في أولاده إلى أن وصلت إلى الحاكم بأمر الله الفاطمي وهم

---

[1]- مصطفى عبد الكريم الخطيب،**معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**،مؤسسة الرسالة،بيروت،1996،ص260.

[2]-حسين قادري،المرجع السابق،ص20

[3]-فؤاد قازان،**لبنان في محيطه العربي من الجيولوجي حتى أيامنا**،دار الفارابي،بيروت،1972،ص142.

[4]-عمر الفرماوي،**الخلاف بين الشيعة والسنة**؛ مكتبة الإيمان،المنصورة،2005،ص ص15-16.

[5]-حسين قادري، المرجع السابق،ص20.

***الشيعة الإثنى عشرية**:هم فرقة تمسكت بحق علي في وراثة الخلافة دون غيره،وقالوا بإثنى عشر إماما دخل أخرهم السرداب بسامراء وإختفى على حد زعمهم،ويزعمون بأن علي رضي الله عنه قد نص على ولديه الحسن والحسين من بعده،ومنه فكل إمام يعين الإمام الذي يليه بوصية منه.أنظر:أحمد طه،**حرب لبنان والخطر الشيعي القادم(رؤية شرعية وسياسية)**،دار أمتي للنشر الإلكتروني،(د،ب)،2006،ص3.

[6]-عصام نعمان،**نحو ديمقراطية تكاملية صياغة دستورية جديدة للنظام اللبناني**، دار الطليعة، بيروت،1983،ص9.

يقولون بتلاشي الظاهر وإقامة الباطن، وإبطال بعض الفرائض الدينية وإستبدالها بفرائض جديدة[1]، وكانت عقيدتهم في نظر العلماء المسلمين خروجا عن تعاليم الإسلام، فعانوا كثيرا من إضطهاد الحكام لهم فاحتموا في المناطق الجبلية الوعرة، حيث إستقروا في وسط جبل لبنان والشوف ويمثلون نسبة 6% من مجموع السكان التي يتكون نصفها من أهل الريف[2].

ومن الطوائف الإسلامية نجد أيضا العلويون الذين جاؤوا من سورية وإستقروا في جبل بعل و**الإسماعيليون*** الذين جاؤوا من العراق هربا من السلطة العباسية، وهم أقلية ولا يتخذون مكانا محددا لإقامتهم[3].

- الطوائف المسيحية:

- **الموارنة:** هي الأهم في الطوائف المسيحية من ناحية العدد والنفوذ، إذ يتمركزون في جبل لبنان ويمثلون نسبة 23% من السكان[4]، سميت بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسها **مار يوحنا مارون****
تكونت هذه الطائفة في القرن الرابع ميلادي على مقربة من نهر العاصي في المكان المعروف اليوم بقلعة المضيق ويرجح أنهم انتقلوا إلى أعالي جبال لبنان جبال لبنان الشمالية أوائل القرن

---

[1]-مصطفى عبد الكريم الخطيب،المرجع السابق،ص178.

[2]-عبد العزيز جراد،**العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع**،ترجمة صالح بالحاج،ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،الجزائر،(د،ت)،ص167.

***الإسماعيليون:**هم فرقة إفترقوا عن الشيعة الإثنى عشرية،بعد وفاة الإمام السادس عن الشيعة جعفر بن محمد الصادق(83-148ه)إذ ساق الشيعة الإثنى عشرية الإمامة إلى إبنه موسى بن جعفر(الكاظم)،بينما رفض بعضهم هذا الإختيار،وساقوا الإمامة إلى إسماعيل بن جعفر رغم أنه مات في حياة أبيه،في حين ساقها أخرون إلى محمد بن إسماعيل،وسموا بالإسماعيلية.أنظر:أسامة شحادة،هيثم الكسواني،**الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم**،مكتبة مدبولي،القاهرة،2007،ص21

[3]-موسوعة العالم العربي، **موسوعة العالم العربي(لبنان)**،دار الواحة للكتاب للنشر والتوزيع،الجزائر،2010،ص14.

[4]-حسين قادري،المرجع السابق،ص19.

****مار يوحنا مارون:**هو راهب وكاهن قديس،عاش ومات في سوريا العليا،تألب حوله في حياته عدد وافر من التلاميذ،أنشأوا بعد وفاته ديرا في سوريا الوسطى عرف بإسم الدير الشرقي أو بيت مارون الذي لم يلبث أن إحتل مكانة دينية بارزة في المنطقة كلها.أنظر:أسعد جرمانوس،**أصول المارونية السياسية وجذور الحريات اللبنانية**، منشورات دار المراد، بيروت،1996،ص20.

التاسع، ثم شرعوا بالخروج إلى كسروان بعد أن شتتت المماليك سكانها الشيعة سنة 1025م، وقد شهد القرنين السابع عشر والثامن عشر هجرة مارونية واسعة إلى جميع أنحاء لبنان[1].

ومن الطوائف المسيحية نجد أيضا طائفة الروم الأرثوذكس ويبلغ تعدادها حوالي 350 ألف تليها طائفة الروم الكاثوليك وتبلغ نحو 240 ألف، ثم طائفة الأرمن الأرثوذكس بحوالي 180 ألف، ثم طائفة الأرمن الكاثوليك والبروتستانت التي تبلغ حوالي 30 ألف، أما بقية الطوائف الأخرى من السريان الأرثوذكس والسريان الكاثوليك والكلدان والنساطرة واللاتين فبلغ تعدادهم حوالي 25 ألف[2].

يمكن القول أن لبنان لم يستطع منذ نشأته أن يستقل سياسيا وعسكريا من الناحية العملية، وذلك يعود إلى التركيبة الطائفية المتنوعة التي إستغلتها بعض القوى المحلية والأجنبية لتحقيق مصالحها في المنطقة، وهذا ما تجسد خلال الحرب الأهلية التي عصفت بالبنان بين عام 1975-1989م، أي أن هذا التنوع الطائفي كان نقمة على لبنان.

3.النظام السياسي

حكم لبنان من خلال عقد سياسي فريد من نوعه، ينص على أن المجتمعات الدينية للبلاد تتشارك السلطة عبر ترتيبات توافقية دقيقة التوزيع، ولكن غالبا عديمة الإستقرار، فالعديد من مناصب الخدمة المدنية بما في ذلك جميع مقاعد البرلمان والمناصب التنفيذية العليا في الحكومة توزع وفقا للطائفة بهدف معلن وهو الحفاظ على روح التناغم بين الطوائف والعيش المشترك في الممارسة العملية، عزز هذا النظام سلطة مركزية ضعيفة تعرضت لنوبات متكررة من الشلل والإنهيار[3]، وجاءت نشأة البرلمان اللبناني في سياق تطور تاريخي لمبدأ المشاركة في السلطة، فنظام متصرفية جبل لبنان الذي وضع عام1861 ونص في مادته الثانية على إنشاء مجلس إدارة

---

[1]-عوني فرسخ،**الأقليات في الوطن العربي**،مجلة المستقبل العربي،العدد119، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، صفحات المقال(36-59)،ص41.

[2]-وليد هندو،سعد سعدي،**معجم الشرق الأوسط(العراق،سوريا،لبنان،فلسطين،الأردن) سياسة تاريخ وجغرافيا مذاهب وطوائف قادة فكر**،دار الجيل،بيروت،1998،ص360.

[3]-إلياس مهنا،**إنشاء مجلس شيوخ لبناني(الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة)**،مجلة CDDRL WORKING PAPERS، العدد125،(د،ن)، (د،ب)،2012 ،صفحات المقال(1-19)،ص1.

كبير مؤلف من إثني عشر عضوا، يتم إنتخابهم بالإقتراع السري مهمته مساعدة المتصرف في القيام بمهامه الإدارية، فقد جاء في النظام الأساسي أن مجلس الإدارة يقوم بتوزيع الضرائب ومراقبة الواردات وإعطاء رأيه في كل القضايا التي يحيلها عليه المتصرف أما توزيع المقاعد في هذا المجلس فقد تم على أساس طائفي، وكان عدد أعضاءه إثني عشر بمعدل إثنين عن كل طائفة، وكان الإقتراع يتم على أساس الطوائف وهذا يعني أن لكل طائفة صوت واحد في المجلس، غير أن هذه القاعدة ألغيت في عام1864م وحل محلها الإقتراع على أساس الأعضاء، كما عدل توزيع المقاعد فأصبح عدد مقاعد المسيحيين سبعة مقابل خمسة للمسلمين[1].

وبعد الحرب العالمية الأولى وإنتقال لبنان من الحكم العثماني إلى الإنتداب الفرنسي، أعلن الجنرال "**غورو***" في سبتمبر عام1920م عن قيام دولة لبنان الكبير عاصمتها بيروت، وقد ضم إليه ولاية بيروت مع أقضيتها وتوابعها (صيدا وصور ومرجعيون وطرابلس وعكار) والبقاع مع أقضيتها الأربعة (بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا)[2]، كما أصدر قرار نص على إلغاء مجلس الإدارة وإقامة لجنة إدارية عامة عين أعضائها على أساس انتماءاتها الطائفية أما صلاحياتها فصلاحيات مجلس الإدارة القديمة، وقد إستمرت هذه اللجنة حتى عام 1926م حيث صدر قانون بإنشاء مجلس تمثيلي مدته أربع سنوات عدد أعضاءه ثلاثون يمثل الطوائف والمناطق المختلفة وفي نفس هذه السنة إضطر الفرنسيون إلى إعطاء لبنان دستورا صدر في 22 ماي 1926م بموجبه أعلنت الجمهورية اللبنانية واستندت الرئاسة إلى مسيحي ماروني إرضاءا إلى المسحيين عموما وللموارنة خصوصا[3].

---

[1]–عصام سليمان، **تقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية**،المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، متوفرة على الرابط الإلكتروني:http://www.arabruleoflaw.org ، تاريخ الزيارة 20–02–2016،على الساعة 15:00 .

***غورو**:(1867–1946) جنرال فرنسي إسمه الكامل هنري جوزيف أوجين، قاد الحملة الفرنسية على مضيق الدردنيل عام1915 حيث فقد ذراعه اليمنى،عين مندوبا ساميا على سوريا ولبنان(1919–1923).أنظر: منير البعلبكي،المرجع السابق ،ص305.

[2]– إبراهيم الفاعوري، **تاريخ الوطن العربي**، دار الحامد،عمان،2011،ص192.

[3]–زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**،دار المسيرة،عمان،2011،ص 226.

وأصبح للبنان بموجبه مجلسان للشيوخ وأخر للنواب، وقد قام هذان المجلسان بإنتخاب **شارل دباس*** أول رئيس لجمهورية لبنان في 26 ماي 1926م[1].

عند إستقلال لبنان عام 1943م تم الإتفاق على إدارة شؤون الحكم وفق صيغة الميثاق الوطني وهو إتفاق غير مكتوب بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، مثل المسيحيين في الإتفاق **بشارة الخوري**** ومثل المسلمين الزعيم رياض الصلح وهو أول رئيس حكومة إستقلالية، يتمحور الميثاق حول الإتفاق على وجود لبنان سيد ومستقل يتخلى فيه المسلمون عن المطالبة بالوحدة مع سوريا مقابل تخلي المسيحيين عن الحماية الفرنسية يمثل المسيحيون في البرلمان بنسبة ستة نواب مقابل خمسة نواب من المسلمين وأن يكون رئيس الجمهورية ماروني، ورئيس الوزراء مسلم سني، ورئيس البرلمان مسلم شيعي[2].

وعليه فالنظام اللبناني ليس نظاما برلمانيا، كما أنه ليس نظاما رئاسيا بالمعنى الدقيق، ولكنه يخلط من الناحية الدستورية بين النظامين، وإن كان من الناحية الواقعية تغلب عليه سمات النظام الرئاسي، ويعتبر رئيس الجمهورية هو الشخص المسيطر في النظام، وينتخب لمدة ستة سنوات غير قابلة للتجديد بواسطة مجلس النواب بأغلبية الثلثين في أول إقتراع، فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه النسبة يكون إنتخابه بالأغلبية المطلقة، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، وله أن يدعو مجلس النواب إلى جلسة إستثنائية، وبموافقة مجلس الوزراء يستطيع أن يحل البرلمان، كما يشارك في السلطة التشريعية من خلال حقه في الإعتراض على القوانين، فإذا

---

[1]–محمد مظفر الأدهمي، **تاريخ الوطن العربي الحديث(المنهج والوقائع)**،دار أيلة للنشر،عمان،2010ص246.

***شارل دباس:** أرثوذكسي، أنتخب وأقسم اليمين الدستورية في 26 ماي 1926م وبقي حتى 10 ماي 1932م بعد التجديد له عام 1929م. وفي ماي 1932م أوقفت الحياة النيابية وعطل الدستور وعين شارل دباس رئيسا للجمهورية ورئيسا للحكومة فبقي حتى 2 جانفي 1934م حيث قدم إستقالته، وهو أول رئيس جمهورية منتخب في لبنان. أنظر:مسعود ضاهر،**التاريخ الإجتماعي للوطن العربي(لبنان الإستقلال،الميثاق والصيغة)**،معهد الإنماء العربي،بيروت،1977،ص340.

****بشارة الخوري:**هو من عائلة مارونية عريقة في السياسة،وقد تميزت سياسته الداخلية بمعارضة حزب الكتلة الوطنية الذي يترأسه إميل إده،أسس الحزب الدستوري الذي هدف من خلاله المحافظة على أسس النظام اللبناني إنتخب أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد إعلان إستقلالها عام1943م.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،**موسوعة السياسية ج1**، المؤسسة العربية للدراسات،بيروت،1990، ص544.

[2] –وليد هندو، سعد سعدي،المرجع السابق،ص396.

إعترض على تشريع ما يعاد إلى البرلمان الذي يعدله، أو يعيد التصويت عليه، وفي هذه الحالة يحتاج التشريع إلى أغلبية الثلثين[1].

هنا نستنتج أن لبنان على الرغم من أنها تضم ثمانية عشر طائفة يجمع بينها العيش المشترك، إلا أنها جمهورية ديمقراطية برلمانية تعمل على إحترام الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الرأي والمعتقد، وذلك من خلال أنظمتها وقوانينها وسلطاتها السارية في البلاد.

ويرتكز النظام السياسي اللبناني على:[2]

- **السلطة التشريعية:** المؤلفة من المجلس النيابي الذي يضم تسعة وتسعون نائبا.

- **السلطة التنفيذية:** والمؤلفة من رئيس الجمهورية و الحكومة، تمارس صلاحياتها بواسطة الأجهزة التنفيذية في مختلف إدارات الدولة.

- **السلطة القضائية:** وهي ذات إستقلالية تامة، تمارس سلطتها، بواسطة مجلس القضاء الأعلى ومختلف الأجهزة القضائية في الدولة.

ولقد عبرت الأحزاب اللبنانية في تركيبتها السياسية عن واقع تركيبة المجتمع اللبناني، فجاءت معظم الأحزاب ذات تركيبة طائفية، ومن أهم هذه الأحزاب نذكر:

أ. الأحزاب والتنظيمات المسيحية اليمينية:

- **حزب الكتائب اللبنانية:** أسسه الزعيم الماروني **بيار الجميل*** عام 1936م، وقام على أسس تنظيمات عسكرية و حاول أن يتخذ صبغة وطنية لبنانية لوجود أطراف من طوائف أخرى بالحزب

---

[1]-علي الدين هلال،**الدروس والمستقبل في أزمة النظام اللبناني**،مج12،مجلة السياسة الدولية، العدد43،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة،1976،صفحات المقال(17-20)،ص20.

[2]-عبد الوهاب الكيالي،**موسوعة السياسية ج5**،ط2،المرجع السابق،ص ص420-421.

***بيار الجميل**:سياسي لبناني،كان ينادي بتقوية العلاقات بين لبنان والغرب وخاصة مع فرنسا،شارك سنة1958في الدفاع عن نظام حكم كميل شمعون في وجه الإنتفاضة الشعبية،وعند إندلاع الحرب الأهلية عام1975أصبح عضو في الجبهة اللبنانية في1977.أنظر،عبد الوهاب الكيالي،**موسوعة السياسيةج1**،المرجع السابق،ص ص631-632.

وبخاصة الشيعة، ولأنه كان يرى أن لبنان يجب ألا يذوب في المنطقة العربية، وأكد على صفته المتوسطية التي تربطه بأوروبا، أي أنه كان يمثل الإنعزالية الضيقة وشعاره "الله والوطن والأسرة"[1]

– **حزب الوطنيين الأحرار**: أسسه الرئيس الأسبق كميل شمعون في عام1958م تحت تأثير الإقتناع أنه من الضروري قيام حزب وطني يعمل بالتعاون مع الأحزاب التي تلتقي مع مبادئه بالمحافظة على لبنان وتطوره، يوصف الحزب أحيانا بأنه ليس حزبا سياسيا وذلك لفقدانه التنظيم الواضح، وعدم إصدار أي منشور سياسي له[2].

ب. الأحزاب والتنظيمات الإسلامية واليسارية:

– **الحزب الشيوعي اللبناني**: ولد الحزب عام1924م، تحت إسم "حزب الشعب اللبناني"، بعد ذلك إنضم إلى الشيوعية العالمية وشكل لجنة مركزية عرفت باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني، وفي عام1968م عقد مؤتمره الثاني والذي قرر فيه الإنفصال عن الحزب الشيوعي السوري، إذ أنهما بقيا حزبين في حزب واحد ولهما لجنة مركزية واحدة يرأسها أمين عام واحد[3].

– **الحزب السوري القومي الإجتماعي**: أسسه **أنطوان سعادة*** في عام1933م، تحت تسمية "الحزب القومي السوري" و كان ينادي بالهلال السوري الخصيب و نجمة جزيرة قبرص، و لكن بعد الحرب العالمية الثانية غير تسميته إلى "الحزب القومي الإجتماعي"، بعد أن أعترف بالبنان والجمهورية السورية و بقية أجزاء سوريا كواقع يمكن التسليم به، وقد إعترفت السلطات اللبنانية في عهد الرئيس كميل شمعون بالحزب رسميا.

– **الحزب التقدمي الإشتراكي** : يتميز هذا الحزب بالجمع بين الطابع العقائدي والطائفي كما أنه الحزب الوحيد في لبنان الذي يتبنى سياسة إشتراكية يحاول تطبيقها في بعض المجالات، ويعتبر

---

[1]–زين العابدين شمس الدين نجم،المرجع السابق،ص227.

[2]–معد صابر رجب،**التأثيرات الإقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية1970–1975**،مجلة آداب الفراهيدي،العدد11،(د،ب)،2012،صفحات المقال(352–386)،ص385.

[3]–مهدي أنيس جرادات،**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**،دار أسامة للنشر، عمان، 2006، ص ص225–226.

***أنطوان سعادة:**(1904–1949)سياسي ومفكر لبناني، ناضل ضد الوجود الفرنسي في لبنان مما كلفه دخول السجن ثلاث مرات، إتهم بتدبير عصيان مسلح في جوان1949، فلجأ إلى سورية غير أن حسني الزعيم، سلمه للسلطات اللبنانية التي نفذت فيه حكم الإعدام بعد محاكمة صورية سريعة.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،**موسوعة السياسية ج1**،المرجع السابق،ص364.

كمال جنبلاط* مؤسس الحزب ورئيسه، وتقوم فلسفته على المبادئ الدينية السامية و بعض مبادئ الإشتراكية الماركسية[1].

– **حزب النجادة:** تأسس عام1937م، ليعبر عن طائفة المسلمين، كان يعمل من أجل إتحاد البلاد العربية، على أن يقوم كل بلد عربي بتصريف شؤونه بنفسه، ولكنه لم يشارك بقوة إلا في الأزمات[2].

نلاحظ أن هناك العديد من الأحزاب والحركات السياسية في لبنان والتي تختلف توجهاتها، وذلك يعود إلى واقع المجتمع اللبناني المتكون من أديان ومذاهب وطوائف إلا أن النظام اللبناني قائم على مبدأ الحرية السياسية، وتعتمد أغلبية الأحزاب على قواعد شعبية من طائفة معينة تدعمهم شخصية بارزة محليا أو وطنيا، وتهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية في البلاد.

ثانيا:الحرب الأهلية اللبنانية1975م

1.أسبابها الداخلية والخارجية:

لم تكن العوامل الداخلية عاملا وحيدا في إندلاع الحرب الأهلية في لبنان بل في الحقيقة تضافرت العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى الحرب ونلخصها فيما يلي:

أ. الأسباب الداخلية

فشلت دولة الإستقلال منذ عام 1943م وإلى غاية عام 1975م، في توطيد أركان الحكم وتطوير النظام ومعالجة المسائل والإعتبارات الطائفية السلبية[3]، حيث كانت الطائفة المارونية

---

[1]–بطرس بطرس غالي،**تصورات حل الأزمة بين التقسيم والوفاق**،مج12،مجلة السياسة الدولية،العدد43، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،القاهرة،1976،صفحات المقال(66–83)،ص70.

***كمال جنبلاط:** زعيم الطائفة الدرزية،أصبح في عام1972 الأمين العام لجبهة مساندة للثورة الفلسطينية ضمت جميع الأحزاب اليسارية في الوطن العربي،وفي عام1975 أسس الحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة مع منظمة التحرير الفلسطينية،اغتيل في عام1977.أنظر:جورج قرم،**إنفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى إجتياح لبنان**،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت،1987،ص133.

[2]–زين العابدين شمس الدين نجم،المرجع السابق،ص227.

[3]–جوزف صقر،**قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم لبنان من الحرب العالمية الأولى إلى بداية الجمهورية الثانية**، EDITO GREPS INTERNASIONAL للنشر والتوزيع، (د،ب)، 1998–1999، ص83.

تهيمن على الدولة والمجتمع في لبنان، وذلك لكون العرف الدستوري منحها حصة الأسد في النظام السياسي أي منصب رئاسة الجمهورية، وبالمقابل منح لطائفة السنية منصب رئاسة الحكومة، وخص الطائفة الشيعية بمنصب رئاسة المجلس النيابي، هذا التوزيع للمناصب الدستورية زرعه الإستعمار الفرنسي في لبنان[1]، فأصبح مفهوم التوازن الطائفي لدى الموارنة هو الحفاظ على موقعهم المتفوق، في حين رأت الطوائف الأخرى بأن عصر المذاهب الدينية قد إنتهى وحل محله عصر المذاهب الإجتماعية، هذا الواقع ساهم في خلق نظرة إزدواجية في المناطق السكانية، فإختلاف الجنوب عن الوسط والشمال من حيث الخدمات ولد شعورا بالغبن والإستياء لدى المواطن اللبناني، الشئ الذي ساهم في تأزم الوضع[2].

وعند مجيء كميل شمعون للحكم بعد خمسة عشر سنة من ميثاق 1943م، لم يعرف لبنان معنى الإستقرار في الحكم حيث تعاقب عليه ثلاثون رئيس حكومة، بينما شغل منصب رئيس الجمهورية إثنان هما: بشارة الخوري وكميل شمعون، وفي عهد هذا الأخير أيد فريق من العروبيين حركة التحرير العربي بقيادة جمال عبد الناصر، في حين أيد فريق القوميون سياسة كميل شمعون المنحازة للغرب والمعادية للناصرية، فأثارت سياسته هذه حفيظة القوى التحريرية العروبية، وبدأ الصراع بين التيارات السياسية المختلفة في لبنان أدت إلى ثورة مسلحة عام1958م، إستمرت لعدة شهور وإنتهت بنهاية حكم شمعون[3]، وفي عهد **فؤاد شهاب*** الذي تولى الرئاسة بعده سعى إلى تحقيق هوية وطنية جديدة، وقد إستمر عهده إلى غاية 1964م بالإظافة إلى الفترة التي قضاها

---

[1]–فيصل جلول،**عشر سنوت على الحرب الأهلية في لبنان(محاولة في تحديد دور العناصر الداخلية والعناصر الخارجية في الأزمة اللبنانية)**مج22،مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد82،القاهرة،1985،صفحات المقال(8–19)،ص ص14–15.

[2]–زينب حيدر عبد الحسني،إشراف صالح جعيول جويعد السراي،**الياس سركيس ودوره الإقتصادي والسياسي في لبنان1924–1985**،مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر،كلية التربية للعلوم الإنسانية،قسم التاريخ،جامعة ذي قار،العراق،2014،ص ص74–75،(غير منشورة).

[3]–ناظم خليل حسن عبد المعموري،إشراف سعد كاظم المولى،**الحرب الأهلية في لبنان1975–1982**،شهادة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث،كلية التربية صفي الدين الحلي،قسم التاريخ،جامعة بابل،العراق،2011،ص ص55–56(غير منشورة).

***فؤاد شهاب:**نصب في عهد الرئيس بشارة الخوري، قائدا للجيش فرقي إلى رتبة زعيم ثم إلى رتبة لواء، وفي عام1952 عين رئيسا للحكومة، ثم رئيس للجمهورية عام1958، ويعتبر من أقوى الحكام كونه كان حائزا على صلاحيات عسكرية ومدنية في وقت واحد.أنظر :صلاح عبوشي،**تاريخ لبنان الحديث من خلال10رؤساء حكومة**، دار العلم للملايين، بيروت،1989،ص166.

[3]– ناظم خليل حسن عبد المعموري، المرجع السابق،ص57.

الرئيس شارل الحلو في كرسي الرئاسة 1964-1970م، وهو خليفة شهاب وأحد مؤيديه[1]، حيث إنقسمت الساحة السياسية في لبنان إلى تيارين هما: التيار الوطني التقدمي المؤيد للنهج الشهابي في دعوته الإصلاحية الشاملة، والتيار القومي اللبناني الذي يصفه التقدميون بتيار المارونية السياسية والرافض لنهج الشهابي لأن هذا الأخير يؤمن بضرورة التغيير السياسي والإقتصادي، وهذا ما يهدد مصالحهم في البلاد[2].

ضعف الإقتصاد اللبناني، الذي بدأ يعاني من صعوبات عديدة منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات، وما نتج عنه من تدهور إجتماعي وحركة الإضرابات وإرتفاع المعدل العام للأسعار[3]، مما أدى إلى إنخفاض المستوى المعيشي بشكل كبير لعموم فئات الشعب، ونشوب توترات إجتماعية داخل الشعب في الريف والمدينة[4]، إن إهمال الدولة لهذه المسائل الإقتصادية التي مست فئات معينة من الشعب أدى إلى إزدياد الإنقسام الطبقي وتنامي طبقة الفقراء، ولعل ما حدث في مدينة صيدا في26 فيفري1975م يترجم إلى حد بعيد مدى التباعد الذي وقع بين الدولة وفئة كبيرة من أبنائها، حيث وقعت إصطدامات في 26 فيفري 1975م بمدينة صيدا بين قوات الجيش اللبناني وصيادي الأسماك المتظاهرين وعلى رأسهم النائب السابق معروف سعد للمطالبة بإلغاء إمتياز الصيد البحري الممنوح من قبل حكومة السيد صائب سلام إلى شركة بروتيين التي يرئس مجلس إدارتها السيد كميل شمعون، فأدت تلك الإصطدامات إلى إنتفاضة مدينة صيدا بكاملها وتمردها ومن ثم إنسحاب القوات النظامية منها[5].

---

[1]-هيلينا كوبان،**لبنان 400 سنة من الطائفية**،ترجمة سمير عطاالله،منشورات هاي لايت،لندن،(د،ت)،ص85.

[2]-ناظم خليل حسن عبد المعموري،المرجع السابق،ص57.

[3]-إلياس سابا،**مستقبل الأوضاع الإقتصادية في لبنان**،مجلة المستقبل العربي،العدد143،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991،صفحات المقال(103-114)،ص105.

[4]-نادية فاضل عباس فضلي،**التطورات السياسية في لبنان وإنعكاساتها على الوحدة الوطنية**،العدد47،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات دولية،جامعة بغداد،(د،ت)،صفحات المقال(103-128)،ص106.

[5]-سليم حداد، المرجع السابق،ص44.

ب.**الأسباب الخارجية:** أدت الأسباب الخارجية دورا أساسيا في تأجيج الحرب وإستمرارها وفي مقدمتها نجد:

– **العامل الفلسطيني:** كان الوجود الفلسطيني على أرض لبنان من أبرز العوامل التي ساهمت في إنقسام اللبنانيين إلى طرفين متناقضين متصارعين[1]، فعندما أخرجت قوات االمقاومة الفلسطينية من الأردن عام 1970م إتخذت بيروت مقرا لها وزادت من عملياتها الفدائية ضد إسرائيل إنطلاقا من جنوبي لبنان[2]، ولقد كانت الوحدات المسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية تقيم حواجز في مداخل المدن اللبنانية، توقف أو تخطف اللبنانيين أو الأجانب بحجة أنهم يشكلون خطرا على الثورة الفلسطينية، هذا الأمر إستنكره معظم اللبنانيين وشرعوا في الدفاع عن أنفسهم، وإعتبروها تعديات على الدولة اللبنانية، مما ساهم في تعميق الشرخ بين اللبنانيين الذين وقف جانب منهم متمثل بالأكثرية المسيحية إلى جانب الدولة، فيما وقف الجانب الأخر بأكثرية إسلامية إلى جانب الثورة الفلسطينية [3].

– **العامل السوري:** كانت سوريا بحكم روابطها التاريخية مع لبنان تعتبر أكثر حساسية لما يجري في داخله، حيث شعرت سوريا بالخطر الناتج عن الوضع اللبناني وإمكانية إستغلال إسرائيل لهذا الوضع لتوجيه ضربة لأمن سوريا، كما أن ضمان امن سوريا ضد إسرائيل يتطلب لبنان مستقر وقوي[4]، وكان هدف السياسة السورية على مر التاريخ إحكام قبضتها على لبنان،حيث كان الرئيس السوري حافظ الأسد يريد أن يصبح المتحدث الرسمي بإسم العالم العربي أجمع، هذا الموقف السوري كان مدعوما من قبل المسلمون السنة، إظافة إلى قسم من الشيعة والدروز الذين يرون أن مستقبل لبنان مرتبط بسوريا[5].

---

[1]–جوزف صقر، المرجع السابق،ص83.

[2]–روبرت فيسك،**ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان** ،ط17،شركة المطبوعات،بيروت،2005،ص7.

[3]–تيودور هانف،**لبنان تعايش في زمن الحرب(من إنهيار دولة إلى إنبعاث أمة)**،ترجمة موريس صليبا،مركز الدراسات العربي الأوروبي،باريس،1993،ص214.

[4]–عدنان العمد،**ثلاثة مواقف عربية تجاه الصراع اللبناني**،مج12، مجلة السياسة الدولية،العدد43،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،1976،صفحات المقال(35–39)،ص36.

[5]–زينب حيدر عبد الحسني، المرجع السابق،ص81.

- **العامل الإسرائيلي:** كان هدف إسرائيل جعل جيرانها يدفعون ثمن إنطلاق غارات الفلسطينيين ضدها، وأرادت أن تثير الصدام بين المقاومة والجيش اللبناني، ولما كان إقتصاد لبنان يقوم على التجارة والسياحة بكل ما يتطلبانه من أمن وإستقرار، فإن الأقرب للتصور، هو أن تتحرك القوى المرتبطة بالمصالح الإقتصادية والإجتماعية السائدة وتحاول إستخدام مؤسسات الدولة تحت شعار حماية سيادة لبنان لتقضي على المقاومة الفلسطينية وبالتالي تعفى إسرائيل من هذه المهمة وتتركها لأيدي عربية[1]، وكان هدف العمليات الإسرائيلية في جنوب لبنان هو زعزعة الدولة اللبنانية وحملها على محاربة الفلسطينيين، ففي بداية السبعينات حاول الجيش اللبناني الصغير ذو القيادات المسيحية في أغلبيتها، إستعادة السيطرة على المخيمات الفلسطينية، ولكن محاولاته باءت بالفشل[2].

نستنتج أن الأوضاع السياسية والإقتصادية التي كانت سائدة قبل 1975م في لبنان تعتبر سبب مباشر في نشوب الحرب الأهلية إلا أن العامل الخارجي من تدخل العنصر الفلسطيني والسوري والإسرائيلي أدى إلى إشتعال الحرب وإستمرارها.

2.مجرياتها وتطوراتها:

مثل كل الحروب التي تبدأ عادة بحادث صغير يكون هو الشرارة الأولى لإندلاعه لكنه لا يلبث أن تغمره الأحداث اللاحقة وتطغى على وقائعه، كذلك كانت حادثة عين الرمانة[3]، التي تعتبر الإنطلاقة الحقيقية **للحرب الأهلية*** في لبنان على إثر الأحداث الدامية التي شهدتها في13

---

[1]- إبراهيم كروان،**المآرب الإسرائيلية في الفتنة الطائفية**،مج12،_مجلة السياسة الدولية،العدد43، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،1976،صفحات المقال(45-49)، ص47.

[2]-هنري لورانس،**اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ط2، ترجمة عبد الحكيم الأربد،دار الجماهيرية، بنغازي،(د،ت)، ص404.

[3]-جوزف أبو خليل،**قصة الموارنة في الحرب سيرة ذاتية**،ط3،شركة المطبوعات،بيروت،1990،ص12.

***الحرب الأهلية:**هي حرب تقليدية بين قوات نظامية إلى جانب المليشيات،وتنشأ نتيجة الإختلاف العرقي أو الديني أو القبلي،في الدول التي تشهد تنوع بين أطياف الشعب الواحد من حيث القوميات والأديان ونحوها،وينجم عنها إنقسام الدولة إلى قسمين أو أكثر تبعا للباعث الإيديولوجي الذي تعتنقه قطاعات من الجماهير.أنظر: مجيد خضر أحمد،تافكة عباس البستاني،**جريمة إثارة الحرب الأهلية والإقتتال الطائفي**،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،مج4، العدد13،جامعة سوران،جامعة صلاح الدين، (د،ب)،2015،صفحات المقال(167-234)،ص180.

أفريل1975م، حين هاجمت مجموعة من حزب الكتائب سيارة تقل عددا من الفلسطينيين، وأدى الهجوم إلى قتل ستة وعشرين شخص وجرح تسعة وعشرين أخرين من ركاب السيارة من سكان **تل الزعتر***[1]، ولقد أثارت هذه الجريمة غضبا عميقا في الأوساط الفلسطينية واللبنانية والعربية عموما، وأدت إلى إشتباكات في بيروت وضواحيها لمدة أربعة أيام، إستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة والمدافع الثقيلة بين المواقع التي توجد فيها المقاومة الفلسطينية وحزب الكتائب، وأدت إلى مقتل وجرح العديد من الطرفين[2].

ولقد تمكن التحالف الفلسطيني التقدمي الذي كان يقوده الثنائي كمال جنبلاط **وياسر عرفات**** من تحقيق انتصارات عسكرية إستطاع معها ضرب الحصار حول المناطق المسيحية التي تسيطر عليها الميليشيات المارونية اليمينية وهوجمت القرى المسيحية في الشمال حول طرابلس وفي الجبال الجنوبية والبقاع وتم تدميرها جميعا[3]، وفي 22 ديسمبر 1975م إستؤنفت الإشتباكات بين الفلسطينيين والميليشيات المسلمة من جهة والميليشيات المسيحية من جهة أخرى في شمال لبنان وتعرضت مدن طرابلس وزغرتا وكذلك زحلة لمئات القذائف والقصف المدفعي الذي إستهدف الأحياء المكتظة بالسكان وحصلت إعدامات وإختطافات في الجهتين، وفي 4 جانفي 1976م بدأت الميليشيات المسيحية حصارا على المخيمات الفلسطينية في تل الزعتر وجسر الباشا والكرنتينا كانت نتيجتها إرتكاب العديد من المجازر في حق المدنيين في المقابل فرضت الميليشيات الفلسطينية وحلفاؤها اللبنانيون حصارا على بلدتي الدامور والجية المسيحيتين

---

[1]–سامي منصور ،**مذبحة لبنان الكبرى حرب الإستنزاف العربية الجديدة**،المركز العربي للبحث والنشر ،القاهرة، 1981،ص19.

***تل الزعتر**:يقع في المنطقة الشمالية الشرقية من بيروت، قبل عام1967 لم تكن مساحته تتعدى2.2كم²،وفي عام1976 وصلت إلى10كم²،وكان يسكنه حوالي واحد وثلاثين ألف مواطن من بينهم سبعة عشر ألف من الفلسطينيين اللاجئين.أنظر:محمد سرور زين العابدين، **مأساة المخيمات الفلسطينية في لبنان ج1**،ط2، دار الجابية، لندن، (د،ت)، ص47.

[2]–سامر عبد المنعم أبو رجيلة،إشراف محمد أبو نحل،ومخيمر سعود أبو سعدة،**العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان1969–1982**،مذكرة لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،كلية الأداب والعلوم الإنسانية،قسم التاريخ،جامعة الأزهر ،غزة،2010،ص67.(غير منشورة).

[3]جورج قرم،**إنفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق1956–2006**،دار الفارابي،بيروت، 2006 ص322.

****ياسر عرفات**:مناضل فلسطيني،مؤسس حركة فتح وزعيمها،رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية،والقائد العام للثورة الفلسطينية،رئيس للجمهورية الفلسطينية منذ1989،عزز الجناح العسكري من الثورة جاعلاً من الفلسطينيين قوة قتالية يحسب لها حساب،عمل على كسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية.أنظر:منير البعلبكي،المرجع السابق،ص285.

وذلك في 9 جانفي 1975م وقد فك الحصار في 20 جانفي من نفس السنة مخلفا أرواح العديد من المدنيين[1]، وفي ماي 1976م تدخل الجيش السوري مبررا تدخله بأن لشعب سورية ولبنان تاريخا مشتركا واحدا والمواطنون في البلدين يعيشون مشاعر تعبر عن حقيقة أنهم شعب واحد وإن كانوا دولتين منفصلتين[2]، وفي مستهل جوان 1976م تقدمت القوات السورية سالكة طريق صوفر متوجها إلى صيدا، وكان القتال الشديد يرافق تقدمها في كل مكان، مخلفا الضحايا والدمار والتشريد على أوسع نطاق، فأقفل مطار بيروت الدولي في27 جوان على إثر سقوط وابل من القذائف أطلقت عليه من الشطر الشرقي من العاصمة وضواحيها، وإشتد الحصار المضروب حول المخيم الفلسطيني في تل الزعتر في عمق بيروت الشرقية، وإستمر القتال بعنف رهيب حول المخيم وفي المناطق المجاورة[3].

ولقد رأت سورية أنها أنقذت **الجبهة اللبنانية*** والمسيحيين عامة من الهزيمة المؤكدة لتطالبهم بالولاء وقطع العلاقات مع إسرائيل[4]، هذه الأخيرة التي لم تقتنع بنصيبها ومساهمتها في اندلاع الأحداث اللبنانية وراحت تمد كميل شمعون والكتائبيين بالسلاح الكثير[5]، حيث يذكر كيسنجر في مذكراته"**شجعنا إسرائيل أن تمد المسيحيين بالسلاح حتى في وقت كانت سورية تعمل فيه مؤقتا**

---

[1]–المركز الدولي للعدالة الانتقالية،**إرث لبنان من العنف السياسي(مسح للإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مابين عامي 1975و2008)**، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بيروت،نيويورك، 2013،ص13.

[2]– نبيل خليفه،**الإستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوربية حيال لبنان بحث في مصير الدولة–الحاجز**، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، لبنان،1993،ص56،58.

[3]–سليم الحص،**زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم مابين1976و1980**،دارالعلم للملايين،بيروت،1992،ص32.

***الجبهة اللبنانية:** يعود تأسيسها إلى31يناير1976م،حين إجتمع سبعة زعماء من المتطرفين الموارنة،من أجل تأسيس جبهة مشتركة،وكان كميل شمعون وبيار الجميل من الأعضاء المؤسسين للجبهة،هذه الأخيرة التي سيطرت على المناطق الخاضعة لنفوذ الميليشيات المارونية منذ عام1976م وحتى أواسط الثمانينات متجاوزة عدة انشقاقات وقعت داخلها.أنظر: هيلينا كوبان،المرجع السابق،ص121.

[4]–فواز طرابلسي،**تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى إتفاق الطائف**،رياض الريس للكتب والنشر،بيروت،2008،ص362.

[5]–كمال جنبلاط، **هذه هي وصيتي**،نقله إلى العربية قسم الترجمة في مؤسسة الوطن العربي، مؤسسة الوطن العربي للنشر،(د،ب)،(د،ت)،ص77.

على الأقل بصفتها حاميتهم"، وكانت الجبهة اللبنانية من جانبها تستقوي بعلاقاتها مع إسرائيل لتطالب سورية بإلغاء إتفاق القاهرة ونزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية[1].

في عام 1978م تحول الجنوب اللبناني إلى منطقة تنتشر فيها قواعد القوات المشتركة الفلسطينية والتقدمية اللبنانية حيث تتم التدريبات وتكدس الأسلحة وتنطلق منها عمليات المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، ففي 11 مارس 1978م حصلت عملية تل أبيب على أيدي الفدائيين الفلسطينيين التي أدت إلى مقتل حوالي ثلاثين وجرح عشرات آخرين من الإسرائيليين[2]، وفي سياق تطور الأحداث شهدت بيروت معارك أخرى منها الصراع على السلطة بين المسيحيين، حيث إرتكب حزب الكتائب مجزرتين ضد حليفيه اللذين كانا يقاتلان إلى جانبه، ونقصد بهما حزب الوطنيين الأحرار بزعامة كميل شمعون، و**ميليشيا المردة*** في شمالي لبنان بزعامة **سليمان فرنجية****، حيث إستهدفت مجزرة عام 1980م منطقة الصفرا، مركز أنصار الرئيس السابق شمعون، وهناك لقي أكثر من مئتي شخص مصرعهم في مجزرة سبقتها مناوشات دامية في عدد من المواقع، ولاسيما في فرن الشباك في قلب بيروت المسيحية[3].

---

[1]–فواز طرابلسي، المرجع السابق،ص362.

[2]– سليم حداد،المرجع السابق،ص59.

***ميليشيا المردة**:تنظيم عسكري مسيحي يميني،أنشئ في زغرتا عام1969م،ليست له أهداف ومبادئ معينة،شارك في الحرب الأهلية ضد القوى الوطنية المحلية والمقاومة الفلسطينية،وإشترك في الجبهة اللبنانية بشخص رئيس الجمهورية الأسبق سليمان فرنجية،إلا أنه بعد أن اغتالت الكتائب اللبنانية قائده النائب طوني فرنجية،انحاز المردة إلى جانب القوى الوطنية الإسلامية.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،**موسوعة السياسية ج5**، المرجع السابق،ص421.

****سليمان فرنجية**:سياسي لبناني،ورئيس للجمهورية اللبنانية من1970–1976،شهدت البلاد في أواخر عهده1975–1976م،صراعا داميا ذهب ضحيته ألاف القتلى وكاد يقضي على وحدة لبنان أرضا وشعبا ومؤسسات،خلفه إلياس سركيس.أنظر:منير البعلبكي،المرجع السابق،ص321.

[3]–جورج قرم،**أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة(تاريخ حداثة غير منجزة)**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص ص242–243.

في مارس 1981م هاجمت **القوات اللبنانية*** وحدة سورية في ضواحي مدينة زحلة، بالمقابل رد عليها الجيش السوري بقصف كبير على هذه المدينة فشهدت المنطقة تبادلا للقصف بين الجيش السوري (بما فيه وحدات جيش التحرير الفلسطيني) والجيش اللبناني، وفي نفس الوقت حصلت مواجهة مباشرة بين الجيشين السوري والإسرائيلي عندما أسقط هذا الأخير مروحيتين سوريتين فتصاعد النزاع غير أن الأزمة حلت بالطرق الدبلوماسية من خلال مفاوضات أمريكية، وفي ماي 1983م تم التوصل إلى إتفاق مع إسرائيل والولايات المتحدة نص على إنسحاب القوات الإسرائيلية والسورية والفلسطينية من لبنان لكن سرعان ما عارضته جبهة الإنقاذ الوطني وسوريا، ورغم أن البرلمان اللبناني صادق عليه إلا أن رئيس الجمهورية المنتخب أمين الجميل رفض إصدار المرسوم المتعلق به وخلال تلك الفترة إنسحبت القوات الإسرائيلية من بيروت المركزية وأعادت إنتشارها في جنوب لبنان، ولقد شهدت الحقبة مابين 1983-1987م تصاعد في حدة النزاعات مثل النزاع بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحلفائه من جهة والقوات اللبنانية من جهة أخرى، ومواجهات جديدة داخل المخيمات الفلسطينية ومن حولها، وكانت البلاد مسرحا للتفجيرات والإغتيالات المستهدفة[1]، لتدخل البلاد بعد هذه الفترة في فراغ دستوري من جراء تعذر إنتخاب رئيس للجمهورية والإنقسام الطائفي للجيش وتحوله إلى ميليشيات مسلحة، مسيحية وإسلامية، وقبل انتهاء عهده عين أمين الجميل قائد الجيش الجنرال ميشال عون رئيسا للوزراء، فكان هذا التعيين مخالفا للميثاق الوطني اللبناني الذي يقضي أن يكون رئيس الحكومة من الشخصيات السنية لذا رفضه المسلمون والدروز وعدوه خرقا دستوريا متمسكين برئاسة سليم الحص هذا التحول أوصل لبنان إلى أزمة حقيقية لأنه بتشكيل الحكومة العسكرية أصبح في لبنان حكومتان وجيشان[2].

---

[1] -المركز الدولي للعدالة الانتقالية،المرجع السابق،ص ص29،43.

***القوات اللبنانية:**ظهرت نتيجة الفراغ الناجم عن انهيار السلطة المركزية وغياب الأمن الداخلي وعجز الحكومة المركزية عن القيام بوظائفها،ونشأت في البداية تعبيرا عن حاجة الميليشيات المسيحية المتحاربة للتنسيق فيما بينها تحت قيادة مشتركة وتضم ميليشيات الكتائب والتنظيم، حراس الأرز، حزب الأحرار.أنظر:مجدي علي عطية،**أبعاد أزمة القوات اللبنانية وحركة سمير جعجع**،مجلة السياسة الدولية، العدد81،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،1985، صفحات المقال(121-126)،ص ص121-122.

[2] -حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي،إشراف علي هادي عباس المهداوي، **نبيه بري ودوره السياسي في لبنان حتى عام1992**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التأريخ/التاريخ الحديث، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة بابل، 2014، ص ص201-202،(غير منشورة).

وفي 14 مارس 1989م أعلن **ميشال عون*** الحرب ضد القوات السورية بعد أن شعر أن سوريا عازمة على الوقوف بوجهه وان مسألة دعمه من قبل الحكومة السورية لحصوله على رئاسة الجمهورية باتت مستحيلة، فكانت حربا ضد المدنيين بدرجة أولى، إذ تبادل الطرفان المتحاربان قصفا مكثفا يوميا كل منهما لمناطق الأخر، مما أوقع الكثير من الدمار والخسائر البشرية[1].

3. نتائجها وآثارها:

الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان أودت بكل بنياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودمرت الإقتصاد الوطني الذي كان من أقوى الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط[2]، حيث غرق لبنان في موجة جامحة من الكساد لضياع المليارات من الثروة القومية وتفشي البطالة وهجرة الشركات الأجنبية ذات الإسهام الكبير في بث الحيوية في شتى المرافق[3].

ففي الجانب الإقتصادي تمثل حصاد تلك الحرب في عجز ميزان المدفوعات، مع تدهور الناتج المحلي وإرتفاع معدل التضخم مع إنهيار قيمة الليرة اللبنانية، فبعد إندلاع الحرب الأهلية ونتيجة للحالة الأمنية إنخفض الناتج المحلي من6018 مليون ليرة لبنانية عام 1974م إلى حوالي 2643 مليون ليرة لبنانية عام 1983م، ولقد قدرت الخسائر المباشرة والغير مباشرة التي لحقت بالإقتصاد اللبناني خلال سنوات1982/1974م بحوالي 252 مليار ليرة لبنانية دون الخسائر البشرية التي يصعب حصرها كميا، حيث زادت وسائل الدفع في الإقتصاد اللبناني خلال

---

[1]– حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي،المرجع السابق،ص204.

***ميشال عون**:هو سياسي بارز على الساحة اللبنانية،ولد في عام1933م في حارة حريك قضاء بعبدا، تقلد العديد من المناصب في الجيش وخلال فترة الحرب الأهلية تسلم رئاسة مجلس الوزراء من الرئيس أمين الجميل بعد تعذر انتخاب رئيس جمهورية جديد، تسلم السلطة وشكل حكومة عسكرية شرعية واجها بها الحكومة المدنية التي كانت برئاسة سليم الحص، وفي عام 1989م عقدت اتفاقية الطائف إلا أن عون كان أحد معارضيها برفضه التدخل السوري في لبنان.أنظر:جوزف أبو زهرة، **عظماء لبنان** ،متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.greatmenfromlebanon.com، تاريخ الزيارة:30-03-2016،على الساعة 22:47.

[2]–أمين الجميل،**رؤية للمستقبل**، شركة المطبوعات، بيروت،1992،ص29.

[3]–مراد خير ،**رؤية مستقبلية لاقتصاد ما بعد المحنة**،مج12،مجلة السياسة الدولية،العدد43،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،1985،صفحات المقال(29-34)،ص29.

سنوات1974م الى1983م بمتوسط قدره23% سنويا، نتيجة الدين العام في صورة استدانة من الخارج أو من مصرف لبنان لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة[1] .

لقد حدث تراجع في مختلف القطاعات الإقتصادية ومنها القطاع الصناعي الذي تضرر بدرجة كبيرة، لكون أغلب المصانع كانت تقع في ضواحي بيروت التي كانت مسرحا للعمليات الحربية، فتوقفت المصانع بكاملها عن العمل. وبلغت الخسائر المباشرة للصناعة خلال السنتين(1975-1976م) مابين خمسة وسبعة مليارات ليرة لبنانية، أما الخسائر الغير مباشرة فبلغت حوالي 972 مليون ليرة بعد تدمير حوالي 250 مصنعا رأسمالها مليار ليرة لبنانية[2]، أما القطاع الزراعي فقد شهد تفاقم الإنهيار التدريجي في زراعة التبغ مساحة وأسعارا، كما تراجعت بحدة زراعة الشمندر السكري وتقلصت نسبيا زراعة الحمضيات خاصة بعد الغزو الإسرائيلي عام1983م وإنهارت فروع كاملة من الإنتاج الحيواني وبات اللحم الأحمر شبه معدوم، وحصل تراجع في الرقعة الزراعية خلال سنوات الحرب بسبب الهجرة والتهجير[3].

أما في الجانب المصرفي فلقد خسر لبنان جانبا مهما من موقعه الريادي في هذا القطاع فإزدهرت على حساب بيروت الحركة المصرفية في دول عديدة لاسيما في البحرين ودبي وما ضاعف في تراجع الحركة المصرفية المحلية هو التراجع في الودائع بسبب إضطرار اللبنانيين إلى صرف مدخراتهم لتأمين معيشتهم مع تراجع الأعمال والمداخيل حيث بلغت الودائع المالية في المصارف اللبنانية عام1982م نحو12 مليار دولار وعند نهاية الحرب عام1990م كانت قد تراجعت إلى نحو 3 مليارات ونصف المليار دولار، دون أن ننسى القطاع السياحي الذي كان من أكثر القطاعات تضررا حيث إنعدمت الحركة كليا في سنوات عدة بسبب الأوضاع الأمنية وبسبب الخوف من عمليات الخطف وإحتجاز الرهائن، ففي عام1987م لم يتجاوز العدد134 ألف

---

[1]-رضا هلال،**الإقتصاد اللبناني والحرب الأهلية**،مج21،مجلة السياسة الدولية،العدد81،مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية، القاهرة،1985،صفحات المقال(127-129)،ص128.

[2]-ناظم خليل حسن عبد المعموري،المرجع السابق،ص103.

[3]-كمال حمدان،**تطور الأوضاع الإقتصادية-الإجتماعية اللبنانية في ظل الحرب،مج29**،مجلة المستقبل العربي، العدد111، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1988،صفحات المقال(56-86)،ص69.

ومعظمهم كانوا رجال أعمال و وفود زائرة لأسباب إنسانية تضامنية، ولقد أصيب القطاع الفندقي في لبنان بخسائر ضخمة حيث دمرت أكبر فنادق لبنان[1].

أما بالنسبة للخسائر البشرية فإن الأرقام الحقيقية لعدد الضحايا لم تعرف على وجه الدقة حيث قدرت الأرقام الأولية بستين ألف والجرحى بسبعين ألف جريح بالإضافة إلى عشرات الألوف من اليتامى والأرامل والمعاقين[2]، ولقد كان لتدمير وإغلاق العديد من المؤسسات بالإضافة إلى إضطراب أحوال الأمن أثرهما في الوضع الإجتماعي حيث بلغت أرقام التعطل إلى 20 ألف عامل وذلك بسبب قيام العديد من الشركات الأجنبية بتصفية أو تعطيل فروعها في بيروت وبالتالي تسريح عمالها وموظفيها ، وقد ترجمت هذه التطورات في الهجرة البشرية التي شهدها لبنان سواء إلى المناطق الجنوبية أو الجبال أو إلى خارج البلاد فقدر عدد الأفراد الذين تركوا العاصمة منذ إندلاع حوادث العنف في17سبتمبر1975م أكثر من نصف مليون نسمة منهم مائة ألف إلى الجنوب ومائة ألف إلى الشمال كما هاجر إلى الدول العربية 150 ألف نسمة إلى سوريا تليها مصر 30 ألف والأردن 15ألف ثم إلى دول الخليج ويقدر عددهم بحوالي 25ألف بل شهدت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا حركة نزوح من قبل مواطني لبنان ويقدر عدد هؤلاء الأفراد بحوالي40 ألف نسمة[3].

وفي الجانب التربوي دمرت الحرب الأهلية عدد كبير من المؤسسات التعليمية وتعطلت مراكز البحوث والإنماء التربوي مما جعل الحكومة اللبنانية تقوم باستصلاح ألف مدرسة حكومية خلال الفترة مابين1983-1988م[4]، أما الجامعة اللبنانية فبسبب الشروط الأمنية التي لا تسمح للطلاب والأساتذة الانتقال إلى الجامعة، فإنها إتخذت شعار اللامركزية وذلك من خلال إعطاء كل

---

[1]-جوزف صقر،المرجع السابق،ص ص129-130.

[2]-علي حمدي الجمال، **لبنان..باعرب دراسة وثائقية المأساة..والرجال ولعبة الأمم**،مطابع الأهرام التجارية،(د،ب)، 1977، ص191.

[3]-نزيرة الأفندي،**الإنعكاسات الإقتصادية للحرب**،مج12،مجلة السياسة الدولية، العدد43،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1976، صفحات المقال (24-29)،ص ص27-28.

[4]-أمين الجميل،المرجع السابق،ص124.

منطقة حقها في الاستفادة من الجامعة بإقامة فرع أو كلية لها في المنطقة، غير أن هذا لم يكن سوى تبرير واه لحقيقة إنهيار في مراكز السلطة إنعكس عنها تفتتا تربويا على أرض الواقع[1].

ويمكن القول أن نتائج الحرب الأهلية التي شهدتها لبنان هي ضريبة إضطرت لبنان لدفعها بسبب التدخلات الأجنبية وإنشقاقات اللبنانيين فيما بينهم.

[1]–منير بشور،**تردي النظام التربوي في لبنان**،مج29،مجلة المستقبل العربي،العدد111،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988،صفحات المقال(34–55)،ص48.

خلاصة:

إن الموقع الاستراتيجي للبنان عند مفترق العالم منحه من القوة بقدر ما تسبب له من الضعف، حيث عانت حربا أهلية إقليمية دمرت كيانها ودامت جولاتها الكثيرة والمتفاوتة زمنا وعنفا قرابة خمسة عشر سنة 1975م-1989م، اختلف حولها اللبنانيين فمنهم من رأى أن أسبابها خارجية تعود إلى الوجود الفلسطيني أم السوري، ومنهم من رأى أن أسبابها داخلية طائفية ترجع إلى النظام اللبناني الغير مستقر، إلا أن هذه الحرب في حقيقة الأمر تداخلت فيها جملة العوامل الداخلية والخارجية وما دل على ذلك تصاعد الحرب والتأخير في حلها مع دخول أطراف خارجية إلى لبنان، ولقد أثمرت الحرب الأهلية اللبنانية حصاداً ثقيلاً إلى حد الانهيار الشامل للدولة والمجتمع، حيث أصاب الإنهاك أطراف الحرب اللبنانيين وانهارت القيمة الشرائية للعملة اللبنانية إلى حضيض مدمر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبالرغم من تنوع التفسيرات التي قدمت حول أحداث الحرب الأهلية الدامية في لبنان، إلا أن هناك حقيقة واحدة يلتقي عندها الجميع وهي أن هذه الحرب كانت انتكاسة عنيفة للإقتصاد اللبناني تطلب سنوات عديدة حتى عاد إلى سابق عهده.

الفصل الثاني :

مبادرات إنهاء الحرب الأهلية و التوصل إلى اتفاق الطائف عام 1989م

تمهـــــيد

أولاً : المبادرات الدولية و العربية لإنهاء الحرب الأهلية

ثانياً : الوفاق الوطني وانعقاد مؤتمر الطائف عام 1989م

خلاصـــــــــة

تمهيد:

لم يكن مشروع اتفاقية الطائف أول مشروع وفاق يصل إليه اللبنانيون، حيث كانت هناك مبادرات دولية وعربية ولبنانية من أجل إنهاء الحرب الأهلية منذ بدايتها حيث طرحت هذه المبادرات أفكار ومشاريع إصلاحية عديدة بحثت فيها عن الأسباب الحقيقة وراء اندلاع الحرب وسعت لإيجاد طرق لعالجتها من خلال التوفيق بين الفصائل اللبنانية المتحاربة، ولقد مهدت عوامل عديدة لإيجاد اتفاقية الطائف أهمها الانهيار الذي شهدته لبنان على المستوى السياسي والأمني وذلك بحدوث فراغ دستوري بخلو منصب رئيس الجمهورية وعدم استطاعة مجلس النواب اللبناني انتخاب رئيس جديد وذلك في عام 1988م، وعدم وجود رئيس ماروني في رئاسة الجمهورية الذي يرفض أي اتفاق سياسي مثلما فعل الرؤساء السابقين، ضف إلى ذلك الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها لبنان خلال الحرب الأهلية، كل هذه الأمور عجلت بانعقاد مؤتمر الطائف، هذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل.

أولا: المبادرات الدولية والعربية

تعذر اجتماع النواب اللبنانيين على الأراضي اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية بسبب الوضع الأمني وافتقاد لبنان آنذاك إلى مقر يمكن اعتباره حياديا، لأن عقد أي اجتماع من هذا النوع في منطقة معينة في لبنان سيكون معرضا لتأثيرات ومحكوما بأجواء ضغط سياسي أو عسكري نتيجة السيطرة الأمنية لفريق معين على تلك المنطقة، لذلك نجد أن معظم اجتماعات الفصائل اللبنانية لإنهاء الحرب الأهلية كانت في دول خارجية.

1. المبادرات الدولية

سعت بعض الدول الغربية من خلال مبادراتها لإنهاء الحرب الأهلية الحفاظ على مصالحها في المنطقة ومن هذه الدول نجد:

أ. مبادرات الفاتيكان:

عبر **الفاتيكان*** عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع في لبنان ورأى أن ما يحدث من تقاتل ستكون له أثار وخيمة على العلاقات الإسلامية–المسيحية في المنطقة، وإعتبر أن وجود المسيحيين في لبنان هو شرط لوجود الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط وما يقوم به المسيحيون هناك يؤثر في أوضاع المسيحيين في الشرق عامة[1]، هذا ما جعل الفاتيكان يقوم بين عامي1975–1980 بإرسال أربع بعثات دبلوماسية إلى لبنان لإستطلاع أوضاعه ودفع أبنائه إلى لغة الحوار والتعايش.

---

[1]–جمال سعد نوفان،**التدخل السوري في لبنان عام1976**،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،مج 4، العدد13، معهد التاريخ العربي، (د،ب)،2012،صفحات المقال(1–47)،ص ص7–8.

***الفاتيكان**:يقع ضمن مدينة روما الإيطالية،ويعتبر الدولة الأصغر في العالم إذ لا تتعدى مساحتها 44هكتار منفصلة عن بقية روما بأسوار،والبابا هو رئيس الدولة ويشرف على شؤون الكنيسة الكاثوليكية التي تضم900 مليون من الرعايا في كافة أنحاء العالم،وإعترف بها دوليا عام1929م،وعرفت التنظيم الداخلي الفاتيكاني في عهد البابا بولس السادس عام1969م.أنظر:عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية،ج4، المرجع السابق، ص440.

وبسبب تدهور الوضع الأمني في عام1975م أرسل البابا **بولس السادس*** أول بعثاته إلى لبنان بين9-16 نوفمبر1975م[1]، وهي بعثة الكاردينال برتولي للقيام بدور الوساطة المتطوعة نظرا لعلاقة الولاء التي تدين بها المارونية اللبنانية للفاتيكان والكاثوليكية الدولية[2]، حيث شدد المبعوث البابوي على الرفض المطلق للتقسيم وتجديد التعايش حتى ولو يتنازل الموارنة عن بعض إمتيازاتهم، وكان موقفه قريب من وجهة نظر الموارنة لكن مهمته إصطدمت بموقف رئيس الرهبانيات شربل قسيس وأقطاب جبهة لبنان، وفي27 نوفمبر من نفس العام صدر بيان في الفاتيكان بعد مقابلة البابا لمبعوثه العائد من لبنان يقول إن برتولي لمس لدى جميع الأطراف في لبنان رغبة في الوصول إلى هدنة دائمة[3]، وأرسل الفاتيكان بعثة ثانية في16أفريل1976م ترأسها مارسو بريني دامت حتى الخامس والعشرين من الشهر ذاته وتزامنت هذه البعثة مع فشل الوثيقة الدستورية والضغط العسكري على الموارنة من قبل التحالف الفلسطيني اليساري وبعد لقاءات ضمن مختلف القوى السياسية أسفرت عن إعتراف الفاتيكان بمطالب المسلمين والإصلاحات الدستورية، وبعد فشل هذه البعثة أوفد البابا مبعوثه الكاردينال برتولي مرة أخرى في بعثة ثالثة عام1978م[4]، فشلت بدورها بسبب شكوك القوى الوطنية والإسلامية بنوايا الفاتيكان وعلى ما يبدو إنزعجت سوريا من زخم المبادرات الفاتيكانية وهي التي تريد الإستفراد بلبنان أو أن تكون المبادرات

---

[1]-منى جلال عواد المشهداني،إشراف عبد الجبار أحمد عبد الله،**إشكالية الإستقرار السياسي في لبنان بعد أتفاق الطائف عام1989**، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة/في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية، جامعة بغداد، 2010 ،ص122.(غير منشورة)

[2]-ياسين العيوطي،**الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان**،مجلة السياسة الدولية،مج 12،العدد43،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،1976،صفحات المقال(60-65)،ص64.

***بولس السادس:**هو جيوفاني باتيستا فونتيني،بابا روما والرئيس الأعلى للكنيسة الكاثوليكية،ولد في مدينة كونسيسو الإطالية عام1897،درس اللاهوت والقانون،عين نائب وزير خارجية الفاتيكان عام1937،ثم وزيرا للخارجية،إنتخب عام1936 للكرسي البابوي،فعمل على توحيد الكنيسة الشرقية والغربية،وإحلال السلام مع جميع الطوائف. أنظر:
edward kessley,neil wenborn,**adictionary of jewish christion relations**,cambridge university press,cambridge,2005,p337.

[3]-سامي منصور،المرجع السابق،ص ص 220-221.

[4]-ناظم خليل حسن عبد المعموري،المرجع السابق،ص188.

عبرها فأوعزت إلى حلفائها برفض مقابلة المبعوث البابوي الذي أعلن بأن سوريا تمارس ضغوطا على لبنان الذي يحتاج إلى مساعدة للتحرر منها[1].

وأخيرا كانت البعثة الرابعة التي قام بها الكاردينال اوغستينو كازارولي في مارس 1980م من أجل تصفية الخلافات داخل الطائفة المارونية بعد إقدام القوات اللبنانية بتصفية المليشيات المسيحية الأخرى تحت شعار توحيد القرار العسكري، وأبدى البابا **يوحنا بولس الثاني*** خلال زيارته إلى نيجيريا عام1982م عطفا مؤثرا نحو لبنان من خلال لقائه بالجالية اللبنانية وسفير لبنان هناك وسلم وزير خارجية الفاتيكان كتاب شكر للجالية اللبنانية وأكد فيها أن قضية لبنان هي واحدة من أولى إهتماماته[2]، وقد فشلت هذه البعثة بدورها بعدما تبين للفاتيكان عمق الخلافات بين أركان الجبهة اللبنانية ورفض الموارنة سياسة البابا في ربط الأزمة اللبنانية بالمشكلة الفلسطينية خاصة[3].

كما حاول فريق الفاتيكان تقريب وجهات النظر بين الزعامات اللبنانية وسوريا، فكانت أول الزيارات بين البلدين عام1986م واستقبل الرئيس حافظ الأسد ومعه الوزيران عبد الحليم خدام وفاروق الشرع الوفد الفاتيكاني، وفي اللقاء الأول بينهما ذكر الأسد أن سوريا تحاول منذ12 سنة مصالحة اللبنانيين ببعضهم البعض وأنها لا مشكلة لديها مع أي طرف لبناني، وبذلك فبحث الحل هو في لبنان وليس عنده. وتواصلت مساعي الفريق الفاتيكاني داخل لبنان في ذلك العام، حيث وضع ورقة تضم سلسلة حلول رفضها الزعماء المسلمون لأنها منحازة إلى المسيحيين وتساوي بين سوريا وإسرائيل، كما رفض الورقة بطريرك الروم الأرثوذكس وبطريرك الروم الكاثوليك، واتضح أن

---

[1]–منى جلال عواد المشهداني ،المرجع السابق،ص122.

[2]–ناظم خليل حسن عبد المعموري، المرجع السابق،ص188.

***يوحنا بولس الثاني**:ولد في بولندا عام1920م،وخلال فترة دراسته الجامعية عمل في حقل الكيمياء،وفي عام1942م صمم أن يصبح قديسا فذهب للتخفي في مقر مطران كاراكاو،تقلد منصب البابوية منذ عام1978م،ويعتبر أول بابا غير إيطالي الجنسية،ويفضل إتقانه للعديد من اللغات العالمية أصبح سفير دولي متحرك للكنيسة في العالم.أنظر:عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية ج7**،ص449.

[3]–منى جلال عواد المشهداني ،المرجع السابق،ص123.

الفجوة بين المسيحيين وسوريا كانت عميقة جداً في تلك الفترة، إذ لسنوات بعد هذه المحاولة تراجعت العلاقات السورية الفاتيكانية، وفي شباط عام 1988م وعشية بداية أزمة انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعدما وصل عهد أمين الجميل إلى نهايته، أرسل البابا يوحنا بولس الثاني رسالة إلى البطريرك صفير يصر فيها على أهمية الحفاظ على السلطة الشرعية في لبنان وان عدم انتخاب رئيس سيهدد بشكل خطير مستقبل لبنان[1]، واستمرت مبادراته في نفس هذا العام حيث وجه بيانا دعا فيه القوات اللبنانية إلى وقف القتال وأتبعه بإتصالات مع سوريا والسعودية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نتج عن هذا النداء عقد مؤتمر الطائف في المملكة العربية السعودية والذي ضم مختلف الأطراف المشاركة في الحرب الأهلية اللبنانية وأنهى هذه الحرب في عام1989م[2].

ب. مبادرات فرنسا:

تعتبر فرنسا أن لبنان هو الأقرب إليها دينيا وتاريخيا وثقافيا وهي بالتالي معنية بشكل مباشر بمصيره، وتعتبر أن لبنان أحد مرتكزاتها الأساسية لتوجيه سياستها ومصالحها الشرق أوسطية[3]، ولقد سعت فرنسا من خلال مبادراتها لإنهاء الحرب الأهلية ففي18نوفمبر1975م بعث ديستان برسالة إلى فرنجية يخبره فيها بإرسال بعثة صداقة يرأسها **كوف دي مورقيل*** وأن مهمتها القيام بجمع المعلومات من جميع الأطراف وهي ليست تدخلا في شؤون لبنان وإنما مجرد مساعدته وكان ديستان قد تلقى موافقة الحكومة اللبنانية على المبادرة الفرنسية، وفي19 نوفمبر1975م وصل كوف دي مورقيل رئيس وزراء فرنسا السابق إلى بيروت مبعوثا من الرئيس ديستان وعقد

---

[1]–كمال ديب،**هذا الجسر العتيق (سقوط لبنان المسيحي؟1920–2020)**،دار النهار للنشر،بيروت،2008،ص209.

[2]محمد حمية،**مساعي حثيثة مع الدول الفاعلة يقودها الفاتيكان للدفع بانتخاب رئيس في لبنان**،من جريدة البناء على الرابط الالكتروني: http://www.al-binaa.com،تاريخ الزيارة:10–03–2016،على الساعة 00:25.

[3]–حسين خليل،**الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان(مقاربة قانونية سياسية للواقع اللبناني ونظام الحياد في القانون الدولي)**،دار المنهل اللبناني،بيروت،2008،ص170.

***كوف دي مورقيل:**سياسي ورجل دولة فرنسي،عين وزير للخارجية في عام1958 وبقي في هذا المنصب طيلة عشر سنوات،ولكنه عاد إلى الحياة العامة فيما بعد وكلفه الرئيس ديستان بمهمة خاصة في الحرب الأهلية اللبنانية1975–1976،عرف بقدراته الدبلوماسية وإهتمامه بالشؤون العربية.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،**موسوعة السياسية ج5**،المرجع السابق،ص235.

إجتماعات مع كل القيادات اللبنانية وكان يؤكد في كل تصريح له أن التقسيم كارثة على جميع الأطراف ورأى أن وسيلة الحل هي المصالحة والتي تبدأ بمصالحة حكامهم، وقد نجح المبعوث الفرنسي في29 نوفمبر1975م في إقناع سليمان فرنجية ورشيد كرامي بإصدار كل منهما بيان يفتح الطريق نحو المصالحة وغادر كوف دي مورقيل بيروت وتوجه إلى دمشق وأذاع بيانا شرح فيه المشكلة اللبنانية وقال أن الحل يبدأ بتحريك الجهاز الحكومي للعمل وانتهى البيان إلى أن سبب زيارته لدمشق تقديرا لإهتمام سوريا بالمشكلة ولمناقشة نتائج مباحثات البعثة في لبنان مع المسؤولين في سوريا[1]، وبذلك إنتهت مهمة المبعوث الفرنسي بتحقيق المصالحة بين الرئيس سليمان فرنجية ورئيس وزراءه رشيد كرامي وإتفاقهما على وقف إطلاق النار فعم الهدوء نسبيا خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر لعام 1975م، ولتأكيد على المصالحة أصدر الإثنين بيانين على اللبنانيين حيث دعى الرئيس سليمان فرنجية في بيانه إلى المصالحة الوطنية وقف القتال نهائيا وإعادة بناء الوطن وأضاف كرامي إلى مضمون بيان الرئيس فرنجية دعوته إلى ضرورة العمل من أجل بقاء لبنان موحد ومستقل وجزء من الوطن العربي [2].

ومع تأزم الوضع في ماي 1976م أعلنت فرنسا أنها على إستعداد لإرسال قوات إلى لبنان إذا ما طلبت السلطات اللبنانية الشرعية إليها ذلك، وتحركت الدبلوماسية الفرنسية مجددا أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982م بغية تحقيق هدفين: الأول دعم لبنان والثاني لإنقاذ **منظمة التحرير الفلسطينية*** من المخططات الإسرائيلية والأمريكية، حيث أعلن الرئيس الفرنسي

---

[1]–سامي منصور،المرجع السابق،ص ص 211،213..

[2]–إلين مطر محمد السعيد،إشراف صالح جعيول جويعد السراي،**الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975–1983**،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة ذي قار،العراق،2013، ص 100،(غير منشورة).

* **منظمة التحرير الفلسطينية**:عمل أحمد الشقيري مندوب فلسطين في جامعة الدول العربية على إنشاء كيان خاص بالفلسطينيين،فعقد مؤتمر فلسطيني في القدس دام من28ماي–2جوان1964،وأعلن فيه عن إنشاء منظمة التحرير،وإنتخب أحمد الشقيري رئيسا لها،كما قرر فيه إعداد الشعب الفلسطيني عسكريا للقيام بدوره في تحرير وطنه.أنظر:محسن محمد صالح،**منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني تعريف وثائق وقرارات**، مركز الزيتونة،بيروت،2007 ،ص8.

فرانسوا ميتران*عن إستعداده للإستجابة إلي أي نداء من الحكومة اللبنانية لأن سياسته كانت قائمة على أساس ربط حل الأزمة اللبنانية بحل عادل لمشكلة الشرق الأوسط وعبر إعطاء الفلسطينيين وطنا ورأى أنه من الضروري مغادرة الجيش السوري والفلسطيني أرض لبنان لأنهما لا يخدمان سيادته وإستقلاله، لكن إسرائيل عارضت التحرك الفرنسي مما دفع باريس اللجوء إلى مجلس الأمن وإقترحت مشاريع عدة لإجلاء القوات الإسرائيلية من لبنان من دون شروط، وعندما لم يتم لها ذلك بسبب المعارضة الأمريكية إنضمت فرنسا إلى القوات المتعددة الجنسيات التي شاركت فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا من أجل تأمين إنسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان[1].

وبعد الانسحاب الفلسطيني من لبنان في أوت 1982م ومغادرة القوات المتعددة الجنسيات البلاد في 13 سبتمبر1982م اغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميل وحدثت مجازر صبرا وشتيلا فعادت القوات المتعددة الجنسيات مجددا إلى بيروت في 24 سبتمبر1982م ومن ضمنها الوحدات الفرنسية. ومنذ ذلك التاريخ بدأت فرنسا تركز على دعم لبنان في عملية الإعمار وتراجع الدور السياسي الفرنسي بتحالف الرئيس أمين الجميل مع الولايات المتحدة الأمريكية [2].

ويمكن القول أن المبادرات الدولية فشلت في إنهاء الحرب الأهلية وساهمت فقط في التخفيف من شدة الحرب أو زيادة اشتعالها، وذلك لان الأطراف اللبنانية المتصارعة كانت في يد هذه الدول وهذا يدل على إسهام اللبنانيين في محنة بلادهم والتي عانى منها الجميع.

---

[1]- منى جلال عواد المشهداني،المرجع السابق،ص ص 126-127.

***فرانسوا ميتران:** سياسي فرنسي، وزعيم الحزب الإشتراكي، خاض معركة الرئاسة عام1965 ضد الجنرال ديغول فلم يحالفه الحظ،وخلال عامي1974-1981 ضد قاليري جيسكار ديستان، فهزم في المحاولة الأولى ونجح في المحاولة الثانية.أنظر:منير البعلبكي،المرجع السابق،ص445.

[2]-منى جلال عواد المشهداني، المرجع السابق،ص128.

2. المبادرات العربية

سعت العديد من الدول العربية إلى التضامن مع لبنان في دفاعه عن أراضيه وسيادته الوطنية وأبدت استعدادها لبذل المزيد من التضحيات وتقديم إقترحات ومبادرات لأمن وسلامة لبنان وأمن الوطن العربي واستقلاله ومن أهم هذه المبادرات نجد:

أ. المبادرات السورية

انصبت جهود سوريا عقب حادثة عين الرمانة في13 أفريل 1975 على وقف القتال بين حزب الكتائب والفلسطينيين عبر تشكيل دوريات مشتركة من قوى الأمن الداخلي والمقاومة الفلسطينية للسيطرة على الأوضاع الأمنية وتركزت مبادراتها بعد إندلاع الحرب عبر فرض سياستها في لبنان والمحاولة الأولى كانت مع تدخل وزير خارجيتها آنذاك الذي توسط لتشكيل لجنة الحوار الوطني من أجل مساعدة الأطراف اللبنانية للخروج من الأزمة و الحفاظ على وحدة لبنان ضمن حدوده الدولية، وتكوين نواة دفاع مشترك ضد إسرائيل، كذلك ضبط المنظمات الفلسطينية وتسييرها وفق مصالحها، غير أن هذه المحاولة سرعان ما لاقت الإخفاق إذ تبين الفرق الواسع بين طموحات اللبنانيين، ولم تنفع محاولة رئيس الحكومة رشيد كرامي من أجل إعادة الحوار أو وقف القتال بل على العكس من ذلك إنفجرت المعارك من جديد في زحلة وعلى جبهات عديدة في بيروت [1]، ولقد عبر كمال جنبلاط خلال مناقشات هيئة الحوار الوطني عن حساسية الوضع اللبناني بالارتباط مع مخاوف المسيحيين **بقوله«إن ميثاق1943 لم يعد صالحا وهو لم يعد يمثل الإرادة الشعبية إذ أن هناك فئات لا تمارس حقها بالسيادة الشعبية ولا تشارك في الدولة وهذه الفئات أصبحت محرومة وخصوصا على صعيد الجيل الطالع وقبل أن نبحث بالسيادة يجب أن يكون هناك دولة والواقع أن هناك تزويرا للإرادة الشعبية وعندما يكون هناك**

[1]–منى جلال عواد المشهداني،المرجع السابق،ص ص 101–102.

دولة يكون هناك تمثيل صحيح لجميع الفئات وهذه الدولة تمثل فئة واحدة من الشعب ولم تعد تمثل مجموع الشعب وحتى أنها لا تمثل الطوائف المسيحية» [1].

وبعد عام من الإشتباكات المسلحة في لبنان لم تتوقف الإتصالات بين بيروت ودمشق حيث توصلت الوساطة السورية إلى خطة إصلاحية كشفت عن كيفية تحليل الأزمة اللبنانية من قبل السوريين والفصائل اللبنانية[2]، عرفت في حينها باسم "**الوثيقة الدستورية**" التي تم وضعها أثناء زيارة الرئيس سليمان فرنجية إلى سوريا وإجتماعه بالرئيس السوري حافظ الأسد بتاريخ 14فيفري1976[3]، كرست هذه الأخيرة طائفية الرئاسات الثلاث والمناصفة في المقاعد النيابية والتأكيد على عروبة لبنان وكان المفروض أن يتم ضبط الوجود الفلسطيني المسلح في حدود إتفاق القاهرة. وكانت سوريا قد أخذت على نفسها تطبيق هذا الاتفاق كما كانت القمة العربية قد أوصت بذلك مفصلا في **مؤتمر الرياض*** والقاهرة[4].

وتعتبر الوثيقة الدستورية محاولة يائسة ومناورة فاشلة لجأت إليها الطبقة الحاكمة المتحكمة من أجل المحافظة على مكاسبها وامتيازاتها [5]، فكل طائفة كانت ترى في ذاتيتها وبالمقارنة مع

---

[1]–نبيل هادي،**كمال جنبلاط التحدي الكبير**،ط3،دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1985 ،ص67.

[2]–سليم حداد،المرجع السابق،ص ص 48–49.

[3]–جورج شامي،**ثورات الذات أو البناء طريق التغيير (عشر سنوات مع أمين الجميل)**،شركة الشرق الأوسط، بيروت،1982 ص68.

[4]–جوزيف أبو خليل،المرجع السابق،ص64.

***مؤتمر الرياض**:بمبادرة سعودية كويتية عقدت قمة عربية سداسية في الرياض في 16 أكتوبر1976،إشترك فيها الملك خالد بن عبد العزيز،والأمير صباح السالم الصباح،والرؤساء إلياس سركيس وحافظ الأسد وأنور السادات وياسر عرفات،وأعلنت عن رفض تقسيم لبنان والحفاظ على وحدته الوطنية،كما قررت تنفيذ إتفاقية القاهرة وملحقاتها.أنظر:محمد السماك،**القرار العربي في الأزمة اللبنانية**،دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة،بيروت،1984، ص184.

[5]–محمد مجذوب،**الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي**،منشورات عويدات،بيروت،لبنان،1980،ص234.

الطوائف الأخرى تفوقا نوعيا(ثقافيا أوديني أوديمغرافيا) يخلق عندها شعورا بضرورة ترجمة هذا التفوق سياسيا [1].

ولقد اتخذت سوريا قرارا بتحقيق تسوية شاملة في لبنان تقوم على توازن شيعي ودرزي وماروني لتستبعد من خلالها القيادات التقليدية السنية والمارونية وتعمل على الجمع بين (الحزب التقدمي الاشتراكي و**حركة أمل*** والقوات اللبنانية) وبين 24 سبتمبر و5 أكتوبر1985م عقدت في دمشق ثلاثة لقاءات بين رؤساء هذه القوى وليد جنبلاط نبيه بري وأيلي حبيقة تحت شعار أطلقه وزير الخارجية السوري **عبد الحليم خدام**** "**الفشل الممنوع**" من أجل وضع تصور واحد حول حل الأزمة واستمرت الاتصالات إلي غاية توقيع الإتفاق الثلاثي(إتفاق الميليشيات) في 28 ديسمبر 1985، ولقد تعهد الموقعون على الاتفاق بإنهاء الحرب وحل كل الميليشيات المسلحة خلال سنة، أما سياسيا فقد ثبت الإتفاق المناصفة في التمثيل الطائفي بين المسلمين والمسيحيين وأقر إلغاء الطائفية السياسية بعد فترة انتقالية وجيزة وتحقيق توازن جديد بين صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب لمصلحة هذين الأخيرين[2]، فشل هذا الإتفاق بسبب المعارضة عليه حيث أعلن حزب الكتائب رفضه بإنفراد القوات اللبنانية بالقرار المسيحي وحدها، مما أدى إلى إندلاع القتال بين أنصار سمير جعجع والرئيس أمين الجميل من جهة وأنصار إيلي حبيقة(رئيس القوات اللبنانية) من جهة ثانية مما أدى إلى عودة توتر العلاقات

---

[1]–جورج شرف،**لبنان الوطن والدولة في تفكير الرئيس أمين الجميل دراسة وخطب مختارة**،دار النشر والتسويق،بيروت، (د،ت)،ص115.

***حركة أمل**:أسسها زعيم الشيعة موسى الصدر في لبنان،وهي تؤمن بأن فلسطين الأرض المقدسة التي تعرضت ولاتزال لكل أنواع الظلم هي قلب حركتهم وعقلها،وأن السعي إلى تحريرها أول واجباتهم،والوقوف إلى جانب شعبها وصون مقاومته والتلاحم معه شرف الحركة وإيمانها خاصة وأن الصهيونية تشكل الخطر الفعلي والمستقبلي على لبنان.أنظر:محمد سرور زين العابدين،**صفحات من تاريخ المعاصر الشيعة في لبنان(حركة أمل أنموذجا)**ج2،دار الجابية،لندن،2012،ص357.

****عبد الحليم خدام**:سياسي عربي سوري،إنتسب إلى الحزب العربي الإشتراكي في الخمسينات،عين في عام1964 محافظا لمدينة دمشق ثم وزيرا للإقتصاد عام1969،وفي عام1970 إختير عضوا في القيادة الحزبية المؤقتة لحزب البعث و وزيرا للخارجية وبقي فيها حتى عام1983،تعرض للعديد من محاولات الإغتيال في داخل سوريا وخارجها ونجا منها جميعا.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،الموسوعة السياسية،ج4،المرجع السابق،ص ص 809–810.

[2]–فواز طرابلسي،المرجع السابق،ص394.

مع سوريا[1] ولقد عارض أمين الجميل هذا الإتفاق ويظهر ذلك من خلال تحدثه مع الرئيس حافظ الأسد حيث قال له:«**إنني مع التغيير الجذري العميق ومؤمن بضرورة إدخال تعديلات أساسية على نظامنا، ولكنني أرى أن هذا الإتفاق الذي وقعه قادة الميليشيات لا يساعدنا على إيجاد حل لمشاكلنا بل سيعمل على تعقيدها لأنه لا يجسد الإرادة الوطنية في لبنان**» [2].

ب. المبادرات السعودية

بعد عام من اندلاع الحرب الأهلية في لبنان أخذ الدور السعودي يتبلور أكثر في صورة أداء يتعلق مباشرة بمحاولة إيقاف الحرب الأهلية وفي جوبلية 1976م وقف الملك خالد داعيا إلى وقف إطلاق النار كما دفعت السعودية نفقات **قوات الردع العربية*** إلى الجامعة العربية مع قبول مشاركة سعودية مباشرة وكان ذلك يصب في إتجاه وساطة سعودية مباشرة عبرت عن نفسها في إستضافة السعودية للقادة العرب في قمة سداسية مخصصة للأزمة اللبنانية في أوت 1976م وبعدها بأيام قليلة جاء إجتماع قمة الجامعة العربية ليضيف الشرعية العربية على نتائج القمة السداسية بما يمثله ذلك من نجاح للدبلوماسية السعودية فيما عجز عنه أطراف عرب وأجانب طوال عام مضى[3].

وبعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام1978م وتعطيل تطبيق إتفاق القاهرة 1969م وإندلاع القتال بين الجبهة اللبنانية والجانب السوري وعقب تفاقم هذه الأوضاع تحركت الدبلوماسية السعودية مما أسفر عن عقد مؤتمر بيت الدين في الفترة الممتدة مابين 15-17 أكتوبر1978م

---

[1]-جوزف صقر،المرجع السابق،ص107.

[2]-أمين الجميل،**الرهان الكبير**،دار النهار للنشر،بيروت،1988،ص146.

***قوات الردع العربية:** بناءا على إقتراح الرئيس المصري أنور السادات، إجتمع في رياض الرؤساء المصري والكويتي واللبناني والسعودي والسوري ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية،يومي17-18أكتوبر1976،وأعلنوا عن إنشاء قوات الردع العربية وتأليفها من 30ألف رجل دون أي تحديد لطريقة تشكيلها،هذا ما سمح للقوات السورية المتواجدة في لبنان أن تتحول بكاملها إلى قوة ردع.أنظر:سليم حداد،المرجع السابق،ص ص53-54.

[3]-حسن أبو طالب،**الوساطة السعودية والأزمات العربية**، مجلة السياسة الدولية،مج 20،العدد75، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1984،صفحات المقال(173-177)،ص175.

لوزراء خارجية العرب وقد نشطت دبلوماسيتها داخل قاعات المؤتمر وخارجه عبر إتصالاتها بالقوى السياسية اللبنانية ولقد تمكن الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة في دفع المؤتمر إلى عدم الضياع في التفاصيل الجزئية والإكتفاء بالمبادئ العامة التي تفسح المجال أمام الفرقاء اللبنانيين مناقشتها والتفاهم عليها، ولقد تم التشديد في هذا المؤتمر على قرارات مؤتمر الرياض وجدد لقوات الردع العربية كما شدد على دور الرئيس إلياس سركيس كقائد أعلى لها، وجرى إستبدال القوات السورية في بيروت الشرقية بوحدات من الجيش السعودي [1]، وفي نهاية هذا المؤتمر صدر عنه بيان أهم ما جاء فيه التأكيد على وحدة لبنان وإستقلاله وإنهاء المظاهر المسلحة وبناء الجيش على أسس وطنية[2].

وفي31اكتوبر1983 انعقد مؤتمر جينيف من قبل ممثلين عن قادة الطوائف اللبنانية وعدد من ممثلي مجلس النواب اللبناني وأهمهم التكتل النيابي المستقل بقيادة كامل الأسعد حيث قدمت كل طائفة مشاريع الإصلاح الخاصة بها والتي تتضمن تصوراتها لحل الأزمة، وقد حضرت المؤتمر السعودية ممثلة في محمد إبراهيم مسعود وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السعودي وسوريا ممثلة في عبد الحليم خدام كما أحيط بتواجد ممثلين لمختلف الدول الضالعة في الأزمة اللبنانية كالوفد الإسرائيلي والأمريكي، وقد وضع المؤتمر على طاولته عدة بنود منها: **إتفاق17ماي*** الموقع مع إسرائيل، هوية لبنان، الإصلاح السياسي والدستوري، وذلك لتشكيل حكومة ائتلاف وطني من أطراف المؤتمر التسعة نبيه بري(حركة أمل) جنبلاط وفرنجية وكرامي(جبهة الخلاص) كميل شمعون و بيار الجميل(الجبهة اللبنانية) عادل عسيران رئيس مجلس النواب السابق وأمين الجميل (الرئاسة) غير أن المؤتمر إنتهى ولم يبحث سوى بندين فقط

---

[1] –تيودور هانف،المرجع السابق،ص300.

***إتفاق 17ماي:**وقع في إطار معاهدة السلام اللبنانية–الإسرائيلية في17ماي1983،ونص على إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل،ويتعهد لبنان بموجبها بترتيبات لتأمين الأمن على حدود إسرائيل الشمالية،وتعهدت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية شريطة انسحاب القوات السورية.أنظر :فواز طرابلسي، المرجع السابق،ص390.

[2] –سليم الحص، المرجع السابق،ص ص48–49.

إتفاق17ماي وهوية لبنان[1]، ولقد رأت الجبهة اللبنانية حول محور إتفاق17ماي أنه إيجابيا يؤمن خروج الجيش الإسرائيلي، أما جبهة الخلاص فقد رفضت هذا الإتفاق لأنه حصل في ظل سلاح العدو ويمس السيادة اللبنانية ويجعل من لبنان محمية إسرائيلية، وطالبت بإلغاء هذا الإتفاق وهذا مطلب حركة أمل أيضا، أما مسألة هوية لبنان وإنتمائه فقد حضيت بنقاش كبير بين الفرق السياسية وتم الإتفاق على أن"**لبنان سيد حر مستقل وواحد أرضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليا وهو عربي الإنتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها كافة على أن تجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون إستثناء**"[2].

وبعدما أعلن الرئيس الأمريكي أن إتفاق17 ماي أصبح مجمدا وأنه من الأفضل عدم إلغائه حتى لا تثار إسرائيل كما يجب عدم تنفيذه حتى لا تغضب سوريا ومنه يجب البحث عن خيار ثالث الأمر الذي جعل الرئيس أمين الجميل يقوم بمبادرة داخلية وذلك من خلال طرح برنامج إصلاحي في 5 فيفري 1984م، دعا فيه المشاركين في مؤتمر جينيف إلى اجتماع ثاني في المدينة السويسرية نفسها لمناقشته،غير إن دعوة المعارضين لحكمه، تتطلب رعاية خارجية فاتصل بالمملكة السعودية في16فيفري1984م ووضعت ثمان نقاط للحل كان أهمها:تنفيذ خطة أمنية، وإلغاء إتفاق 17ماي، واعتماد مبدأ الانسحاب المتزامن لجميع القوات غير اللبنانية من لبنان في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. أيدت القيادات الوطنية الإسلامية موافقتها على النقاط ألثمان فيما تحفظت الجبهة اللبنانية عليها أما الجانب السوري فوافق على المشروع بشرط حذف البنود التي تنص على سحب قواتها من لبنان[3].

---

[1]–أحمد ثابت،**مؤتمر الحوار اللبناني وحدود المصالحة**،مجلة السياسة الدولية،مج 20،العدد75،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،1984،صفحات المقال(167–172)،ص ص 168–171.

[2]–منى جلال عواد المشهداني، المرجع السابق،ص123.

[3]–نفس المرجع ،ص ص 126،128.

وفي12مارس1984 عقدت الجولة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني في لوزان، حيث تعددت الطروحات السياسية في هذا المؤتمر فنادى **نبيه بري*** بإلغاء الطائفية السياسية ، وطرح كميل شمعون بإسم حزب الكتائب والأحرار إقامة جمهورية إتحادية في لبنان، وطالب وليد جنبلاط باللامركزية الإدارية الموسعة، وبالرغم من أن المؤتمر ركز البحث حول وقف لإطلاق النار فعلي وثابت وإصلاح النظام السياسي، وتأليف حكومة إتحاد وطني إلا أن المجتمعون فيه لم يصلوا إلى التفاهم حول الإصلاحات الدستورية بل إكتفوا بتشكيل لجنة أمنية عليا برئاسة رئيس الجمهورية أنيط بها تنفيذ خطة أمنية لإقامة بيروت الكبرى، وهيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبنان الغد[1]، ولقد كان حوار لوزان أكثر إيجابية من حوار جنيف بالرغم من حضور نفس الأطراف، حيث قدم الرئيس أمين الجميل ورقة عمل موسعة للإصلاح السياسي أطلق عليها إسم التسوية التاريخية، وقامت بالتوفيق بين مختلف مطالب الإصلاح التي ترغب كل الأطراف في تطبيقها[2].

وبالرغم من المبادرات السورية والسعودية سعت لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية إلا أنها لم تستطع حل النزاع المعقد في لبنان حيث ثبت أنه من المستحيل تأمين الإتفاق بين الفرق اللبنانية لإعادة توحيد البلاد.

3. المبادرات اللبنانية

لم تكن إتفاقية الطائف التي وزعتها اللجنة العربية على النواب اللبنانيين في الطائف وليدة اللجنة وحدها ولا وليدة اللجنة السداسية ولا الولايات المتحدة الأمريكية أو سورية، بل إن هذه الوثيقة مثلها

---

[1]–كريم بقرادوني،**لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**،شركة المطبوعات،بيروت،2010،ص91.

***نبيه بري**:زعيم لبناني شيعي،كان قائد حركة أمل،بدأ خلافه في بادئ الأمر مع الفلسطينيين،وخلال الإجتياح الإسرائيلي عام1982حارب إسرائيل في بيروت وضواحيها،وقف في كثير من الأحيان إلى جانب السوريين وعارضهم في الكثير حيث رفض الإنضمام إلى جبهة الإنقاذ(الخلاص) التي ألفتها سوريا من جنبلاط وفرنجية وكرامي لمحاربة إتفاق17ماي1983.أنظر:عبد الله محمد الغريب،**وجاء دور المجوس أمل والمخيمات الفلسطينية**، (د،ن)، (د،ب)، 1986، ص170.

[2]–وحيد عبد المجيد،**الأزمة اللبنانية..سيناريوهات المستقبل**،مجلة السياسة الدولية،مج 20،العدد78،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،1984،صفحات المقال(18–27)،ص ص 25–26.

مثل أي مشروع سياسي أخر ولدت نتيجة سلسلة طويلة من الأفكار والمشاريع صاغتها شخصيات مهتمة بالشأن اللبناني وأبرزهم رفيق الحريري وحسين الحسيني[1].

أ. ورقة الحريري:

برز دور رجل الأعمال اللبناني السعودي **رفيق الحريري*** حيث قدم وثيقة في 13جوان1987 تتضمن ثمانية مبادئ للحل[2]، عرفت بوثيقة "13 جوان" وحظيت بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي خلاصة لقاء جمع بين رفيق الحريري وأمين الجميل في سردينيا بتاريخ 10 جوان1987، وحين إلتقى الحريري بعبد الحليم خدام وحافظ الأسد في الشهر نفسه عرض عليهم وثيقة 13 جوان، وعدت القيادة السورية أن هذه البنود مقبولة لكنها إشترطت قبل وضعها موضع التنفيذ أن ينهي الجميل الظاهرة الإسرائيلية في مناطق سيطرته وأن يتم الكشف عن قتلة الرئيس رشيد كرامي الذي اغتيل في الأول من جوان1987[3]، هذا ما أشار إليه نبيه بري حين قال:«**ليس المهم الأداة عريفا كان أم رقيبا أم ضابطا المهم أن هذه الجهة السياسية هي مركز التصدير للعدوان الدائم على لبنان ووحدته وعروبته..هذه الجهة يجب أن تعاقب باستئصالها سياسيا كشرط أساسي ولازم لمعاودة أي حوار ولا يتوهمن أحد أنه يمكن القفز فوق إغتيال كرامي، لأن الإغتيال قضية بحجم الوطن**»[4]، وكان الهم الأساسي لدى مختلف الأطراف السياسية لاسيما الإسلامية هو كشف منفذي عملية الإغتيال، وفي المقابل كان سعي أمين الجميل منصبا

---

[1]–جورج بكاسيني،**أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال مع وثائق ومحاضر**، مكتبة بيسان، بيروت، 1993، ص ص 38–39.

***رفيق الحريري**:ولد في سنة 1944 بمدينة صيدا حيث حصل على دراسته الإبتدائية والتكميلية والثانوية من هناك وتابع دراسته الأكاديمية في جامعة بيروت،في عام 1969 هاجر إلى السعودية وعمل كمدرس للرياضيات وهناك انشأ شركته الخاصة للمقاولات،وفد حضي الحريري بثقة الأسرة الحاكمة السعودية حيث منح الجنسية السعودية،وفي مطلع الثمانينات أصبح من بين أغنى الرجال في العالم.أنظر:جوزف أبو زهرة،المرجع السابق.

[2]–فاروق الشرع،**الرواية المفقودة(مذكرات وشهادات)**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،2015،ص129.

[3]–عبد الرؤوف سنو،**المملكة العربية السعودية ولبنان دبلوماسية ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية**، متوفرة على الرابط الإلكتروني:http://www.abdelraoufsinno.com، تاريخ الزيارة:20–03–2016،على الساعة 23:00.

[4]–حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي، المرجع السابق،ص199.

على تشكيل حكومة جديدة موالية له تماما، إلا أن مسعى الجميل باء بالفشل نتيجة ممانعة الفريق الإسلامي المشاركة في أي حكومة قبل الإقتصاص من الخباة المعروفين للجميع وللرئيس الجميل على وجه الخصوص [1] . ولقد أسدل الستار عن هذه الوثيقة لأن الجميل لم يستطع القضاء على النفوذ الإسرائيلي. وبعد القمة العربية التي إنعقدت في عمان بتاريخ7 نوفمبر1987م تقدم رفيق الحريري بمشروع للوفاق الوطني وقدم نسخة منه للرئيس أمين الجميل لكن هذا الأخير لم يكترث للأمر لأنه لا صفة للحريري من أجل تقديم مشاريع فقدم الحريري مشروعه إلى الإدارة الأمريكية وحدث تطور بارز حينما طلب السفير الأمريكي في بيروت جون كيلي من الرئيس الجميل تقديم ملاحظاته على مشروع الحريري وكان هذا الطلب قد تم في11نوفمبر1987م ولهذا عرف المشروع باسم مشروع11-11، هذه الوثيقة حددت عدد الجيش اللبناني ب25 ألف من العسكريين، على أن تقتصر المخابرات في الجيش على المعلومات العسكرية دون سواها، وقد نصت أيضا على المبادئ العامة ذاتها التي اعتمدتها ورقة جوان وقد اقترحت ورقة عمل أخرى بمثابة مشروع للعلاقات المميزة بين سورية ولبنان[2](الملحق 03).

ب. ورقة الحسيني:

الإتصالات التي أجراها **حسين الحسيني*** منذ عام1987م واللقاءات التي عقدها مع بعض النواب والمفكرين تركزت في المرحلة الأولى على وضع ثوابت تنطلق منها مسألة الحل للأزمة اللبنانية، وتشكل دليلا سياسيا لأي رئيس وأبرز الثوابت التي إنطلق منها الحسيني مقولة "**العيش المشترك**"، وهو من أول الذين ادخلوا هذه المقولة إلى القاموس السياسي اللبناني، وقد ركز

[1]-حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي،المرجع السابق،ص 200.

[2]-يحي العلي علي، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ إتفاق الطائف1989 حتى 2006**،دار رند للطباعة والنشر، دمشق،2010، ص ص 89-90.

***حسين الحسيني**:ولد عام1937 في مدينة زحلة حيث تلقى تعليمه هناك تحصل على شهادة في الادارة العامة من القاهرة انتخب في عام1969 رئيس لبلدية شمسطار، ثم انتخب عام1972 نائبا عن بعلبك الهرمل،ثم انتسب الى حركة أمل بعد عام من ذلك،تقلد العديد من المناصب كان أهمها رئاسة المجلس النيابي منذ عام1984 الى عام1991 حيث انتخب رئيسا لهذا المجلس.أنظر:جوزف أبو زهرة، المرجع السابق.

الحسيني في إتصالاته على دور رئيسي لمجلس النواب حيث اعتبر إن هذه المؤسسة هي الوحيدة التي بقيت بعيدة عن الصراعات والانقسامات فضلا عن أنها الوحيدة المؤهلة دستوريا لإنجاب الرئيس العتيد[1]، وقد شدد الحسيني في نقاشاته مع بعض المعنيين على فكرة رئيسية في مجال الإصلاح لم يؤخذ بها في فيما بعد في وثيقة الطائف، وتقضي بإنشاء مجلسين للنواب الأول مناصفة بين المسيحيين والمسلمين كما تم إقراره في الطائف والثاني"**مجلس وطني محرر من القيد الطائفي**"، يتم من خلاله اختبار مسالة إلغاء الطائفية السياسية وتكون صلاحياته محدودة يقوم لاحقا بتوسيعها في حال نجاح الاختيار المذكور، ووضع الحسيني أكثر من ورقة إصلاحية نتيجة سلسلة لقاءات عقدها مع نواب وسياسيين و فاعليات ثقافية من بينها شقيقه طلال وأحمد عبد اللطيف بيضون وسمير حميد فرنجية، ومن أبرز النصوص التي أعدها في عام1987 ورقة أطلق عليها إسم "**المبادئ الأساسية اللبنانية**"، تضمنت مصطلحات وعبارات وردت فيما بعد في مقدمة وثيقة الوفاق الوطني، أما الورقة الأهم التي أعدها الحسيني والتي تقترب إلى حد بعيد من وثيقة الطائف ولاسيما في مقدمتها، وهي الورقة التي نقلها إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في محاولة لتقريب وجهات النظر حولها وقد ركزت هذه الأخيرة على الجانب الداخلي من الأزمة اللبنانية والمتعلق بالإصلاحات السياسية[2] (الملحق 04).

يمكن القول هنا أن المبادرات اللبنانية جاءت متأخرة نتيجة اشتغال الزعماء اللبنانيين بالحرب، كما أن أغلبها كانت عبارة عن مشاريع جاء بها شخصيات لبنانية غير أنها حدثت في صالونات مغلقة ولم يتم الإفراج عليها، وكان نصيبها الفشل لأن كل مشروع كان يهدف إلى تحقيق مصالح الطائفة التي تتبناه ويعارض مصالح الطوائف الأخرى.

[1] –جورج بكاسيني،المرجع السابق،ص 40.

[2] –نفس المرجع،ص ص46،40.

ثانيا:الوفاق الوطني وإنعقاد مؤتمر الطائف عام1989م

1. التحضير لمؤتمر الطائف

بمبادرة من **الحسن الثاني*** ملك المغرب وبدعوة منه إنعقد مؤتمر القمة العربي الغير عادي في الدار البيضاء بين23-26ماي1989م، واتخذت من خلاله جملة من القرارات بشأن الأزمة اللبنانية وهي[1]:

- التأكيد على عروبة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله وأن أي حل لا يتم في إطار الحفاظ على هذه العناصر الرئيسية لا يمكن أن يمثل حلا حقيقيا للمشكلة اللبنانية وأن الإطار العربي هو الإطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

- التأكيد على المسؤوليات العربية العامة عن الوضع في لبنان وإلتزام الدول العربية جميعا بالمشاركة الإيجابية في مناقشة ودراسة وتقديم المقترحات اللازمة للحل وكذلك العون المادي والسياسي المطلوب.

- مطالبة كافة الأطراف اللبنانية باحترام وقف إطلاق النار وفق قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في27 أفريل1989 .

- تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من ثلاث دول أعضاء، المغرب، الجزائر، والمملكة العربية السعودية، تقوم بالوساطة بين الأطراف الفاعلة في الصراع وتخويلها صلاحيات شاملة وكاملة لتحقيق الأهداف التالية[2]:

---

[1]-خير الدين غسان مدحت،**القانون الدولي الإنساني التدخل الدولي**،دار الراية،عمان،2012،ص ص143-144.

[2] -Marlène Alibert, **En 1989, l'accord de Taëf mettait fin à la guerre au Liban**, Le lien-mail: http://www.la-croix.com, **VISITE AL'HEUR:20-04-2016,17:00.**

***الحسن الثاني:** ملك المملكة المغربية،وإبن الملك محمد الخامس وخليفته،ولد في الرباط وتلقى العلم في فرنسا،قام ببعض الاصلاحات اثر محاولة الإنقلاب التي تعرض لها عام1971،في عهده إشتد إهتمام المغرب بالقضايا العربية والإسلامية.أنظر:منير البعلبكي،مرجع سابق،ص171.

– عقد إجتماع للنواب اللبنانيين داخل لبنان أو خارجه لوضع صيغة للوفاق والإصلاحات السياسية.

– عقد اجتماع للمجلس النيابي اللبناني لتصديق صيغة الاتفاق والإصلاحات السياسية.

– انتخاب رئيس للجمهورية، بعد التصديق على وثيقة الوفاق.

– تأليف حكومة وفاق وطني، تلتزم بوثيقة الوفاق وتعمل على وضعها موضع التنفيذ.

– دعم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني، في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية.

– إعطاء مهلة ستة أشهر لإنجاز المهمة.

ورافق ختام المؤتمر تصعيد عسكري وغضب سوري من تأليف اللجنة، والتي كانت ثلاثية مشكلة من ملك المغرب الحسن الثاني، والرئيس الجزائري **الشاذلي بن جديد***، وملك المملكة العربية السعودية **فهد بن عبد العزيز****، حيث خمن الرئيس الأسد أنها ستكون رباعية حتما بوجوده فيها، غير أن رفض العاهل السعودي المشاركة السورية في اللجنة لتقديره أن دمشق طرف من أطراف الصراع، عقد الأمور وأعطى الإنطباع بأن اللجنة في غير مصلحة سورية[1].

[1]–حسين خليل،**التاريخ السياسي للوطن العربي**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2012،ص ص388–389.

***الشاذلي بن جديد**:زعيم عسكري وسياسي جزائري،شارك في الثورة الجزائرية مناضلا من أجل تحرير بلاده من نير الإستعمار الفرنسي،إنتخب عام1979 رئيسا للجمهورية الجزائرية خلفا للرئيس هواري بومدين.أنظر:منير البعلبكي،المرجع السابق،ص255.

****فهد بن عبد العزيز**:عين ملك للمملكة العربية السعودية في عام1982،وهو ابن الملك عبد العزيز آل سعود،ومنذ ولايته العهد إتبع سياسة فض المنازعات الإقليمية العربية وتشجيع سياسة التضامن العربي والإسلامي،كما حافظت السعودية في عهده على علاقة متطورة بالنسبة للقضية الفلسطينية،بدعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،موسوعة السياسية،ج4،المرجع السابق،ص ص611–612.

باشرت اللجنة الثلاثية عملها سريعا، مباشرة أو عبر ممثليها بالإتصال بالقوى الفاعلة في لبنان والعالم العربي والعالم لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[1]، فشكلت أمانة عامة وإختارت لها مركزا في جدة وكلف بإدارتها ممثل الأمين العام للجامعة الوزير الجزائري **الأخضر الإبراهيمي*** الذي وصف هدف الترويكا (اللجنة الثلاثية كما أطلقت عليها وسائل الإعلام) بأنه ليس فقط رفع الحصارات بل أيضا "**تحرير لبنان من كل هيمنة إقليمية وإستعادة سيادته الوطنية**"، وطلبت الترويكا من دمشق بشكل إنذار إحترام وقف إطلاق النار ومن بغداد وقف مد يد العون لميشال عون والقوات اللبنانية بالأسلحة، وقد أسفرت مفاوضات الإبراهيمي مع أطراف النزاع اللبنانيين عن حل سريع حيث بدأت تبرز ملامح تسوية للإصلاحات الداخلية، ولكن المحادثات مع سوريا حول إستعادة السيادة اللبنانية كانت صعبة للغاية ولتسريع الخطوات دعا في نهاية شهر ماي رؤساء الترويكا أعضاء مجلس النواب اللبناني للإجتماع خارج لبنان وذلك لإعداد وثيقة حول التفاهم الوطني ولكن سوريا ردت على هذه المبادرة بقصف عنيف للغاية للمنطقة المسيحية وتشديد الحصار عليها[2].

ومع إستمرار تدهور الوضع الأمني والتحركات المؤيدة لعماد عون من جهة والمطالبة بوقف إطلاق النار من جهة أخرى، أعلنت اللجنة الثلاثية (الترويكا) في تقرير لها بتاريخ الأول من أوت1989م أنها قررت وقف جهودها الرامية لتسوية المشكلة اللبنانية وحملت سورية مسؤولية وصول اللجنة إلى طريق مسدود، فكانت النتيجة قصف عنيف لمدينة بيروت دام36 ساعة أعقبه تصريح لوزير الخارجية السوري جاء فيه"**الجيش السوري باقي في لبنان لمواصلة مهمته الوطنية وللدفاع عن شرف وكرامة الجيش اللبناني**"، وفي13أوت تجمعت الميليشيات الدرزية والفلسطينية بدعم من القوات السورية وقامت بهجوم على منطقة سوق الغرب في محاولة كسر طوق مواقع

---

[1]-حسان حلاق،**دراسات في العلاقات العربية-العربية صفحات من تاريخ الوطن العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2010 ، ص78.

***الأخضر الإبراهيمي**:مناضل ودبلوماسي جزائري،تلقى دراسته في الجزائر وباريس وإنتسب لجبهة التحرير الوطني الجزائري،مثل الثورة الجزائرية ثم الحكومة المؤقتة في جنوب شرق آسيا1956-1961،ثم مدير عام لوزارة الخارجية1961،ثم سفير للجزائر،ولدى الجامعة العربية في1963-1970.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،موسوعة سياسية، ج1،المرجع السابق،ص109.

[2]-تيودور هانف،المرجع السابق،ص ص 707-708.

الجيش اللبناني، بهدف الهجوم على قصر الرئاسة في بعبدا، غير أن جنود الجيش اللبناني نجحت في سحق هذا الهجوم[1]، بعد هذه التطورات عاودت اللجنة إتصالاتها من أجل إستئناف المهمة بعد مطالبات لبنانية وعربية ودولية شجعتها على الإستمرار في مساعيها، ولقد نشطت اللجنة عبر مندوبها الأخضر الإبراهيمي وقامت بوضع الخطوط العريضة لوثيقة الوفاق، وأعلنت في15سبتمبر1989م في بيان أصدرته عن خطة من سبع نقاط، تدعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار وفك الحصار وفتح مطار بيروت، وتأليف لجنة أمنية للإشراف على وقف القتال ومراقبة الشواطئ، كما حددت سنتين لإنسحاب الجيش السوري جزئيا من البقاع، لكنها ربطت سريان هذه المهلة بالشروط السورية المتمثلة بإنتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة إتحاد وطني وإقرار الإصلاحات الدستورية سياسيا وحل المليشيات [2]، ودعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني للإجتماع في30سبتمبر1989م، وذلك لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وقد تقرر بعد مشاورات كلف بها الأخضر الإبراهيمي أن يكون مكان الإجتماع مدينة **الطائف*** في المملكة العربية السعودية[3] .

هذه المرة نجحت فعلا المبادرة العربية حيث إلتقى عماد عون النواب قبل مغادرتهم إلى الطائف وأبدى أمامهم تحفظا على البند المتعلق ببسط سلطة الدولة، لكنه دعاهم إلى الذهاب والبقاء على إتصال معه، وقد تولى رفيق الحريري الإتصال بالنواب فردا فردا ودعاهم إلى الطائف

---

[1]- تيودور هانف، المرجع السابق،ص ص708-709.

[2]-محمد علي محمد تميم،**المملكة العربية السعودية والحرب الاهلية اللبنانية 1975-1989**،مج 20،مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية،العدد 8،(د،ن)،(د،ب)،2013،صفحات المقال(104-159)،ص129.

[3]-منصور بن عبد الله منصور،**كيف تأهلت السعودية لإنهاء حرب لبنان بإتفاق الطائف؟**،عن جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط،على الرابط الإلكتروني: http://archive.aawsat.com ،تاريخ الزيارة:18-03-2016،على الساعة 10:00.

***الطائف**:تقع على بعد90كلم شرقي مكة،على طريق التجارة الذي يربط بلاد اليمن بشمال الجزيرة العربية،وصارت الطائف بعد الفتوحات الإسلامية تابعة لمكة،ومع مرور الزمن صارت الزعامة إليها على مدن الحجاز.أنظر:عبد الحميد حسين حمودة،**تاريخ الدولة العربية الإسلامية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية العصر الأموي**،الدار الثقافية،القاهرة،2005، ص215.وتم إختار الطائف لعقد المؤتمر،لأن المملكة العربية السعودية تعتبر زعيمة العالم الإسلامي لإحتضانها الأماكن المقدسة للإسلام، وتطبيقها الشريعة الإسلامية،كما أنها جزء من أمة إسلامية واسعة يجمع بينها وحدة المعتقد،وجزء من أمة عربية تربطها بها وحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك،كما أنها عضو رئيس في النظام الإقليمي العربي.أنظر:عبد الرؤوف سنو،المرجع السابق.

بعد أن تم تأمين كل الترتيبات لانتقالهم إلى السعودية، ومع انتقال النواب إلى الطائف بدأت عملية معقدة، إذ لم يعرف النواب أنهم بانتقالهم إلى السعودية قد حققوا مبدأ النصاب المتحرك وأصبحوا خارج أي سلطة في لبنان[1].

2. إنعقاد مؤتمر الطائف

عقد مؤتمر الطائف صباح يوم 30سبتمبر1989م، حيث حضره اثنان وستون نائبا لبنانيا من أصل ثلاثة وسبعون، وتغيب ثمانية لأسباب غير سياسية، وثلاثة نواب إعتبروا مقاطعين ورافضين وهم مسيحيون (ريمون إده، ألبير مخيبر، إميل روحانا صقر)[2]، وافتتح المؤتمر بكلمة ألقاها سمو الأمير **سعود الفيصل*** وزير خارجية المملكة السعودية باسم اللجنة الثلاثية العربية العليا وجاء فيها:«**لقد انقضت على المأساة أربع عشرة سنة، تعرض فيها لبنان للخراب والدمار كما تعرض فيها سكانه للهجرة والتهجير وسقط فيها من الضحايا والشهداء ما هز الضمير الإنساني، وكان نزف الدم في لبنان نزفا في قلب كل عربي...وشعورا بالمسؤولية التاريخية تجاه لبنان، ومحاولة لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء اللبنانيين، فقد ارتأت اللجنة إعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على حضرات النواب لمناقشتها لعلها تلقى قبولهم وتحقق الأهداف التي أقرها مؤتمر الدار البيضاء وفي مقدمتها تحقيق الوفاق بين اللبنانيين**»[3].

---

[1]-يحي العلي علي،المرجع السابق،ص97.

[2]- خضر نور الدين، **لبنان من نكسة1967 إلى الطائف باختصار**،مجلة الوحدة الإسلامية،العدد164،الصادرة عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان،2015، متوفرة على الرابط الالكتروني:www.wahdaislamyia.org ، تاريخ الزيارة:14-03-2016،على الساعة 9:00.

[3]-علي عبد فتوني،**تاريخ لبنان الطائفي**،دار الفارابي،بيروت(لبنان)،2013،ص163.

***سعود الفيصل:**هو ابن الملك فيصل بن عبد العزيز،أصبح وزير للخارجية للملكة العربية السعودية منذ عام1975،ترأس وفد بلاده إلى عدد كبير من المؤتمرات العالمية والعربية، حيث كلفه الملك خالد ببذل الجهود الدبلوماسية لحل النزاع الجزائري-المغربي،والحرب الأهلية في لبنان، ومن بين أبرز الأدوار التي لعبها في آخر الثمانينات دوره التوفيقي في "وثيقة الوفاق الوطني" اللبنانية.أنظر:مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية(معالم وثائق موضوعات زعماء)**،ج12،الناشر سن-الفيل-القلعة،بيروت(لبنان)،1998،ص387.

وقد تسلم كل من النواب خلال اليوم الأول من المؤتمر نسخة عن وثيقة الوفاق الوطني التي أعدتها اللجنة العربية مكتوب عليها عبارة:"**قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على أعضاء المجلس النيابي اللبناني لمناقشتها بحرية تامة-خارج لبنان-وإجراء ما يرونه من تعديلات تمهيدا للتصديق عليها من قبل المجلس النيابي في لبنان**"[1].

ولقد تركز النقاش على مسألتين هما:الإصلاح السياسي ومسألة السيادة وإنقسم النواب إلى عدة أطراف سياسية وكان كل طرف يبدو متشددا في المواد والقضايا التي تعنيه، فالجانب المسيحي دافع عن صلاحيات رئيس الجمهورية، وطرف نواب السنة أو نواب المنطقة الغربية ركز مدخلاته على تعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء وطرف نواب الشيعة أو نواب البقاع ركز اهتمامه بشكل خاص على تعزيز صلاحيات رئاسة مجلس النواب، أما جهة الأحزاب الوطنية فكان تركيزها على إيجاد ألية لإلغاء الطائفية السياسية وإحداث المثالثة ضمن المناصفة في مجلس النواب بعد تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وبقي عدد من النواب اقتصر همهم في الوصول إلى صيغة تعديلات دستورية معتدلة ومعقولة[2]. ونجد أن المؤتمرون وافقوا على الشق الإصلاحي من الوثيقة المعروضة، لكنهم اختلفوا حول موضوع الانسحاب السوري من لبنان والعلاقات المميزة بين البلدين وأشار ممثلو اللجنة الثلاثية إلى أنه لا مجال لإدخال تعديلات حول الشق المتعلق بسوريا لأن هذا النص قد جرى بحثه مع دمشق والتفاهم عليه، وأقصى ما يمكن عمله هو تقديم بعض الإيضاحات أو الضمانات وارتفع صوت العماد عون يهدد النواب بالبقاء حيث هم في حال موافقتهم على الوثيقة وفي المقابل كبرت الضغوط العربية والدولية لإنجاح المؤتمر[3].

ولقد أصر النواب المؤتمرون على سيادة لبنان كاملة، غير منقوصة، خاصة أن السيادة الشرعية مستمدة من الشرعية الدولية، التي تعترف بسيادة الدول على أراضيها سيادة كاملة وتامة،

---

[1]-جورج بكاسيني، المرجع السابق، ص89.

[2]-يحي العلي علي، المرجع السابق، ص ص97-98.

[3]-كريم بقرادوني، المرجع السابق، ص246.

وبما أن الشرعية الدولية هي السلاح الذي حمله مؤتمر الطائف، في وجه الإحتلال الإسرائيلي لجنوبي لبنان مصرا على إتفاق الهدنة والحدود المعترف بها دوليا وتنفيذ القرار رقم425 الصادر عن مجلس الأمن وحقوق الشعب اللبناني في الدفاع عن أرضه، بكافة الوسائل المتاحة وواجب الدولة في تحرير الأرض كاملة، وقد رفض مؤتمر الطائف الربط بين الإنسحاب الإسرائيلي والإنسحاب السوري والتزامن بينهما، إذ رأى أن الوجود الإسرائيلي إحتلالا غير مشروع للأرض، يمكن مواجهته باللجوء إلى الشرعية الدولية أو بالحرب لتحرير الأرض، أما الوجود السوري فيجب أن توضع له أصول وقواعد تتفق عليها بيروت ودمشق في الإطار العربي الذي يجمعهما في ظل إنتماء قومي، ومن خلال المنظمة الإقليمية العربية وهي جامعة الدول العربية[1].

وإنطلاقا من الإنتماء القومي، ومن خلال الإطار العربي، عمل مؤتمر الطائف على معالجة العلاقات اللبنانية السورية، والوجود العسكري السوري في لبنان، فنظم الإنسحاب السوري وفقا لخطة مرحلية محددة، المرحلة الأولى تقضي بإنسحاب القوات السورية من جميع المناطق اللبنانية الموجودة فيها، إنسحابا عسكريا أمنيا تاما إلى منطقة البقاع، ومداخل البقاع الغربي وإلى ظهر البيدر على خط ممتد من عين دارة إلى المديرج فحمانا، ويكون انسحابها في مصلحة القوات الشرعية اللبنانية من جيش وقوى أمن، وتساعد هذه القوات على بسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها كاملة، وتنتهي المرحلة الأولى بعد مرور سنتين على إقرار الإصلاحات الدستورية، تساعد القوات السورية خلالهما الدولة اللبنانية، على بسط سلطتها بقواتها الذاتية على المناطق اللبنانية كافة وبعدها تنسحب وتعيد تجميع قواتها في منطقة البقاع[2]

[1]-يحي أبو زكريا،**نهاية الحرب الأهلية اللبنانية**،متوفرة على الرابط الإلكتروني:http://www.startimes.com، تاريخ الزيارة:01-02-2016،على الساعة 12:45.

[2]-خليل حسين،المرجع السابق،ص401.

المرحلة الثانية تبدأ بعد إعادة تجميع القوات السورية في المواقع الجديدة، ووفقا لإتفاق بين الحكومتين اللبنانية والسورية يحدد مدة بقاء الجيش السوري في البقاع ومداخل البقاع الغربي وحجم قواته وعلاقتها بسلطات الدولة اللبنانية في أماكن وجودها[1].

استمرت اللقاءات والاتصالات في قصر المؤتمرات بالطائف فترة ثلاثة وعشرون يوما متتالية، وتم فيها مناقشة وثيقة الميثاق الوطني وادخل عليها ما تم إدخاله من التعديلات وقد تخلل تلك اللقاءات إحدى عشر جولة مرت خلالها في كثير من الأحيان بمأزق وطريق مسدود الأمر الذي إقتضى جهودا مضنية بذلها وزير الخارجية السعودي في بلوغ التقارب وإقرار وثيقة الوفاق الوطني، وفي 22 أكتوبر 1989م إنتهت الجولة الحادية عشر من الإجتماع النيابي اللبناني في الطائف وتصاعد الدخان الأبيض من قصر المؤتمرات إذ وافق اللبنانيون بأكثرية ثمانية وخمسون صوتا على مشروع الوثيقة العربية معدلا وابتدأ الملك فهد بن عبد العزيز كلمته خلال الجلسة الختامية بإسم اللجنة الثلاثية العربية ألقاها نيابة عنه وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وأشار خلال كلمته إلى الجهود الكبيرة التي بذلها النواب اللبنانيون أثناء مناقشة الوثيقة وقدم التهاني إلى الشعب اللبناني[2]، واتفقوا أن يعقد المجلس النيابي لانتخاب رئيس الجمهورية في موعد أقصاه 7نوفمبر 1989م، تمهيدا لتشكيل حكومة وفاق وطني تستعيد شرعية الحكم المركزي، وتبسط سلطة الحكومة المركزية على جميع أنحاء لبنان، وتحل المليشيات خلال ستة أشهر، وبالفعل نجح مجلس النواب في عقد جلسة خاصة في مطار القليعات، صباح يوم الأحد5 نوفمبر 1989، وإنتخاب رينيه معوض رئيسا للجمهورية الذي اغتيل في22نوفمبر 1989م، وخلفه إلياس الهراوي[3].

[1]-يحي أبو زكريا، نفس المرجع.

[2]-محمد علي محمد تميم،المرجع السابق،ص ص130-131.

[3]-خليل حسين، المرجع السابق،ص415.

خلاصة:

هنا نستنتج أن الحرب الأهلية اللبنانية أخفقت محاولات تسويتها طيلة خمسة عشر سنة لتحتل الحرب الأهلية اللبنانية مكانا هاما بين الحروب الأهلية التي عرفها التاريخ الحديث، وما ميزها أنها كانت على درجة كبيرة من التعقيد، والدليل على ذلك فشل المبادرات الدولية والعربية واللبنانية على إيجاد حل لإنهاء الحرب، ولقد كان طريق الوصول إلى اتفاق الطائف صعباً وطويلاً، كما أن مشروع اتفاقية الطائف جاءت نتيجة تراكم وتفاعل العديد من الأفكار والمشاريع التي طرحتها المبادرات السابقة في ضوء تطورات الأحداث المتداخلة التي شهدتها لبنان، ويمكن القول أن المبادرة العربية التي ابتدأت مع قمة الدار البيضاء والخروج باللجنة الثلاثية عام 1989م التي توصلت إلى عقد مؤتمر الطائف أثبتت أن الدول العربية قادرة على حل النزاعات.

الفصل الثالث :

اتفاقية الطائف عام 1989م

و نتائجها

تمهـــيد

أولاً: اتفاقية الطائف و تنفيذها.

ثانياً: نتائج الاتفاقية.

خلاصـــة

تمهيد:

بعد الإقتتاع المحلي والعربي والدولي بعقد مؤتمر الطائف تم التوقيع على الاتفاقية التي تضمنت مجموعة من المبادئ العامة والإصلاحات السياسية التي مست كل من مجلس النواب ورئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ونصت على إلغاء الطائفية السياسية والاعتماد على اللامركزية الإدارية، كما نصت على بسط سيادتها على الأراضي اللبنانية وتحديد طبيعة علاقاتها مع سوريا هذا المحور الذي رفضه بعض المسيحيين وعلى رأسهم القائد الماروني ميشال عون، ومنذ توقيع الاتفاقية حاولت حكومات الطائف تطبيق نصوصها على أرض لبنان لينبثق عنها بعد ذلك مجموعة من النتائج السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، هذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل.

أولا: إتفاقية الطائف وتنفيذها

1.مضمون الاتفاقية

تعتبر اتفاقية الطائف القاعدة الأساسية التي انتهت بموجبها الحرب الأهلية اللبنانية عام 1989م، حيث وضعت أحكام قاطعة وواضحة لحل النزاع من خلال أربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول جاء تحت عنوان المبادئ العامة والإصلاحات حيث تضمنت مقدمة دستور اتفاقية الطائف مجموعة من المبادئ العامة عن طابع لبنان وهويته: أمة ذات سيادة، وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، الحدود الواردة في الدستور والمعترف بها دوليا، بلد عربي، جمهورية ديمقراطية وبرلمانية، احترام الحريات، المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين دون تمييز، الشعب مصدر السلطة والسيادة، مبدأ المشاركة في السلطة وهي مبادئ واضحة تبعد كل شكل من أشكال التبعية والتقسيم وكل أشكال الحكم غير الديمقراطي، كما تضمنت المبادئ المذكورة مبادئ عامة حول النظام الاقتصادي والاجتماعي: نظام حر يقوم على المبادرة الشخصية والملكية الخاصة، حيث ذهبت الاتفاقية إلى ابعد ما كان يتضمنه الدستور السابق إذ جرى التشديد على اقتصاد السوق وقيام دولة اجتماعية تعمل على تحقيق التوازن في مستوى العيش في كل مناطق البلاد[1](الملحق05).

ويمكن القول أن هذه المبادئ العامة البديهية واجبة التطبيق سواء وردت نصوصها تقريرية قابلة للتطبيق المباشر أو بمثابة توجيهات وأهداف عليا للمجتمع والدولة، وهي توضح الأسس التي يجب أن تسود نظام الحكم والمجتمع في لبنان، كما أن هذه الثوابت جعلت المسيحيين أخيراً يوافقون على عروبة لبنان والمسلمين يعترفوا بسيادة لبنان، كما أن هذه الأخيرة تعتبر من المقدمات اللازمة للدخول في الإصلاحات السياسية فهي بمثابة الإطار النظري في تحديد النظام السياسي.

أما فيما يخص الإصلاحات فقد مست كل من:

أ. **مجلس النواب:** عززت اتفاقية الطائف من دور مجلس النواب وصلاحياته وأقرت مبدأ المناصفة بين الطوائف الإسلامية والمسيحية ووضعت آلية لتجاوز النظام الطائفي من خلال هيئة

[1]–مسعود الخوند،**لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام**،الشركة العالمية للموسوعات،بيروت،2004،ص ص587–588.

وطنية تخطط على المدى الطويل لهذا الهدف[1]، فنظام النسبة الذي كان قائما ستة للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين استبدل بمبدأ المساواة أما في حال انتخاب مجلس نيابي غير طائفي ينبغي إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه كل العائلات الروحية وتقتصر صلاحياته على الشؤون المصيرية وإقرار نظام المجلسين يبقى منوطا بمجلس النواب القائم على قاعدة المساواة عدديا بين المسيحيين والمسلمين وفيما يخص عدد النواب ونظرا لصعوبة إجراء انتخابات جديدة في البلاد نصت الاتفاقية على مبدأ التعيين من خلال رفع عدد النواب إلى 108، ودعم دور رئيس مجلس النواب فرفعت مدة ولايته من سنة إلى أربعة سنوات أي طيلة دورة كاملة لمجلس النواب مع إمكانية إقالته بعد سنتين ولكن بأكثرية ثلثي عدد النواب وأصبح يشرف على الاستشارات الإلزامية التي يجريها رئيس الجمهورية مع النواب لتشكيل الحكومة[2](الملحق05).

ب. **رئيس الجمهورية:** تحول رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية إلى رئيس للدولة فهو يعمل وفقا لاتفاقية الطائف على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وأعطيت له صلاحيات محددة منها رئاسة الدولة و المؤسستين الأساسيتين وهما مجلس النواب والوزراء، ويعتبر مسؤول عن علاقاتهما فهو يصدر القوانين وله أن يطلب إعادة النظر فيها منفردا من دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء مكتفيا باطلاعه عليها فقط ويمارس رعايته لمجلس النواب وفقا لأصول وقواعد دستورية وله أن يصدر أي تشريع وإن أصر المجلس على رفض إصداره، إضافة إلى رد القوانين نتيجة رعايته للمجلس النيابي ورد قرارات مجلس الوزراء في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغها إن رأى فيها تعارض مع أحكام الدستور وهو يحيل مشاريع القوانين المقررة في مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي لدراستها وإقرارها كما منح صلاحية حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها من دون حق التصويت لأنه الرئيس المباشر لمجلس الوزراء والنواب، فبعد أن كان يعين الوزراء أصبح ينفذ رغبة المجلس النيابي (أي الشعب)، كما يرأس المجلس الأعلى للدفاع، أما القيادة العليا للقوات المسلحة فتسند إلى مجلس الوزراء[3](الملحق05).

---

[1]-يسين السيد،**التقرير الاستراتيجي العربي1996**،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،1996 ،ص236.

[2]-مسعود الخوند،المرجع السابق،ص588.

[3]-خليل حسين،المرجع السابق،ص ص410،408.

ج. **مجلس الوزراء:** حددت اتفاقية الطائف سلطة القرار التنفيذي في مجلس الوزراء وشكله بطريقة المشاركة بين الطوائف وفقا لتمثيل عادل حيث أصبح تمثيل جميع الطوائف في مجلس الوزراء تمثيلا عادلا ومن غير الممكن تشكيل حكومة يقل عدد أعضائها عن أربعة عشر عضوا[1]، وقد ألقيت على عاتق مجلس الوزراء حق المبادرة في إعداد القوانين وهي مهمة كان يشارك فيها رئيس الجمهورية سابقا وقرارات الحكومة ينبغي أن تؤخذ توافقيا وفي حال تعذر ذلك يحيل إلى عملية التصويت والقرارات ذات الشؤون الهامة تحتاج إلى أكثرية ثلثي أعضاء الحكومة وجرى تحديدها بوضوح: التعبئة العامة، حالات الطوارئ، إعلان الحرب، إبرام السلام المعاهدات الدولية، الموازنة العامة، مشاريع التنمية الطويلة الأمد، تعيين كبار الموظفين، الإصلاح الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخاب، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية وإقالة الوزراء وإذا استقال ثلث عدد الوزراء تعتبر الحكومة مستقيلة تلقائيا، والأسباب الأخرى التي تجعل الحكومة مستقيلة حكما: انتخاب رئيس جمهورية جديد، بداية مجلس نيابي جديد، استقالة رئيس الحكومة أو وفاته[2](الملحق05).

نخلص هنا أن مشكلة سيطرت الطائفة المارونية على بقية الطوائف من خلال رئاسة الجمهورية التي نسبت إلى مسيحي ماروني منذ إعلان دستور 1926م أدت إلى استياء الطوائف الإسلامية وطالبت بالمساواة. لتأتي إتفاقية الطائف و تنص على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية التي كانت من قبل تحت سلطته وفي المقابل منحت صلاحيات جديدة لرئيس الحكومة، ويعتبر أهم إنجاز إصلاحي جاءت به الإتفاقية هو المشاركة الجماعية في الحكم وإقرار مبدأ المساواة وذلك للحد من النزاع الداخلي في لبنان.

نصت الإتفاقية أيضاً على إلغاء الطائفية السياسية من خلال إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء وغير ذلك من المؤسسات وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني وإنشاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء كما أعطت الاتفاقية الحق لرؤساء الطوائف اللبنانية في مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني ولقد ضلت

[1]–خليل حسين،المرجع السابق،ص413.

[2]–مسعود الخوند،المرجع السابق،ص589.

الطائفية الخلل الرئيسي في تطبيق الديمقراطية في أكمل وجه في لبنان والعمل على إلغائها خطوة جريئة للحد من عرقلة النمو الطبيعي للوطن والتوقف عن الحوادث والاعتقالات التي أودت بحياة الكثير من المواطنين على مر الزمن[1](الملحق05).

كما نصت على أن الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية وعلى اعتماد لامركزية إدارية واسعة لنقل خدمات الدولة إلى المواطنين في أماكن وجودهم على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى عن طريق انتخاب مجلس كل قضاء يرئسه القائمقام تأمينا للمشاركة المحلية، وعلى توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلا لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محليا، كما نصت أن لبنان واحد أرضا وشعبا ومؤسساتاً، وأن الإنماء المتوازن للمناطق ركن أساسي من أركان وحدة الدولة وان ارض لبنان واحدة لكل اللبنانيين فلا فرز للشعب ولا تجزئة ولا تقسيم، ولا توطين وان لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك كما ينص على إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني حيث رفضت اتفاقية الطائف كل أشكال اللامركزية السياسية والأمنية والإنمائية وطروحات الفدرالية والكونفدرالية وذلك من اجل ضمان وحدة البلاد والعيش المشترك[2].

أما في مجال المحاكم فقد أحيا الاتفاق المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة 80 من الدستور لمحاكمة الرؤساء والوزراء، من أجل ضمان خضوع الحكام والمحكومين لسيادة القانون، وكذلك نص الاتفاق على إنشاء مجلس دستوري في لبنان، حيث لم يتضمن الدستور اللبناني الصادر عام 1926م ولا تعديلاته اللاحقة أي نص عن هذا المجلس، والهدف من إنشاء المجلس الدستوري هو لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، وحددت الاتفاقية الجهات التي يمكن لها بمراجعة المجلس الدستوري وهي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعدد معين من أعضاء مجلس

---

[1]-سالم المعوش،**النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،نشرت المقالة بتاريخ 05-06-2011، متوفرة على الرابط الالكتروني:www.maspolitiques.com ، تاريخ الزيارة:19-03-2016،على الساعة 12:50.

[2]-إلياس سابا،**الأزمة اللبنانية....إلى أين؟**،مجلة المستقبل العربي،العدد135،ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990،ص97.

النواب، وأعطى الحق لرؤساء الطوائف مراجعة المجلس الدستوري في ثلاثة مجالات هي: الأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني، فبذلك وضع حدودا لتدخل الدين بالسياسة، لأن الحفاظ على الحقوق الطائفية للطوائف في هذا المجال يجعلهم ينظرون إلى النظام السياسي بشكل إيجابي، حيث يعترف بالطوائف وبحقوقهم السابقة، ويكون الحصول على الحقوق السياسية بناء على الكفاءة، وهذا ما يناسب النظام السياسي اللبناني ضمن بيئته الداخلية مستقبلاً، من أجل الوصول إلى الغاية الرئيسية التي تعرض النظام ككل للخطر في أي لحظة ألا وهي إلغاء الطائفية السياسية، كما نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي ذي صلاحيات إستشارية[1](الملحق05).

فيما يتعلق بخصوصيات بنية المجتمع اللبناني أولت اتفاقية الطائف شؤون التربية والتعليم والإعلام وحرية الرأي اهتماما خاصا وذلك لدورها في إذكاء حدة الحرب الأهلية فأكد على أولوية العلم وتوفيره للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل هذا إلى جانب تأكيد حرية التعليم وحماية التعليم الخاص وان تعاد صياغة كتاب التاريخ وتوحد لضمان توحيد الذاكرة الاجتماعية فهي خطوة مهمة إلى طريق الانصهار الوطني وتعزيز الانتماء، أما بالنسبة إلى الإعلام فقد أشارت الاتفاقية إلى إعادة تنظيمه في إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب[2](الملحق05).

[1]–هادي الشوبكي،**قراءة تحليلية لنصوص إتفاق الطائف**،عن مركز الرأي للدراسات والمعلومات،متوفرة على الرابط الإلكتروني: http//:www.alraicenter.com ،تاريخ الزيارة في:20–02–2016،على الساعة:16:00.

[2]–خليل حسين،المرجع السابق،ص406.

أما المحور الثاني فجاء بعنوان بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية وذلك من خلال وضع خطة أمنية مدتها سنة واحدة تتسلم خلالها القوى المسلحة اللبنانية مهمة الأمن في جميع مناطق لبنان، فتحل الميليشيات وتسلم أسلحتها إلى الدولة التي تستفيد منها في تعزيز القوات المسلحة ويفتح باب التطوع في **قوى الأمن الداخلي*** لزيادة عددها، وتشكل وحدات توزع على المناطق، وان ازداد عدد المتطوعين نظرا إلى تطوع عناصر الميليشيات تنشأ منهم وحدات تدخل وحرس حدود، وبعد حل الميليشيات يبدأ العمل على إعادة المهجرين إلى المناطق التي هجروا منها، ثم انسحاب القوات السورية إلى البقاع واقتصار دورها على وجود عسكري دفاعي محض[1](الملحق05).

فيما يتعلق بالمحور الثالث من اتفاقية الطائف فقد احتوت على ثلاثة فقرات تتعلق الأولى بالعمل على تنفيذ قرار رقم 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الخاصة بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة وتنطوي الفقرة الثانية على ضرورة التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة في 23مارس1949م، وأخيرا تحتوي الفقرة الثالثة على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي(الملحق) ولقد جاء المحور الرابع معنون تحت العلاقات اللبنانية السورية ليرسم الإطار العام لروح الوفاق والتعاون السياسي والعسكري بين البلدين لمواجهة المخاطر الإقليمية وحفظ سلامة واستقلال البلدين[2](الملحق05).

ومن خلال القراءة التحليلية لبنود اتفاقية الطائف والتي أقرها أعضاء مجلس النواب بعد فترة زمنية طويلة من المناقشات التي ضمت جميع الأطراف الفاعلة في لبنان نجد أن هذه الأخيرة

---

[1]-خليل حسين،المرجع السابق،ص418.

***قوى الأمن الداخلي:**هي الشرطة الوطنية والقوة الأمنية في لبنان،بقيت تحت سيطرة القوات الأمنية والإستخبارات السورية من عام1990م حتى 2005م،كانت موضع جهود إصلاحية وحظيت بإهتمام خاص من رؤساء الوزراء السنة.أنظر:اليزابيت بيكار،الكسندر رامسبوثام،**بناء السلام والصمود من أجل لبنان**،مجلة accord الدولية لمبادرات السلام،العدد 64، Conciliation Resources،لندن،2012،صفحات المقال(87-100)،ص97.

[2]-عبد الهادي العشرى،**التدخل الدولي من اجل الديمقراطية دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم 1559 بشأن لبنان (شرعية القرار الأمم المتحدة كآلية تنفيذية للتدخل الدولي الإنساني)** ،منتدى سور الأزبكية،(د،ب)،2005،ص19.

اختيرت بعناية فائقة من أجل الخروج بقرارات ترضي الجميع ووضع صيغة للوفاق الوطني من أجل تحقيق السلم الأهلي والعيش المشترك.

2. ردود الفعل عن الاتفاقية:

أثار قبول اتفاقية الطائف ترحيبا دوليا واسعا: مجلس الأمن الدولي، الولايات المتحدة، دول المجموعة الأوروبية، مصر والعراق وغيرها من الدول على اعتبار أنها الفرصة لإنهاء الحرب في لبنان، وقام أعضاء اللجنة الثلاثية بخطى متسارعة لتطبيق الاتفاقية فعرضوا على رئيس مجلس النواب حسين الحسيني عقد جلسة نيابية في بيروت لإقرار وثيقة الوفاق الوطني في جلسة عادية وانتخاب رئيس للجمهورية، وسافر مندوب اللجنة الثلاثية الأخضر الإبراهيمي حالا إلى بيروت لحث ميشال عون على الموافقة غير أن هذا الأخير رفض اتفاقية الطائف معلنا بأنه لا يعارض الإصلاحات السياسية بل انه يريد إصلاحات منطقية أكثر، وهو لا يستطيع الموافقة على إضفاء طابع الشرعية على الوجود العسكري السوري في لبنان لأن ذلك يحد من استقلال الدولة وسيادتها فالنواب كان لهم الحق بإقرار الإصلاحات ولكن لا يحق لهم دستوريا عقد معاهدات دولية وبنوع خاص لا يحق لهم التنازل عن السيادة الوطنية وهدد عون بأنهم إذا ما أصروا على ذلك فانه سيضطر إلى حل المجلس النيابي[1].

ولقد وجد عون نفسه وحيدا أمام القيادات السياسية في لبنان فالنواب أصروا على قرارهم والقوات اللبنانية بدورها أبدت مع بعض التحفظ موافقتها على اتفاقية الطائف ولكن العماد عون لم يكن معزولا إطلاقا بين السكان المسيحيين حيث حصل إضراب عام وشامل تقريبا ضد قرارات اتفاقية الطائف حيث نجد عشرات الآلاف من الناس قاموا بتظاهرات أمام قصر بعبدا تأييدا لموقف العماد عون، واستنادا لهذا الدعم تجاوز العماد عون حدا خطيرا حيث اصدر قرار 420 القاضي بحل مجلس النواب وبالرغم من شرعية حكومته كسلطة تنفيذية رسمية بعد فشل انتخاب رئيسا للجمهورية في سبتمبر 1988م إلا أنه لا يستطيع حل المجلس من قبل حكومة انتقالية، ولقد رأى العميد ريمون اده استنادا إلى المادة 55 من الدستور اللبناني بان هذا الإجراء قانوني، أما جورج فادال الاختصاصي القانوني في الدستور الفرنسي والذي استشاره رئيس مجلس النواب حسين

[1]–مسعود الخوند، المرجع السابق،ص ص590–591.

الحسيني فقد رأى عكس ذلك مشيرا إلى أن الحكومة تمارس وفقا للمادة 62 من الدستور في حال شغور منصب الرئاسة مهامها التنفيذية ولكن لا يحق لها حل مجلس النواب لان ذلك يتناقض مع مهامها الانتقالية، فحل المجلس من قبل حكومة انتقالية يجعل من الحكومة الجهاز الدستوري الوحيد وبالتالي يحصل انتهاك للمبدأ المتعلق بتوزيع السلطة[1]، استمر ميشال عون في حربه على سلطة الطائف ثم على جبهتين إضافيتين **حرب التحرير وحرب الإلغاء***، هذا الوضع السياسي العام المعقد كان لابد من حسمه كي تستقيم الأمور حيث اتخذ الرئيس **الياس الهراوي**** قرارا بإنهاء تمرد العماد عون عسكريا بدعم من الجيش السوري، ومهد لهذه العملية بتعيين العميد إميل لحود قائدا للجيش اللبناني بعد ترفيعه إلى رتبة عماد وهكذا تمت عملية 13 اكتوبر 1990م التي أنهت سلطة العماد عون وانتهى حكمه على الصعيدين السياسي والعسكري[2]، ليبقى بعد ذلك في السفارة الفرنسية طيلة عشرة أشهر قبل منحه اللجوء السياسي في فرنسا، ويعتبر خروجه من بعبدا نهاية الحرب الأهلية وبزوغ فجر عهد السلام السوري في لبنان[3]، وبعد عودته إلى لبنان في عام 2005م أعلن قبوله ضمنيا بالاتفاقية على الرغم من أن موقفه الرسمي بقي غامضا هذا الموقف سانده السياسيون المسيحيون الذين رأوا أن اتفاقية الطائف اقتطعت جزءا مهما من سلطة طائفتهم،

---

[1] –تيودور هانف،المرجع السابق،ص ص722–723.

***حرب التحرير وحرب الإلغاء**:حرب التحرير أعلنها العماد عون في 14مارس1989م ضد سوريا وسقط فيها مئات الضحايا في المناطق الشرقية والغربية على السواء، وأعلن عن وقف النار في 28 مارس بسعي من جامعة الدولة العربية.أما حرب الإلغاء:أعلن عنها عون في30 جانفي1990م ضد القوات اللبنانية من اجل حل الميليشيات اللبنانية وأطلق هجوما على مراكزها في المتن الشمالي وبيروت سيطر من خلاله جيشه عن المتنين الشمالي والجنوبي،وانتهت بنهاية تمرد العماد عون.أنظر:جوزف صقر،المرجع السابق،ص ص109–110.

[2] –نقولا نصر،**ذكرى عملية 13–10–1990 التي أعقبت اتفاق الطائف(ميشال عون في سياساته اللبنانية القديمة والمستجدة)**،جريدة الحياة،العدد15898،نشرت المقالة بتاريخ 14–10–2006،متوفرة على الرابط الالكتروني: http://daharchives.alhayat.com، تاريخ الزيارة26–03–2016،على الساعة 22:45.

****الياس الهراوي**:ولد في عام1926 في زحلة، وهو الابن التاسع عشر لخليل الهراوي أحد الملاكين الزراعيين،كان مولعا منذ صغره بالشأن العام حيث ترشح للإنتخابات النيابية للمرة الأولى في1968 لكنه لم ينجح إلا في دورة1972،عين في عام1989م رئيسا للبنان بعد اغتيال الرئيس رينيه معوض، وتألفت أول حكومة في عهده برئاسة سليم الحص.أنظر:عبد الفتاح أبو عشية،**موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب**،دار أسامة،الأردن،2002،ص24.

[3] –نيكولاس بلانفورد،**زلزال لبنان(إغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص ص46–47.

غير أنهم يخشون أنهم سيخسرون أكثر مما سيربحون إذا ما تم إصلاح النظام، أما **حزب الله*** وحركة أمل حلفاء عماد عون فقد أوضحا في أوقات مختلفة إلى ضرورة إعادة التفاوض حول اتفاقية الطائف التي منحت الشيعة تمثيلا برلمانيا مساويا للسنة لكن اقل من الموارنة على الرغم من تفوقهم السكاني النسبي وقد استخدموا هذا الخطاب كأداة للتفاوض على تنازلات آجلة لا كمطلب حقيقي لتغيير الاتفاقية[1]، وإذا رجعنا إلى حزب الله فنجد انه بعد اغتيال رفيق الحريري في عام 2005م اعتقد أن موازين القوى التي أدت إلى ولادة اتفاقية الطائف لم تعد قائمة وأصبح ما يقوم به يصب في التخلص من هذه الأخيرة، والأكثر من ذلك أن هناك إيمان كبير لدى الكثيرين في لبنان وخارجه أن هذه الاتفاقية يجب أن تذهب مع رفيق الحريري بإعتبار أنه لم يعد هناك وجود سوري على أرض لبنان ينفذ الاتفاقية استنادا إلى مفهوم معين وضعت خطوطه العريضة في دمشق[2].

رغم أن أغلبية اللبنانيين وافقوا على الاتفاقية في وقتها لأنهم رأو فيها الحل الوحيد لإنهاء الحرب الأهلية إلا أن ردود الفعل بقيت متباينة، ففي عام 2015م إنقسم اللبنانيين في موقفهم بشكل شبه متقارب، فإعتبر 38% منهم أن الوقت تجاوز الاتفاقية ويجب إلغائها كليا ووضع اتفاق وطني جديد، بينما إعتبر 43% أن الاتفاقية بشكل عام ما تزال صالحة مع الفروقات في الموقف منها ويتوزع هؤلاء على الشكل التالي: 29% إعتبروا أنه يجب تعديل بعض بنودها و10% أنها لا تزال صالحة ويجب إستكمال تطبيق باقي بنودها ووافق 4% على الاتفاقية كما طبقت وتظهر ردود الفعل من اتفاقية الطائف تبعا للإنتماء الطائفي تباينا كبيرا فتعارضه كليا نسبة 54% من الدروز و51% من الشيعة و44% من الأرثوذكس بينما تنخفض النسبة إلى20% لدى السنة

---

[1]–مارينا أوتاوي،خوليا شقير ،**الإصلاح السياسي في العالم العربي(يتعدى ما الواجهة)**،دار النهار للنشر،بيروت،2008، ص164.

***حزب الله:** كان حزب الله منظمة سرية في البداية يقودها آية الله الخميني تحت اسم مجلس الشورى الذي كان مهتما بتنظيم أعمال المقاومة الإسلامية وقيادتها والتنسيق بين مجموعاتها،وفي عام 1984م تم الاعتماد الرسمي على تسمية"حزب الله الثورة الإسلامية في لبنان"،اهتم بتصدير ثورة إيران الإسلامية باعتباره حالة متفرعة عنها،وفي عام 1989م عارض اتفاقية الطائف لكونها تقوم بإصلاحات ترقيعية للنظام اللبناني دون إصلاحه جذريا،شارك في انتخابات 1992 ليصبح بذلك حزب معارض لنظام اللبناني داخل مؤسساته الدستورية.أنظر :مهدي أنيس جرادات،المرجع السابق،ص ص220–222.

[2]–خير الله خير الله،**المشروع الإيراني وذكرى اغتيال رفيق الحريري**،مجلة ميدل إيست أورلاين، نشرت المقالة بتاريخ:03–02–2016، متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.middle-east-online.com ، تاريخ الزيارة:09–04–2016، على الساعة 13:00.

وإلى37% لدى الموارنة و27% لدى الروم الكاثوليك، أما أبرز البنود التي طالب اللبنانيون بإلغائها من اتفاقية الطائف فقد طالب نحو23% بإلغاء البنود التي قلصت صلاحيات رئيس الجمهورية وجعلتها في يد مجلس الوزراء مجتمعا وطالب 14% بإلغاء البنود التي تتعلق بإلغاء الطائفية السياسية وطالب 10% بإلغاء البند الذي جعل حل مجلس النواب أمراً صعبا وانخفضت النسبة إلى 5% للمطالبين بإلغاء طريقة انتخاب رئيس الجمهورية من قبل النواب وجعلها من قبل الشعب، وطالب 4% بإلغاء جعل ولاية رئيس مجلس النواب أربعة سنوات وإعادتها إلى سنة واحدة، وتبعا للإنتماء الطائفي فان أكثرية المطالبين بإعادة صلاحيات رئيس الجمهورية هم من المسيحيين لاسيما الأرثوذكس(41%)، ويسجل ارتفاعا في نسبة اللبنانيين الأرثوذكس المطالبين بإلغاء بند إلغاء الطائفية السياسية الى23% مع تدني النسبة لدى الموارنة الى8% ويسجل أمراً لافتا للانتباه وهو إرتفاع النسبة لدى الشيعة الى21%[1].

يمكن القول أنه وبمرور سبعة وعشرون عاما على توقيع اتفاقية الطائف إلا انه مازال أساس الإشكالية الدستورية والسياسية في لبنان، حيث استند معارضوا اتفاقية الطائف على أزمة الفراغ الرئاسي التي شهدها لبنان معتبرين أن نصوص الاتفاقية قد خلقت ثغرات دستورية، في حين تؤكد جهات سياسية أخرى أن أزمة الانتخابات الرئاسية ترجع إلى الخلافات السياسية وأن هذه الأخيرة خلقت التوازن المطلوب لمختلف مكونات المجتمع المدني، وهنا نلاحظ أن ردود الفعل بقيت متعددة ومختلفة منذ توقيعها والى غاية يومنا هذا.

[1]-عبد الرحيم علي،**بعد ربع قرن من توقيعه..اتفاق الطائف هل لازال صالحا في لبنان؟**، نشرت المقالة بتاريخ 25-10-2014، متوفرة على الرابط الالكتروني: http://arabweek.com.lb ، تاريخ الزيارة: 01-04-2016،على الساعة 23:30.

3. تنفيذ الاتفاقية :

رغم الأوضاع التي كانت سائدة في لبنان جرى في 5 نوفمبر عام 1989م المصادقة على وثيقة اتفاقية الطائف وانتخاب رئيس الجمهورية **رينيه معوض*** الذي كان شريكا أساسيا في الاتفاقية كما

كلف الرئيس سليم الحص بتشكيل الحكومة التي نصت عليها اتفاقية الطائف، وبالفعل ظهر التأييد اللبناني الشامل ماعدا بعض المتضررين، لكن النكسة الكبيرة جاءت باغتيال الرئيس معوض بعد أقل من عشرين يوما من انتخابه الأمر الذي استدعى الإسراع في منع الشغور بانتخاب الياس الهراوي رئيسا للجمهورية بالرغم من أن هذا الانتخاب لم ينل تأييدا مسيحيا لازما إلا أن الحكومة تشكلت[1].

إن تمسك الرئيس الحص بصلاحيات رئيس الحكومة كما نص عليه دستور الطائف وتصرف الرئيس الياس الهراوي من منطلق روحية صلاحيات رئيس الجمهورية التي كانت له قبل الطائف أدى إلى توتر العلاقات بين الطرفين واستعان الهراوي في موقفه بالدعم السوري القوي الذي قدر خياره الهادف إلى تعاون وثيق ومفتوح مع سوريا، فاستقال بذلك سليم الحص في 1990 وكلف بعده عمر كرامي بتشكيل حكومة جديدة استمرت من 1990م إلى غاية 1992م والتي وضعت للمرة الأولى اتفاقية الطائف موضع التنفيذ الفعلي حيث اتخذت قرارا يقضي بحل الميليشيات في غضون أربعين يوما وتسليم كل الأسلحة إلى الجيش خلال شهر واحد وإغلاق كل وسائل الإعلام التابعة للميليشيات وفي حالة الضرورة يجري تنفيذ هذا القرار باستخدام العنف وبمساعدة أخوية من الجيش السوري كما اتخذت الحكومة قرارات تتعلق بمستقبل أفراد الميليشيات وذلك من خلا منحهم اجر شهري بمقدار مائة دولار لكل مقاتل ميليشياوي وإدماجهم في الوظائف العامة وبالرغم من معارضة القوات اللبنانية لهذه القرارات إلا أن هذه الأخيرة بدأت في النصف الثاني من نيسان بنقل أسلحتها الثقيلة وتقرر بعد ذلك ضم 20 ألف ميليشياوي إلى الجيش والقوى الأمنية والإدارات العامة و10 آلاف مسيحي و10 آلاف مسلم تقدم منهم القوات اللبنانية 6500

[1]–حسن فحص،**حسين الحسيني للعربية.نت:الطائف صنع بلبنان ولابديل عنه**، نشرت المقالة بتاريخ 15–03–2016،عن مجلة العربية،متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.alarabiya.net ،تاريخ الزيارة24–03–2016،على الساعة: 16:18.

عنصر من أفرادها وتقدم كل من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي 2800 عنصر[1]، كما اعتمدت للمرة الأولى الاستشارات النيابية الملزمة عملاً بالمادة 53 من الدستور وملأت في 7 جوان 1991م الشغور في مجلس النواب بتعيين 39 نائبا بعد رفع عدد أعضاء البرلمان إلى 108 نائب كان أكثر من ثلثهم وزراء في الحكومة، بمن فيهم رئيسها ووضعت مشروع قانون العفو العام الذي اقره مجلس النواب واعتبر نافذا منذ 26 أوت 1991م عن الجرائم المرتكبة قبل 28 مارس 1991م، وأُعدت لإخراج عون من السفارة الفرنسية وإبعاده إلى منفاه القسري في جنوب فرنسا ولأنها "حكومة الوفاق الوطني" على نحو ما حددته اتفاقية الطائف كان في صلب مهماتها بانقضاء سنتين على إقرار التعديلات الدستورية التحضير لإعادة انتشار القوات السورية في لبنان، تبدأ مهلة إعادة الانتشار في 20 سبتمبر 1992م قبل أربعة أشهر قلبت دمشق الأولويات رأسا على عقب بافتعال المطالبة بإجراء انتخابات نيابية ووضع المهمة في عهدة حكومة جديدة، أسقطت حكومة كرامي في الشارع في 6 ماي 1992م كي تخلفها حكومة رشيد الصلح[2]، وما إن مر شهران على حكومته حتى قدم مشروع قانون جديد للإنتخاب إلى مجلس النواب وقد صبت تفصيلات القانون في صالح حلفاء سورية ومؤيديها وانتهك اتفاق الطائف هذه المرة عبر ممارسات سياسية حيث تقرر رفع عدد المقاعد النيابية من108 إلى 128 غير أن إضافة هذه المقاعد نتج عنها تحميل الخزينة أعباء مالية إضافية وإغراق المجلس بعدد من النواب الحزبيين وغير الحزبيين المحسوبين على السلطة في دمشق وبيروت وبذلك يشكل نواب المقاعد المستحدثة كتلة احتياطية تسير في الاتجاه المطلوب إما مباشرة من السلطة أو بالواسطة أما المقاعد الإضافية جرى توزيعها بطريقة غير متساوية على مناطق البلاد، وقد نصت اتفاقية الطائف أن تشكل كل محافظة دائرة انتخابية لكن القانون الانتخابي الجديد ميز بين دوائر انتخابية وأخرى فجعل كلا من محافظتي بيروت والشمال دائرة انتخابية ودمج محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة واحدة أما الجبل والبقاع فأقر فيهما إجراء الانتخابات على أساس الدوائر المصغرة القديمة(القضاء) وهذا الأمر أثار

---

[1]–مسعود الخوند،المرجع السابق،ص ص 634،638.

[2]–نقولا ناصيف،**حكومة 1990 : حبر الطائف على الورق**،عن جريدة الأخبار، متوفرة على الرابط الالكتروني: http://www.al-akhbar.com، تاريخ الزيارة:25–03–2016،على الساعة 22:00.

احتجاجا كبيرا لدى أغلبية المسيحيين الذين رأوا فيه استهدافا لنفوذهم في جبل لبنان حيث يشكلون الأكثرية[1].

وتعتبر هذه الانتخابات الأولى في مرحلة ما بعد الحرب وكانت دليلا على تدخل سوريا في بناء الدولة اللبنانية، وأكدت على صعوبة الوصول إلى المصالحة الوطنية من خلال تهميشها للقوى السياسية المسيحية[2]، لقد قوبلت هذه الانتخابات بالمقاطعة وسجلت أدنى نسبة مشاركة وشهدت فوضى إدارية عامة وتلاعبا وتزويرا يوم الاقتراع، وبعد انتهاء العمليات الانتخابية قدم رشيد الصلح استقالة حكومته في 15 نوفمبر 1992م[3]، ليتولى بعده رفيق الحريري الذي ألف حكومته الأولى في 22 أكتوبر من نفس العام ولم تكن اتفاقية الطائف بالنسبة له مجموعة نصوص ساهمت في وقف الحرب بقدر ما تعامل معها كمجموعة مبادئ وقواعد تنظم الحياة السياسية اللبنانية بتوازنات دقيقة وتساعد اللبنانيين على تنظيم خلافاتهم بأساليب ديمقراطية حضرية، حيث كرس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وحرص على مبدأ المشاورة مع المرجعيات الروحية في المسائل الوطنية الحساسة، كما خاض معركة الحرية والسيادة والديمقراطية ضد الإدارة السورية[4].

لقد عاش اللبنانيون مرحلة مشهودة من الاستقرار السياسي مع حكومته، انتعشت خلالها الحركة الاقتصادية والسياسية، وبدأ في مشروع إعادة إعمار لبنان، وفي عام 1995م شكل رفيق الحريري حكومته الثانية مواصلا بذلك استكمال عملية إعادة الإعمار، وعندما شنت إسرائيل هجوما على لبنان في عام 1996م باشر الرئيس الحريري بحملة دبلوماسية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية وأفلحت جهوده في صب اهتمام العالم على الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان فأفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار عرف بتفاهم أفريل، وقد أرغم هذا الاتفاق إسرائيل على القبول للمرة الأولى بتجنيب المدنيين خطر المواجهة العسكرية في الجنوب، ومنذ ذلك الحين استقر الوضع

---

[1]–جوزف صقر،المرجع السابق،ص 143.

[2]-marie-Joëlle zahar,**les risques du nation building « sous influence » :les cas de l'Irak et du liban,collogue** internationale,n°28,2005,les pages du rapport entre(153-168),p162.

[3]–مسعود الخوند،المرجع السابق،ص ص647،653.

[4]–صلاح سلام،**لبنان بلا رفيق الحريري**،عن جريدة اللواء السياسي،العدد14611، نشرت المقالة بتاريخ 14شباط2015، متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.aliwaa.com ، تاريخ الزيارة:8-04-2016، على الساعة 14:00.

عموما في لبنان وبرزت فيه مؤشرات نمو ايجابية، وفي أول سبتمبر 1996م أجرى لبنان انتخابات نيابية انتخب فيها الرئيس الحريري عضوا في مجلس النواب مع ثلاثة عشر مرشحا على لائحته الانتخابية فشكل بذلك أول كتلة نيابية له وخلال 25 نوفمبر 1996م طلب من الرئيس رفيق الحريري تأليف حكومته الثالثة على التوالي وفي عهد هذه الأخيرة أجرى لبنان في صيف 1998م أول انتخابات بلدية منذ أكثر من خمسة وثلاثون سنة وأعادت الحكومة فتح مطار بيروت الدولي واستطاعت فك عزلة البلاد الدولية من خلال رفع الحظر الأمريكي الذي كان مفروضا[1].

ومع تشكيل حكومة سليم الحص في 4 ديسمبر 1998م انتهى عصر الحريري وجاءت حكومته مختلفة عن حكومات الحريري نوعا وعددا وأطلق عليها رئيسها تسمية حكومة الإنقاذ والتغيير حيث حصلت هذه الأخيرة على ثقة مجلس النواب فنالت خمسة وثمانون صوتا وامتنع واحد وثلاثون نائب عن التصويت وغاب اثنتا عشر نائبا، وكان لها وقع حسن في الرأي العام فارتاح لها اللبنانيون عامة ونظر إليها المسيحيون خاصة باعتبارها خطوة متقدمة على طريق إعادة التوازن المفقود قياسا على ما كانت عليه الحكومات السابقة فقد حققت حكومة الحص توازنا سلبيا باستبعاد جميع الأحزاب عنها سواء الموالية لدمشق أو المتخاصمة معها على عكس حكومات الحريري التي كانت تمثل الأحزاب الموالية لدمشق وتستبعد الأحزاب المعارضة لها، بهذا المعنى يمكن وصف التركيبة الحكومية بأنها متوازنة ولكن لا يمكن اعتبارها حكومة المصالحة الوطنية التي يطمح إليها معظم اللبنانيين[2]، وفي 23 أكتوبر عام 2000م اختير رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري لتشكيل حكومته الرابعة، بعد أن فازت كتلته النيابية بكل مقاعد بيروت في 3 سبتمبر 2000م واستمرت حكومته إلى غاية 2004م ليعلن بعد ذلك استقالة حكومته معلنا اعتذاره عن عدم ترشيح نفسه لرئاسة حكومة جديدة[3].

بعد دخول اتفاقية الطائف حيز التنفيذ إعتبر السياسيون اللبنانيون أن مبدأ الإنماء المتوازن للمناطق التي نصت عليه هذه الأخيرة أصبح ضرورة وحاجة لأن عدم تطبيقه يهدد الاستقرار السياسي ووحدة لبنان، حيث نجد أن كل الحكومات ما بعد الطائف تعهدت بتطبيق هذا المبدأ،

---

[1]–جوزف أبو زهرة،المرجع السابق.

[2]–كريم بقرادوني،**صدمة وصمود عهد إميل لحود(1998–2007)**،ط3،شركة المطبوعات،بيروت،2009،ص ص44–45.

[3]–جوزف أبو زهرة،المرجع السابق.

ومنهم حكومة الرئيس فؤاد السنيورة(2005-2009م) والذي رسم سياسات فاعلة للتنمية المتوازنة والمستدامة تهدف إلى حماية الفئات المهمشة اجتماعيا، كما نص البيان الوزاري لحكومة الشيخ سعد الحريري(2009-2011م) على وضع سياسة إنمائية تهدف إلى تحقيق الإنماء المتوازن في كل المناطق اللبنانية استنادا الى المخطط التوجيهي لترتيب الأراضي، وربط البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي(2011-2014م) بين الإنماء المتوازن والوفاق الوطني(اتفاقية الطائف)، حيث جاء فيه ما يأتي:**"إن هذا الإنماء يعزز الوفاق الوطني ويحميه، ويسقط أي تمييز بين اللبنانيين إلى أي فئة إنتموا، ويرفع بذلك الحرمان عن مناطق تكاد تتحول إلى بؤر أمنية مضطربة يستغلها البعض تحقيقا لمأربهم وممارساتهم المسيئة للإستقرار الأمني".**[1]، كما باشر الرئيس ميشال سليمان بعد تشكيل الحكومة والانتهاء من الانتخابات النيابية تطبيق ما تبقى من اتفاقية الطائف وذلك بإعلان اللامركزية الإدارية التي أنجزتها اللجنة التي شكلها الرئيس نجيب ميقاتي برئاسة الوزير السابق زياد بارود الذي رفع نتائج أعمال اللجنة إلى الرئيس سليمان مع تقرير مفصل معزز بالأرقام والوقائع، وقد اتفق على تقسم لبنان إلى ستة وعشرون إدارة مركزية إدارية في كل لبنان[2].

يمكن القول أن هناك من اللبنانيين من نظر إلى اتفاقية الطائف على أنها ليست صالحة في لبنان، وذلك لأن معظم بنودها لم تشهد التطبيق وبقيت حبرا على ورق، وهناك من تمسك بالإتفاقية وطالب بتنفيذ كل بنودها لأنها تعتبر الحل الأمثل للبنان.

ثانيا: نتائج الاتفاقية

تعددت نتائج اتفاقية الطائف حيث مست كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية نلخصها فيما يلي:

---

[1]-عصام سليمان،**مقدمة الدستور اللبناني أو المبادئ المنسية للدولة اللبنانية**،مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لبنان، 2014، صفحات المقال(67-135)، ص ص105-106.

[2]-فيليب أبي عقل،**ميشال سليمان:اللامركزية ومجلس الشيوخ بعد الانتخابات**،عن مجلة الأسبوع العربي،، متوفرة على الرابط الالكتروني:http://arabweek.com.lb ، تاريخ الزيارة:02-04-2016،على الساعة 23:00.

1. على المستوى السياسي والأمني:

أ. على المستوى السياسي

لم تكن الحياة السياسية والدستورية في لبنان، بدءاً من قرارات اتفاقية الطائف، وتحويل الإصلاحات السياسية التي تضمنها إلى مواد في الدستور، ترجمة صادقة لأحكام الدستور ولما احتواه من أسس ومبادئ إذ سرعان ما اتجهت الحياة السياسية والدستورية، اتجاهات ومسارات أخرجت الدستور بما هو نظام حياة عن مساره الطبيعي والصحيح، ونقضت أحكامه وابتعدت عن كل ما يجعل الدولة دولة قانون ومؤسسات، سواء فيما يتعلق بتشكيل الحكومات أو فيما يخص المسألة الطائفية أو قانون الانتخاب أو مفهوم العيش المشترك، أو فيما يرتبط بصلاحيات رئيس الجمهورية حيث أرادت اتفاقية الطائف أن يكون رئيس الجمهورية بعيدا ومنزها عن الصراعات السياسية، لكي يحافظ على موقعه الدستوري كصمام أمان للنظام، وقد زود الدستور رئيس الجمهورية بالصلاحيات الدستورية بما يحفظ له دوره وموقعه كحامي للدستور، غير أن البعض اعتبروا أن هذه الصلاحيات تخلو من أي مضمون عملي، ورأى آخرين أن رئيس الجمهورية لم يعطي الصلاحيات التي تمكنه من أن يلعب دوره كحكم في الصراع السياسي، مما أوقع البلاد والحياة السياسية في مأزق دائم[1]. إن هذا التجريد لصلاحيات رئيس الجمهورية أدى إلى إحداث خلل في قاعدة التوازن الطائفي، إذ تضاعفت صلاحيات رئيس الحكومة السني ورئيس المجلس النيابي الشيعي على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني فخسر المسيحيين ضماناتهم التي قاوموا لأجلها طيلة أجيال عديدة، ورهنت السلطة الإجرائية في لبنان لمصلحة الدول العربية وبالأخص سوريا من جراء تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة السني مما ضاعف التسلط السياسي السوري في لبنان وخاصة بعد إقرار بند العلاقات المميزة، ضف إلى ذلك أنها أحدثت شللاً في المؤسسات لعدم تجانس أعضاء الحكومة المناطة بها السلطة الإجرائية وعدم وجود أكثرية سياسية

[1]–خالد قباني، **وقائع المؤتمر السنوي الأول صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاعة المؤتمرات –الإدارة المركزية، الجامعة اللبنانية، بتاريخ 31–1–2014،متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.ul.edu.lb ، تاريخ الزيارة:04–04–2016،على الساعة 22:00.

تتجسد في الحكومة ببرنامج موحد مما يخلق بغياب سلطة رئيس الجمهورية فراغاً كاملاً في حال حصول أزمة حكومية[1].

أثبتت الممارسة العملية لصلاحيات مجلس الوزراء التي صدرت عام 1990م استنادا لوثيقة الوفاق الوطني عدم فاعليتها وقدرتها على ممارسة هذه الصلاحيات في معظم الحالات إذ تمحورت السلطات بين الرئاستين (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة) فنشأت بذلك حالات من التأزم السياسي بين الرئاستين مما أدى إلى تعطيل أعمال مجلس الوزراء وتأجيل بعض الأمور الخلافية إفساحا في المجال للسلطة السورية للتدخل وإيجاد الحلول الملائمة وبنتيجته نشأت صيغة جديدة قضت بممارسة شؤون الحكم بالتعاون والتنسيق الكامل بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المجلس النيابي مما بات معروفا بنظام "الترويكا" ولم تكن هذه الأخيرة تتعارض مع مبدأ فصل السلطات واختصار دورها فقط بل تعدت ذلك إلى تقاسم المنافع والحصص بين الرؤساء وتوزيعها على أسس طائفية مما أشارت إلى فقدان المرجعية في هذا النظام الجديد ومن خلاله تمكنت سلطة الوصاية السورية أن تتحكم بمفاصل الدولة سياسيا واقتصاديا وامنيا[2].

من جهة أخرى لم يتم إجراء إصلاحات جوهرية في المبنى السياسي اللبناني، حيث لم تلغى الطائفية السياسية في لبنان، والتي تستند إلى الميثاق الوطني من عام 1943م، وما تزال حية وقائمة في القيادة السياسية، وفي صفوف الوظائف من الفئة الأولى وفي المناصب الأقل درجة، ومع أن المسلمين حظوا بالمزيد من التمثيل في مجلس النواب، إلا انه لم تتم إقامة برلمان وطني جديد غير طائفي، وقد حرصت السياسة السورية المحافظة على المبنى الطائفي القائم، ومن ناحية أخرى عملت على الرعاية والعناية بالطائفة الشيعية والتي بقيت مظلومة من الناحية السياسية لكنها ذات ميليشيا مسلحة مدعومة من إيران وسوريا، إن مثل هذا الأمر ينطوي على خطر في تجدد

---

[1]-نجاح بو منصف،**وثيقة الطائف:بحث وقراءة سياسية وقانونية**،عن جريدة" الديار،متوفرة على البريد الالكتروني: http://www.addiyar.com، تاريخ الزيارة:30-03-2016 ،على الساعة 22:30.

[2]-اسكندر بشير،**الطائفية في لبنان إلى متى؟دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل إلغائها**، مؤسسة مجد الجامعية، بيروت، 2006،ص ص 78-79.

المواجهات الطائفية وقاعدة للادعاء السوري أمام المحافل الدولية بخصوص حيوية الدور السوري من أجل الاستقرار في لبنان[1].

لقد أدى التمديد القسري لرئيس الجمهورية الذي فرضته سوريا على المجلس النيابي لمدة ثلاث سنوات إضافية من خلال تعديل الدستور خرق لهذا الأخير حيث نجد أنه بمجرد قبول الرئيس بالتمديد يظهر عدم حياده وعدم احترامه للدستور الذي ينص على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل، وبالتالي يكون التمديد قد حرم جماعة من اللبنانيين من حق السعي إلى رئاسة الجمهورية وأطاح بمبدأ التداول على السلطة والتنافس الديمقراطي للوصول إلى الرئاسة، الأمر الذي أدى إلى اللاإستقرار الداخلي في لبنان[2]، حيث تصاعدت المعارضة لسوريا بعد سبتمبر من عام 2004م عندما دفعت سوريا البرلمان اللبناني إلى تعديل الدستور وتمديد ولاية الرئيس إميل لحود، حيث التقى الناشطون السياسيون والأحزاب كافة في فندق البريستول في بيروت في ديسمبر 2004م وفي فيفري 2005م للمطالبة بالانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان، ومن هنا نجد أن التدخل السوري السافر في النظام السياسي اللبناني فاقم المخاوف الأمريكية والفرنسية المتزايدة أصلا حول الدور السوري في لبنان واقر مجلس الأمن القرار رقم 1559 الداعي إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقصود به انسحاب سورية من لبنان[3]، ومنذ ذلك الحين استمر الضغط على سوريا من أجل الخروج من لبنان يتصاعد حتى جاءت حادثة مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري لتزيد من هذه الضغوط بشكل أكثر حدة حيث دخلت العلاقات السورية اللبنانية بعد عملية اغتيال الحريري في 14فيفري2005م في محنة حقيقية، وذلك بعد أن اتهمت أطراف لبنانية وغربية سوريا بالمسؤولية المباشرة عن مسلسل عمليات التصفية والاعتقالات والتوقيف بحق المعترضين أو المختلفين عن

---

[1]–رؤوفين ارليخ،**اتفاق الطائف"مكوناته الأساسية وأبعاده**،نشرت المقالة بتاريخ 10–03–2005،عن مركز تراث الاستخبارات، 12:00،متوفرة على الرابط الالكتروني: http://www.terrorism-info.org.il ، تاريخ الزيارة 23–03–2016، على الساعة 14:00.

[2]–أنطوان أسعد،**موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف دراسة مقارنة**،تقديم خالد قباني،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2008،ص ص 543،548.

[3] –مارينا اوتاوي،خوليا شقير،المرجع السابق،ص ص158–159.

النظام السوري، والتي بلغت ذروتها في اغتيال رفيق الحريري وغيره من الشخصيات السياسية والإعلامية والفكرية، وظهرت خطورة الأزمة بشكل واضح بعد اتفاق القوى اللبنانية على العمل يداً بيد مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لتصفية النفوذ السوري في لبنان[1].

ب. على المستوى الأمني

بموجب اتفاقية الطائف وقعت اتفاقية أمنية بعد نحو أربعة أشهر من الطائف حملت عنوان"اتفاقية الدفاع والأمن" بين لبنان وسوريا، والتي نصت على تأليف لجنة لشؤون الدفاع والأمن مهمتها التأكد من منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية من شأنه إلحاق الأذى أو الإساءة للبلد الأخر، والتزام الجانبين عدم تقديم ملجأ أو تسهيل مرور أو توفير حماية للأشخاص والمنظمات التي تعمل ضد أمن الدولة الأخرى، وفي حال لجوء أفرادها إليها القبض عليهم وتسليمهم إلى الجانب الثاني بناءاً على طلبه[2].

حسب بنود هذه الأخيرة وبتأييد عربي ودولي قامت المعاهدة اللبنانية السورية التي سميت بمعاهدة الإخوة والتعاون والتنسيق وتم التوقيع عليها في 15 ماي1991م في قصر الشعب بدمشق من قبل الرئيسين إلياس الهراوي وحافظ الأسد واحتوت على نصوص تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والمصالح المشتركة في ميادين التبادل التجاري[3]، ولقد جرى التركيز فيها أكثر على الجوانب الأمنية ولتنفيذها تقرر إنشاء بعض الأجهزة وهي: مجلس أعلى يتكون من رئيسي الدولتين ورئيسي الحكومتين وممثليهما ومن رئيسي مجلس النواب وينعقد هذا المجلس مرة كل سنة ولجان وزارية للشؤون الخارجية والاقتصاد والدفاع تعقد اجتماعاتها دوريا كل شهرين وأخيرا أمانة عامة[4]، ولقد شكلت المعاهدة نموذجا مثاليا للعلاقات بين البلدين، لكن نصوصها كما

---

[1]-أمينة جاد،**قراءة في العلاقات السورية اللبنانية**، نشرت المقالة بتاريخ 14-05-2008، متوفرة على الرابط الالكتروني: http://www.masress.com، تاريخ الزيارة:03-04-2016،على الساعة 14:45.

[2]-أشواق عباس،**العلاقات السورية اللبنانية**،عن مجلة الحوار المتمدن،العدد: 1132،نشرت المقالة بتاريخ 9-3-2005،متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.ahewar.org ، تاريخ الزيارة:31-03-2016،على الساعة 13:13.

[3]-عدنان فحص،**الحرب اللبنانية أسباب ونتائج** ،دار الحسام ،بيروت،1991،ص ص 149-150.

[4]-مسعود الخوند،المرجع السابق،ص642.

الاتفاقات التي انبثقت عنها بقيت في كثير من الحالات حبرا على ورق، ولم تستطيع الهيئات التي انبثقت عنها القيام بعمل مؤسساتي، فالمجلس الأعلى التي تنص المعاهدة على انعقاده دوريا كل سنة لم يجتمع خلال السنوات الأربعة عشر التي تلت المعاهدة إلا مرات نادرة[1].

يمكن القول أنه بعد توقيع هذه الاتفاقيات تغير دور سوريا فبعدما كان دورها مساعدة اللبنانيين في حل أزمة بلادهم أصبح دورها المشاركة في إدارة الأزمة، وتحولت اتفاقية الطائف لدى تنفيذها من تنظيم للانسحاب السوري إلى عقد مجموعة من الاتفاقات كانت عبارة عن تنظيم للبقاء السوري في لبنان.

وإذ نصت اتفاقية الطائف على نشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية، فان حزب الله والنظام السوري حالا لمرتين متتاليتين دون انتشار الجيش اللبناني في المناطق التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي من منطقة جزين أولا ثم من الشريط الحدودي الجنوبي في عام 2000م[2]، وان انتشار الجيش اقتصر فعليا على المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة عماد عون والقوات اللبنانية والمناطق التي كانت تحت سيطرة الفلسطينيين في الجنوب وبالتالي بسطت الدولة سيادتها على ما كان في حوزة المسيحيين والفلسطينيين فقط أما ما كان في يد سواهم فبقي على حاله[3].

كما نصت اتفاقية الطائف على حل الميليشيات غير أن هذا الحل جاء لصالح هذه الأخيرة وعلى حساب الدولة حيث أعطاها إمكانية التسلل المباشر إلى داخل المؤسسات العسكرية وخاصة الجيش ويميزها عن سائر المواطنين من حيث أفضلية عناصرها عنهم في حين أن الاتفاقية تحصر استيعاب عناصر الميليشيات في قوى الأمن الداخلي وأجهزة أخرى كالحرس الوطني وحرس الحدود وتحترم المساواة بين المواطنين دون أي تمييز، وبالنسبة إلى الأسلحة التي طالبت

---

[1]–أشواق عباس،المرجع السابق.

[2]–محمد أبي سمرا،**الطائف عرب لبنان ومهد "لدستور" الجهاد الحربي**، عن جريدة النهار،نشرت المقالة بتاريخ:27 كانون الاول 2014، متوفرة على الرابط الالكتروني:http://newspaper.annahar.com ، تاريخ الزيارة 23-03-2016، على الساعة 12:00.

[3]–مسعود الخوند،المرجع السابق،ص 639.

الاتفاقية بإعادتها إلى مصادرها فالواقع اثبت أن عناصر الميليشيات دخلت الجيش وقوى الأمن والسلاح بقي في تصرف الميليشيات ولم يجمع بل اختفى، كما أن حركة أمل وحزب الله احتفظوا بأسلحتهم تحت ستار مقاومة الاحتلال حيث نجد أن حزب الله استمر ممتلكا قواه العسكرية عددا وسلاحا وفي جميع المناطق من الجنوب إلى الضاحية الجنوبية إلى البقاع وهو ليس سلاحا مخفيا بل ظاهر ومستعمل عند الحاجة التي ليست بالضرورة حاجة المقاومة فقط[1].

اتفاقية الطائف لم تشير وتعطي أي حل للفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية هذه الأخيرة التي تمكنت من إعادة بناء قوة عسكرية لها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وقد شدد عمر كرامي في البيان الحكومي الصادر في 9 جانفي1991م على إن قرار الحل يشمل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فردت منظمة التحرير معتبرة نفسها جيشا لتحرير فلسطين ولا علاقة لها إطلاقا بسياسة لبنان الداخلية[2]، ولم يكن الفلسطينيين راغبين في الحصول على أكثر مما حصلوا عليه عام 1969م و1975م أي حق محاربة إسرائيل انطلاقا من الأراضي اللبنانية ولكنهم في عام 1991م لم يجدوا أي حليف لبناني ، وفي جوان أعلن اللبنانيون استعدادهم لمجابهة شاملة وطلبت الحكومة من منظمة التحرير الانسحاب كليا من مواقعها خارج المخيمات وتسليم أسلحتها غير أنها رفضت الانصياع لهذا الطلب وفي أول جويلية بدأت المعارك بتبادل القصف المدفعي والقذائف الصاروخية وفي اليوم التالي هجمت المواقع الفلسطينية وعلى أثرها فقد الفلسطينيون كل مواقعهم خارج المخيمات وأعلنوا استعدادهم لتسليم الأسلحة الثقيلة والخفيفة للجيش اللبناني[3].

لقد أدى الانسحاب السوري من لبنان عام 2005م إلى تدويل الأزمة اللبنانية ودخول الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومجلس الأمن كأطراف رئيسية ومهمة وفاعلة على الساحة الداخلية اللبنانية فتوجهت فرق التحقيق والتفتيش وتقصي الحقائق من كل صوب إلى لبنان وبدأت السفارات الأجنبية المعتمدة في لبنان تتحدث بالشأن اللبناني الداخلي والخارجي وتعطي التوصيات والتوجيهات دون مراعاة لسيادة الدولة اللبنانية، وما إن تحقق إنسحاب سوريا من لبنان حتى عاد

[1]– مسعود الخوند، المرجع السابق،ص638.

[2]–نفس المرجع،ص 639.

[3]–تيودور هانف،المرجع السابق،ص ص758–759.

الحديث عن التقسيم الطائفي والمذهبي والعرقي[1]، وشكل هذا الانسحاب خطرا كبيرا على لبنان التي لم تستطيع ملأ الفراغ الأمني والعسكري المفاجئ الذي أحدثه الانسحاب العسكري والأمني السوري الذي كان بمثابة ضربة للأجهزة الأمنية اللبنانية واحدث فراغاً لا يمكن تعويضه بسهولة مما أدى إلى حدوث تفجيرات إرهابية في بيروت كان أخرها يوم 6 ماي 2005م، كما عجل بظهور مشاكل مابين لبنان وسوريا يتعلق بعض منها ترسيم الحدود وقضية مزارع شبعا التي تقول وثائق الأمم المتحدة أنها سورية[2].

لقد قام الجيش اللبناني بدور بارز وناجح إجمالا في مواجهة العديد من التحديات الناجمة عن الصراع في سوريا، حيث تمكن من التعامل مع اندلاع أحداث أمنية في طرابلس وعكار، وحقق بعض التقدم في مواجهة التحدي الأمني في بلدة عرسال في البقاع الشمالي، كما سيطر على طرق العبور الرئيسية المحيطة بالبلدة، وأقام نقاط مراقبة مواقع عسكرية لحماية الحدود السورية اللبنانية ومع ذلك كان الوضع في عرسال غير مستقر، حيث شكل مقاتلوا "جبهة النصرة" وتنظيم "داعش" تهديدا كبيرا في المرتفعات العالية على طول الحدود الجبلية بين سوريا ولبنان والتي تمتد من حوالي القصير في الشمال وصولا إلى منطقة مرتفعات الجولان[3].

2. على المستوى الإقتصادي والإجتماعي:

لقد إنبثق عن إتفاقية الطائف المعروفة باسم وثيقة الوفاق الوطني عند تنفيذها العديد من النتائج التي مست القطاع الاقتصادي والاجتماعي نلخصها فيما يلي:

---

[1]–محمد مبارك العريمي،**قضايا معاصرة في البعدين السياسي والإعلامي دراسات في قضايا ساخنة**، دار نينوى، سوريا، 2009، ص122.

[2]–محمود صالح الكروي،**لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية**،مجلة المستقبل العربي،مج80،العدد316،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2005،صفحات المقال(32–53)،ص ص40–41.

[3]–بول سالم،**لبنان 2015...تفاؤل رغم الصعوبات**، نشرت الوثيقة بتاريخ: 09 كانون الثاني 2015، متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.alhayat.com ، تاريخ الزيارة:09–04–2016،على الساعة 12:25.

أ. نتائج إقتصادية:

لقد كان أمام أول حكومة لجمهورية الطائف برئاسة سليم الحص مهام كبيرة منها: الاهتمام بعجز الموازنة وحالة الركود، ومعالجة المديونية العامة وارتفاع معدلات الفائدة التي شكلت سببا لكبح أي نشاط اقتصادي، بالإظافة إلى الكثير من الأمور والقضايا الهامة الأخرى التي تتطلب المعالجة[1]، حيث شهد الاقتصاد اللبناني خلال سنوات الطائف الأولى(1989-1994م) مرحلة تخلخل شبه كامل لجهة تفضيل القطاع الخاص على القطاع العام في كل شيء، فكثرت الدعوات المطالبة بالخصخصة تحت ستار الخسائر الكبيرة التي يلحقها القطاع العام بالدولة وسوء الأداء في هذا القطاع لجهة تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، فتخلصت الدولة من معظم القطاعات المدعومة كالقمح والبنزين وغيرهما تحت ذريعة تحويل الوافر إلى قطاعات الخدمات التي تهم المواطنين كالدواء والمدرسة والسكن وغيرها، فباتت بنية الاقتصاد اللبناني أسيرة سيطرة الرأسمال الكبير والقروض الداخلية والخارجية بفوائد مرتفعة والشركات الرأسمالية العملاقة، وخلال هذه السنوات سادت الأسواق اللبنانية ركود كبير نتيجة تردي القدرة الشرائية لدى اللبنانيين غير أن هجوم الرأسمال الخارجي العربي والأجنبي كان يلاحظ في جميع القطاعات[2].

وفي عام2000م بدأت حكومة الحريري تولي الوضع الاقتصادي أهمية خاصة حيث أعلنت في جلسة 29 نوفمبر 2000م دفعة من القرارات الاقتصادية المهمة لأنها قضت بإعفاء الكثير من السلع المستوردة كمواد أولية أو السلع الوسيطة المستخدمة في الصناعة أي نصف مصنعة ومنها أجهزة الكومبيوتر، من الرسوم الجمركية كليا فيما خفضت هذه الرسوم على سلع أخرى آملة من السياسة الاقتصادية الجديدة تحريك الاقتصاد والخروج من حال الانكماش وتشجيع الصناعة والزراعة، وتدارست الحكومة فكرة إزالة حصرية للوكالات التجارية لتشجيع المنافسة في الأسواق التجارية، وفي محاولة تعويض ما فاتها في الداخل سعت الحكومة إلى الإصدارات الخارجية لإعادة هيكلة الدين الداخلي وواصل مصرف لبنان العمل بسياسة التثبيت النقدي مبقيا السعر

---

[1]-أحمد زين الدين،**إميل لحود يتذكر...حكومة العهد الأولى برئاسة الحص**،عن مجلة الثبات، نشرت المقالة بتاريخ 24-12-2014،متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.athabat.net، تاريخ الزيارة: 23-03-2016،على الساعة 14:45.

[2]-مسعود الخوند،المرجع السابق،ص676.

الوسطي على مستوى 1507,5 ليرات منذ سبتمبر 1999م وقد تركز الجهد الأكبر لمصرف لبنان على حماية القطاع المصرفي من الحملة الدولية التي قامت منتصف سنة 2000م لمكافحة تبييض الأموال القذرة[1]، حيث تبنت حكومة الحريري إعادة البناء كهدف رئيسي لها فقررت إعادة إعمار البنية التحتية للبنان في كافة المجالات باعتبارها ضرورة لكي يؤدي دورا إقليميا مهما ولذلك فقد شرعت الحكومة في تنفيذ مشروعات كبيرة في توليد الكهرباء وتوزيعها ومعالجة المياه ونظم الاتصالات بما في ذلك التليفون اللاسلكي والطرق الداخلية والسريعة والمدارس وقد اعتبرت الحكومة تلك المشروعات بمثابة الحد الأدنى المطلوب لإعادة تأهيل لبنان ولقد سارع البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والوكالات الأخرى وخاصة تلك التي تقدم أموالا عربية في تمويل عملية إعادة إعمار لبنان وهي التي بدأت تؤتي ثمارها على نحو ملموس[2].

رغم التغيرات التي مست القطاع المصرفي والمالي اللبناني إلا انه لا يزال صلبا حيث بلغ خلال الفترة مابين 2004م و 2009م متوسط النمو في القطاع المصرفي 11% مع ارتفاع قيمة الأصول من 71 مليار دولار أمريكي إلى 127 مليار دولار أمريكي بحسب تقديرات شهر جوان من عام 2010م، ووفقا لتقرير صدر حديثا عن صندوق النقد الدولي تعود قدرة لبنان على تفادي الأزمة المالية العالمية إلى اعتماده نهجا تمويليا محافظا وهيكلية أصول تعكس حذر الرقابة والقيود المفروضة على المصارف، وبالرغم من الإرباحية الرأسمالية الجيدة والسيولة المرتفعة ونسبة القروض المنخفضة تقود معدلات الفائدة المتضائلة المصارف اللبنانية نحو فرص النمو خارج لبنان والقطاع الخاص[3].

بالرغم من انبثاق النظام الجديد المستوحى من اتفاقية الطائف إلا انه لم يتم بناء عملية إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي على نموذج منهجي يرتكز على الخبرات السابقة، وكما جرت العادة لم تكن طبيعة نظام لبنان الاقتصادي يوما مسألة مطروحة للنقاش المباشر أو مسألة نظامية

---

[1]–مسعود الخوند،المرجع السابق،ص750.

[2]–مروان غندور،**لبنان ما بعد الأزمة تقييم الآثار الاقتصادية**،من كتاب لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،1996،ص101.

[3]–الجمعية الاقتصادية اللبنانية،**وضع الاقتصاد اللبناني عشرون سنة بعد نهاية الحرب الأهلية**،متوفرة على الرابط الالكتروني:www.leb-econ.org، تاريخ الزيارة:25–03–2016 ، على الساعة 16:00.

ينبغي تسويتها، فأي نقاش يدور حولها عدد كبير من المسائل الاقتصادية المترابطة يجب أن ينبثق عن جهود موحدة وشاملة. إن غياب إطار اقتصادي شامل سواء كان عبارة عن إستراتيجية وطنية محددة بوضوح أو مقاربة عامة لتحديد الهوية يؤدي إلى تشتت الجهود الاقتصادية التي يبذلها لبنان[1].

ب. **على المستوى الإجتماعي:**

أشارت اتفاقية الطائف الذي وضعت حدا للحرب الأهلية اللبنانية إلى أن التربية وسيلة أساسية لنشر التماسك الاجتماعي وبناءا عليه كان الهدف الرئيسي للمناهج الحكومية التي جرى تطويرها في فترة ما بعد الحرب هو التأسيس لتربية المواطنة، ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الثانويات في لبنان هي ثانويات خاصة والعديد منها ثانويات دينية تتمتع بحسب الدستور اللبناني بمساحة كبيرة من الاستقلالية وهذا ماجعل لبنان حالة خصبة لفهم دور التعليم الخاص في نشر التماسك الاجتماعي خصوصا في الثانويات الدينية[2].

لقد استحدثت اتفاقية الطائف مبادرة إصلاح تربوي أساسية داعية إلى تطوير منهاج رسمي جديد ينمي الوحدة الوطنية كما نصت عليه في البند3-5 من الاتفاقية (الملحق05)، ونتيجة لذلك أعد المركز التربوي للبحوث والإنماء منهاجا جديدا في سنة 1997م تم تنفيذه في سنة 2000م، وعلى الرغم من التشديد الكبير على برنامج المصالحة الذي نصت عليه الاتفاقية لم يذكر معدو المنهاج المستحدث بوضوح خطتهم لتحقيق ذلك إلا انه يمكن معرفة تلك الخطة من الهدفين الرئيسيين للمنهاج وهي بناء شخصية الفرد والتأسيس للمواطنة، فقد تبنى المنهاج الجديد مبدأ حقوق الإنسان كنظام للقيم الذي يشكل الجزء الأساسي من برنامج المواطنة، كما استندت الآلية التي طورها المركز إلى تدريس التربية المدنية والعلوم الاجتماعية والتاريخ، فأعدت كتب مدرسية جديدة لجميع المواد باستثناء التاريخ لأن كتب التاريخ تختلف بإختلاف الثانويات اللبنانية التي تدرس الموضوع، وعلى نحو مماثل لم ينجح مسعى المركز التربوي للبحوث والإنماء في توحيد

[1]- الجمعية الاقتصادية اللبنانية،المرجع السابق.

[2]مها شعيب،**دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية في اتجاهات التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية في لبنان**، مجلة عمران، العدد 10، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2014 ، صفحات المقال(7-24)، ص8.

تدريس التعليم الديني في الثانويات واستبداله بثقافة الأديان، إلا أن التغيير الوحيد الذي تمكن المركز من تحقيقه هو جعل التعليم الديني غير إلزامي في المدارس والثانويات الحكومية[1].

أما فيما يخص التعليم المهني والتقني فقد وضعت خطتان لتطويره، خطة النهوض به التي كانت عام1993م والخطة الخماسية لتطويره بين عامي1998-2002م، إلا أن هاتين الخطتين لم تصدر بصورة رسمية، ولم تقرر أصلا في اللجنة النيابية للتربية ولم يعرف مصيرهما[2].

ومن أجل معالجة الطبقية التي سادت قبل الحرب من خلال النفوذ الغير متناسب الذي يتمتع به المسيحيون تم نقل السلطة التنفيذية من مكتب الرئيس(والذي يشغله مسيحي ماروني) إلى مجلس الوزراء (وخصوصا رئيس الحكومة وهو مسلم سني)، كما أسس الاتفاق مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين و إقرار قانون انتخابات خارج القيد الطائفي وتشكيل مجلس شيوخ يمثل جميع الطوائف(ليتعامل مع القضايا المصيرية فقط)، ومع ذلك هناك تناقضات متأصلة في اتفاقية الطائف إذ أنها حافظت على الصيغة الإشكالية للتوازن الديني- الطائفي وعلى القدر نفسه من الأهمية لم تضع إطارا زمنيا لتنفيذ هذه الإصلاحات حيث لم يتم إقرار قانون انتخابي غير قائم على الطائفية كما لم يتم تشكيل مجلس للشيوخ ولم توضع خطة لإنهاء الطائفية، ومع أنه جرى تخصيص الوظائف العليا بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين إلا أنها تخصص لمذاهب معينة كما لم يتم إتباع المادة التي تخص وظائف القطاع العام، ومن اجل معالجة الإجحاف الاجتماعي السائد منذ فترة ما قبل الحرب نص اتفاق الطائف على تعزيز السلطة المركزية من اجل تطبيق خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا كما نصت على اللامركزية الإدارية لتعزيز قدرات السلطات المحلية في تحقيق التنمية، ومع ذلك

---

[1] مها شعيب،المرجع السابق ،ص11.

[2] -عدنان الأمين،**عشرون عاما على اتفاق الطائف:ماذا فعل المشرع اللبناني وماذا نفذ من اصلاحات في القطاع التربوي؟**، عن مجلة الدفاع الوطني، العدد72، نشرت المقالة في نيسان 2010، متوفرة على الرابط الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الزيارة:06-04-2016،على الساعة 15:40.

لم يتم تبني اللامركزية وظلت القدرات المحلية هامشية وتتواصل حالات صارخة من التفاوت الإقليمي في لبنان بعد الحرب[1].

كما نجد أن البنية الاجتماعية خلال السنوات الأولى من بدء جمهورية الطائف اختلفت عما كانت عليه قبل الحرب الأهلية في مجال توزع اللبنانيين على الطبقات والشرائح الاجتماعية حيث أشارت بعثة "إيرفد" قبل نحو أربعين سنة فقط من اتفاقية الطائف إلى وجود شريحة من الأغنياء في لبنان تبلغ نسبتها 4% مقابل حوالي 23% من الفقراء والمعدمين وحوالي 73% من الفئات الوسطى والميسورة، لكنها تبدلت حيث زالت الطبقة الوسطى وتقلصت نسبة الأغنياء من 4 إلى 1%، ولقد أجمع الباحثين الاقتصاديين في الشأن اللبناني أن الغياب شبه الكامل لطبقة الوسطى في لبنان دمرتها الحرب اللبنانية أولاً ثم زادت من تأزم أوضاعها السياسات المتعاقبة لحكومات الطائف[2].

بالنسبة إلى حقوق الضحايا فإن الاتفاقية لم تتطرق سوى إلى عودة النازحين وشروط العفو ولم تولي السلطات فيما بعد أي اهتمام بالمفقودين أو الجرحى أو للآثار النفسية على السكان عامة واسترضاءاً لقادة الفرق المتحاربة تجاهلت اتفاقية الطائف الحقوق العامة للضحايا وأسرهم وعوضا على ذلك كافأت أمراء الحرب بمناصب وزارية ووفر لنحو 8,000 من مقاتلي الميليشيات وظائف في قوات الأمن والإدارة المدنية، ورغم العنف الذي وقع طوال فترة الحرب والموجه ضد نوع اجتماعي معين فان اتفاقية الطائف لم تتضمن بعد النوع الاجتماعي لا في شكله ولا مضمونه فإفتقدت بذلك فرصة مواتية لإحداث تغيير مؤسسي وسياسي واجتماعي مما أدى إلى ترسيخ التقاليد الأبوية والطائفية على نطاق أوسع في لبنان[3].

نلاحظ هنا أن اتفاقية الطائف سعت لمعالجة الأسباب الرئيسية للحرب وتوفير الإصلاح المؤسسي المُلح، غير أن الحكومات المتعاقبة على جمهورية الطائف فشلت أغلبها في وضع خطة ملزمة لإحداث التحول في فترة ما بعد الحرب وعقد المصالحة بين المجتمعات المحلية اللبنانية.

---

[1]–المركز الدولي للعدالة الانتقالية،**لبنان عدم التعامل مع الماضي: أي تكلفة على لبنان؟**، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بيروت،نيويورك،2014،ص ص39–40.

[2]–مسعود الخوند،المرجع السابق،ص677.

[3]–المركز الدولي للعدالة الانتقالية،المرجع السابق،ص5.

3. تقييم إتفاقية الطائف

وكغيرها من الاتفاقيات شابت اتفاقية الطائف مجموعة من الايجابيات والسلبيات اتضحت أكثر مع بداية تنفيذها، نلخصها فيما يلي:

أ. الايجابيات:

– تكمن قيمة اتفاقية الطائف بأنها تسوية تم الوصول إليها في ظل موازين قوى داخلية وخارجية سمحت بوقف الحرب الأهلية التي مزقت البلاد لسنوات طويلة أرضاً وشعبا ومؤسسات، وقد فتحت هذه التسوية الطريق أمام إجراء الانتخابات الرئاسية التي تعطلت عام 1988م، وأمام إعادة توحيد الحكومة والجيش، كما سمحت بإزالة الحواجز المادية التي كانت تعزل الناس والمناطق بعضها عن بعض، وبإعلان حل الميليشيات وجمع معظم سلاحها الثقيل وصولا إلى تعديل الدستور وفقا لما كرسته وثيقة الوفاق الوطني من توافق على هوية لبنان وما تضمنته من مبادئ وأسس جديدة للحكم، فإلى الحد الذي كان يمكن معه فصل الأوجه الداخلية للأزمة اللبنانية المتعلقة بتوزيع السلطة وقواعد ممارسة الحكم عن الصراعات الإقليمية ومعالجتها بذاتها فان اتفاقية الطائف حققت ذلك[1] .

ب. السلبيات:

– رغم انجازات اتفاقية الطائف إلا أننا لا ننكر حقيقة أن تنفيذ اتفاقية الطائف حركته في المقام الأول الرغبة في وقف إراقة الدماء وضمان تقاسم السلطات بين أمراء الحرب، عوضاً عن ضمان وجود آلية فعالة لتحقيق المصالحة بشكل سلمي وثابت وبناء الدولة[2].

– نجد أن الاتفاقية اتسمت بالغموض وافتقرت إلى تحديد المفاهيم الأساسية الواردة في نصها مثل:"حكومة الوفاق الوطني"،"إعادة الانتشار"،"المرحلة الانتقالية"...وغيرها.

---

[1]–أنيس فوزي قاسم،**النظام السياسي العربي والديمقراطية(الأردن،فلسطين،مصر ،اليمن،لبنان،المغرب،الخليج العربي)**، مؤسسة عبد الحميد شومان،عمان،المؤسسة العربية،بيروت،2001،ص90.

[2]–كرم كرم،**اتفاق الطائف نظام جديد إطار قديم**،مجلة accord الدولية لمبادرات السلام،العدد 64،Conciliation Resources، لندن،2012،صفحات المقال(36–41) ص39.

– أوجدت ترابط وتلازم بين بنودها خاصة الأساسية منها مما يجعل تنفيذها شبه مستحيل، حيث نجد أن مهلة السنتين المتعلقة بإعادة الانتشار السوري ربطت مباشرة بأربعة شروط وهي:توقيع وثيقة الوفاق الوطني، انتخاب رئيس الجمهورية، تشكيل حكومة الوفاق الوطني، إصدار الإصلاحات السياسية بصورة الدستورية، وعدم تحقيق واحد من هذه الشروط يمنع سريان مهلة السنتين[1].

– جعلت الاتفاقية النظام اللبناني نظاما مجلسياً وتحول الحكم فيها إلى شراكة بين النواب والميليشيات دون تجاوز هاتين الفئتين إلى القوى النامية التي كسبت المجتمع عن طريق غير طريق الميليشيات وهي الفئة التي كافحت من اجل السلام والوحدة، كما أنها أبقت دور مجلس الوزراء في موضع الضعف وذلك لعدم تمثيل معظم الوزراء للتيارات الموجودة في البلاد وتناقض أكثريتهم مع هذه التيارات[2].

– لم تقدم أي ضمانات حول الانسحاب السوري من لبنان، فهي ليست معاهدة ومع ذلك ربطت الدولة اللبنانية بالتزامات وتعهدات لا يقابلها أي ضمانات سورية وهي إعلان من طرف واحد يعطي حقوق للمحتل لا تقابلها التزامات من قبله، لتضع بذلك لبنان تحت وصاية سوريا بصورة غير محددة وعلى مختلف الأصعدة (العسكرية، السياسية، التربوية، الإعلامية، المالية، الاقتصادية...الخ)، كما أنها لم تعتبر سوريا طرفاً في النزاع بل اعتبرتها حامياً مشكوراً للأمن وهذا ما تناقض مع الواقع الملموس الذي جسده الخراب والدمار الشامل في مختلف القطاعات اللبنانية والذي تسبب به المدفع السوري[3].

– وبالرغم من أن اتفاقية الطائف نصت على إلغاء الطائفية السياسية التي تعتبر الإشكالية الأساسية في المجتمع اللبناني واتت بصياغة جديدة لآلية الطائفية السياسية من خلال إضفاء مزيد من التوازن على صيغة المشاركة في الحكم إلا أن الفشل كان حليف كل صيغ المشاركة التي

---

[1] نجاح بو منصف،المرجع السابق.

[2]–عصام نعمان،**لبنان بعد اتفاق الطائف: الايجابيات والسلبيات**،مجلة المستقبل العربي،العدد 157،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1992،صفحات المقال(160–167)،ص161.

[3]–نجاح بو منصف،المرجع السابق.

جربت بما فيها تلك التي تولدت عن اتفاقية الطائف وما الخلل المستمر في العلاقة بين الرؤساء الثلاثة(الترويكا) سوى شاهد على ذلك[1] .

– إن سياسات ما بعد الحرب التي اعتمدتها المؤسسة السياسية في بيروت برعاية سوريا من أجل إعادة إعمار الدولة جعلت من لبنان "دولة المحاصصة" هذا النوع من الدول يوسع مفهوم تقاسم السلطة بموجب الحصص وعلى أساسها يتم توزيع المناصب السياسية والرفيعة المستوى في الدولة والإدارة العامة على مختلف الجماعات الطائفية من خلال تطبيق منطق الزبائنية والطائفية بشكل أوسع على توزيع المناصب الدنيا والفرص التجارية من اجل تقديم الخدمات العامة والاجتماعية، هذه الممارسة أفرغت معظم مشاريع الطائف الإصلاحية من أي مضمون، وحرفت روح تلك الإصلاحات لتبقى جامدة يكتنفها الغموض، كما قامت بعض الإصلاحات الإضافية التي نص عليها الطائف بدون أن تكون لها سلطة فعلية مثل المجلس الدستوري أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لم يتم إنشائها على الإطلاق مثل مجلس الشيوخ أو لجنة إلغاء الطائفية السياسية[2] .

– عدم إصلاح النظام السياسي كشف أربابه مع رفض تطبيق اتفاقية الطائف التي تم التراجع عنها في اتفاق الدوحة في ماي 2008م بالعودة إلى قانون انتخاب عام 1960م باعتماد القضاء دائرة انتخابية وليس المحافظة، ظناً من انه يضمن للمسيحيين تمثيلا سليماً وهو ما لم يحصل بسبب العوامل الديمغرافية وتناقص عدد المسيحيين، وهو ما دفع النائب السابق إيلي الفرزلي إلى استنباط مشروع سمي "اللقاء الأرثوذكسي" الذي يسمح لكل طائفة بانتخاب نوابها، وهذا تحول عن اتفاقية الطائف الذي حصل الانقلاب عليها كما يقول النائب والوزير السابق ألبير منصور في

[1]–سليم الحص،**لبنان بعد اتفاق الطائف(حلقة دراسية)**،مجلة المستقبل العربي،العدد163، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1992،صفحات المقال(68–71)،ص70.

[2]–كرم كرم،المرجع السابق،ص ص37 –38.

كتاب له في عام 1993 عندما حصلت زيادة في عدد النواب من 108 إلى 128، ولم تنفذ وفق جدول زمني[1] .

ومع بروز أزمة انتخاب رئيس جديد للبنان في ظل جمهورية الطائف، وفشل القوى السياسية في التوصل إلى حد أدنى من التفاهم يسمح بتنافس ديمقراطي للوصول إلى الرئاسة، تعالت أصوات سياسية عديدة مطالبة بالدعوة إلى مؤتمر تأسيسي جديد انطلاقا من فشل صيغة اتفاقية الطائف في تسيير شؤون الدولة وتمرير الاستحقاقات الكبرى[2] .

يمكن القول هنا إن اتفاقية الطائف حققت نجاحا نسبيا حيث أنهت حربا أهلية دامت خمسة عشر هاما إلا أن السلام في لبنان بقي هشا وضعيفا تهدده توترات مختلفة ومتكررة قد تتحول إلى حرب متى كان الوضع ملائماً.

---

[1]-كمال ذبيان،**لبنان يبحث عن نظام جديد..والحراك الشعبي يتجه نحو العلمانية**،عن جريدة صدى الوطن،نشرت المقالة بتاريخ:09-11-2015،متوفرة على الرابط الالكتروني: http://arabamericannews.com، تاريخ الزيارة:20-03-2016،على الساعة 19:18.

[2]-ليال أبو رحال،**مشروع مؤتمر تأسيسي جديد يكرس لحزب الله بالدستور ما يكسبه بقوة الأمر الواقع**، عن جريدة الشرق الأوسط، العدد 12962، نشرت المقالة بتاريخ:25-05-2014، متوفرة على الرابط الالكتروني: http://archive.aawsat.com ، تاريخ الزيارة:05-04-2016، على الساعة 11:00.

خلاصة:

وقعت اتفاقية الطائف من قبل المكونات السياسية اللبنانية التي تقاتلت فيما بينها على مدى خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية، هذه الحرب التي انتهت فعليا وبقيت نظريا تلوح الأطراف السياسية بإمكانية تجددها مع كل خلاف سياسي يحصل في لبنان، وبالرغم من تطبيق بعض نصوص اتفاقية الطائف إلا أن هذه الأخيرة مازالت نقطة خلاف أساسية بين المكونات السياسية اللبنانية إلي يومنا هذا، ويمكن اعتبار أن أهم شيء نتج عن اتفاقية الطائف هو تحول الدور السوري من مساعد في إدارة الأزمة إلى دور الشريك مع الأطراف اللبنانية لإدارة شؤون لبنان مما زاد الأزمة اللبنانية تعقيد خاصة مع وجود اللبنانيين الرافضين للوجود السوري في أراضيهم.

خاتمة

من خلال العرض والتحليل لموضوع الدراسة : اتفاقية الطائف 1989م ونهاية الحرب الأهلية اللبنانية، توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

– كان لموقع لبنان الفلكي والجغرافي أثره الكبير في إضفاء العديد من جوانب شخصية المكان الذي تميزت به حيث تأثرت بنظام البحر الأبيض المتوسط لتصبح محل أطماع العديد من الدول.

– ما يميز لبنان أنه شعب واحد يتوزع على طوائف ومذاهب متعددة، وكلا منها لها وجودها وخصائصها وشخصيتها التي تميزها عن غيرها.

– تعود نشأة الأحزاب السياسية اللبنانية منذ الإعلان عن قيام دولة لبنان الكبير عام 1920م، وبسبب تعددها وكثرتها لا يوجد معيار واحد يمكن الاعتماد عليه في تصنيفها، لكنها في الغالب قسمت حسب الطوائف إسلامية ومسيحية، ولم تمثل هذه الأحزاب مصدر للقلق إلا مع تدخل القوى الخارجية ودعمها لبعض الأحزاب على حساب الأخرى.

– شهد النظام السياسي اللبناني تطورات عديدة بداية من دستور 1926م القائم على مفهوم مشاركة الطوائف المختلفة في السلطة وتعديلاته، مرورا بالميثاق الوطني عام 1943م الذي كان بين القيادات التقليدية المارونية والسنية، وصولا إلى اتفاقية الطائف عام 1989م التي جمعت بالإضافة إلى القيادات التقليدية الطائفة الشيعية التي كانت مهمشة في عام 1943م، لتصبح بعد هذا التاريخ قوة منظمة.

– يعتبر العامل الداخلي الأساسي في اندلاع الحرب الأهلية هو فشل النظام السياسي الذي كان قائما في لبنان في صهر اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم في وحدة وطنية متماسكة وزرع فيهم فكرة الدفاع عن أرضهم وسيادتهم ومستقبلهم.

– يعتبر الوجود الفلسطيني في لبنان أحد العوامل الخارجية التي عجلت باندلاع الحرب الأهلية من خلال تعريض الأراضي اللبنانية إلى هجمات من قبل الجيش الإسرائيلي، فاللبنانيين ككل دعموا القضية الفلسطينية لكن لما أصبحت القضية كالسلطة تحكم منطقة كاملة (الجنوب اللبناني) اختلفا معهم المسيحيين، ولو أنه تم إيجاد حل للقضية الفلسطينية وأقيمت دولة مستقلة للفلسطينيين لشهد لبنان الإستقرار.

– إن الدول المتدخلة في الحرب الأهلية لم تلعب دائما دور الوسيط بين القوى المتصارعة بقدر ما كانت تقترح حلولا تخدم مصلحتها في المنطقة مما جعلها غالبا ما تتحول إلى طرف من أطراف الصراع فتزيد من تعقيد الأزمة بدل حلها.

– وصلت المبادرات الدولية والعربية التي انطلقت مع بداية الحرب الأهلية إلى طريق مسدود في ظل استمرار تصلب الفرقاء اللبنانيين حول مواقفهم وشروطهم.

– فشلت المبادرات اللبنانية في إنهاء الحرب الأهلية إلا أنها كانت عبارة عن القاعدة التي انطلقت منها اتفاقية الطائف وأخذت كمسودات لهذه الأخيرة.

– دعمت الدول الخارجية زعماء الفصائل اللبنانية من أجل الوقوف في وجه خصومهم المحليين إلا أن هذه الدول استغلت الانقسامات الداخلية لتعزيز سيطرتها في المنطقة، هذه الدول الخارجية نفسها هي التي سمحت بانعقاد مؤتمر الطائف عام1989م.

– أدخلت اتفاقية الطائف إصلاحات سياسية على مواد دستور عام 1943م، وذلك من خلال إعطاء توزيع جديد لصلاحيات الدستورية، حيث منحت صلاحيات جديدة للسلطة التشريعية (مجلس النواب) والسلطة التنفيذية (الحكومة) على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية.

– وضعت اتفاقية الطائف بنوداً كثيرة وعديدة لحياة سياسية واجتماعية جديدة في لبنان عرفت فيما بعد بمرحلة ما بعد الحرب وكان أحد الأجزاء الأساسية في بنودها هو تعديل أو تغيير المناهج الدراسية.

– نلاحظ أن اتفاقية الطائف حققت شيئياً أساسيا أولا: وقف إطلاق النار ، وثانيا: إخراج لبنان من الصراع الإيديولوجي من خلال تعزيز الثوابت الموجودة في مقدمة الدستور اللبناني فالمسيحيين تراجعوا عن فكرة الحماية الغربية ووافقوا أخيراً على الانتماء العربي وبعروبة لبنان، والمسلمين تراجعوا عن الوحدة العربية واعترفوا بلبنان ككيان سياسي.

– من أبرز انجازات اتفاقية الطائف بسط سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها من خلال نزع سلاح الميليشيات وتسليمه إلى الجيش اللبناني وبقي السلاح في يد المقاومة فقط، كذلك انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000م وسوريا عام 2005م وفقاً لنصوص الإتفاقية.

– اتفاقية الطائف هي اتفاق متوازن اخذ بعين الاعتبار مكونات المجتمع اللبناني سواء من الناحية الطائفية أو المذهبية، ويرجع عدم تطبيقه بالكامل إلى الوجود السوري الذي تحمل مسؤولية تطبيقه وأصبح يدير العملية السياسية في لبنان بكامل تفاصيلها.

– النظام اللبناني قبل الحرب الأهلية كان لديه مرجعية والمتمثلة في رئيس الجمهورية الماروني، وعند توقيع اتفاقية الطائف عام 1989م وتفريغ رئيس الجمهورية من صلاحياته الرئيسية كان لابد من مرجعية أخرى لتطبيق نصوصها فكانت سوريا هي هذه المرجعية، وبعد خروجها عام 2005م أصبحت اتفاقية الطائف بلا مرجعية ووقعت في العديد من المشاكل وهذه هي نقطة ضعفها.

– لم تستطيع اتفاقية الطائف إيجاد حلول ومعالجة أسباب الحرب الأهلية وخاصة المتعلقة بالطائفية بل اعتمدت على تقاسم السلطة بين الطوائف الثلاث الرئيسية مما أدى إلى خلق مشكل يتمثل في محاولة إيجاد توازن سياسي فظل المجتمع اللبناني منقسما سياسيا واجتماعيا.

– ما يعاب على حكومات الطائف أنها لم تعرف التعامل مع ارث الماضي بطريقة جيدة للانتقال بنجاح من حالة حرب إلى السلم، حيث قامت بمحاولات جزئية وغير فعالة لضمان حقوق الضحايا على الرغم من حجم الدمار الهائل وعدد الضحايا الكبير.

– إن عدم التطبيق الكامل لاتفاقية الطائف أعادت لبنان من جديد إلى أزمة في النظام، حيث شهدت حكومات الطائف فراغ في مؤسسات الدولة فأصبحت رئاسة الجمهورية من دون رئيس، وشهد مجلس النواب حالة تمديد، وحكومة تعمل في حدها الأدنى، مما جعل بعض التيارات السياسية في لبنان تطالب بتغيير صلاحيات رئيس الجمهورية وانتخاب هذا الأخير من طرف الشعب، وذلك من خلال عقد مؤتمر تأسيسي جديد بعد الوصول إلى طريق مسدود.

– على الرغم من أن غالبية الأطراف السياسية اللبنانية أعلنت تمسكها باتفاقية الطائف وضرورة تطبيقها، إلا أن ما شهدته لبنان من توترات واغتيالات بعد عام 2005م أكد على غياب تطبيق اتفاقية الطائف.

– لم تحقق اتفاقية الطائف معظم أهدافها التي نصت عليها والعيب لا يرجع إلى نصوصها في حد ذاتها بل إلى القائمين عليها الذين تعمدوا عدم تطبيقها أو فشلوا فيها، حيث بقيت بنودها الأساسية دون تطبيق مما أدى إلى عودة التوتر والصراع في لبنان.

– إن ما مر به لبنان بعد توقيع اتفاقية الطائف تعتبر مرحلة جديدة تحمل الكثير من التحديات، يجب على الحكومة مواجهتها من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات التي تسمح للنظام بتحسين أدائه ومعالجة الأزمات، وخلق نخبة جديدة ، والموافقة على قانون انتخابي جديد يكون أكثر عدالة وتمثيلاً للإرادة الشعبية، وإلغاء الطائفية السياسية التي تعتبر أهم بنود اتفاقية الطائف والتي من شأنها إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية اللبنانية وذلك من خلال إلغاء المدارس الطائفية وتوجيه المواطنين إلى مدارس ومعاهد مختلفة الطوائف، وخلق مجلس للشيوخ، وذلك من أجل الحصول على حكومة مستقرة ومستمرة في لبنان.

– وبينما تمزق سوريا حرب طائفية واثنيه والعراق صراع طائفي واثني، إلا أن لبنان تمكن من الحفاظ على واحة من التعايش بين مختلف طوائفه بفضل نصوص اتفاقية الطائف، وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة تشوبها العديد من العيوب في بعض بنودها وكذلك في الطريقة التي تم بها تطبيقها، إلا أن الاتفاق على العيش المشترك والمشاركة في السلطة هو أمر أساسي وهو صيغة سيتحتم على كل من سوريا والعراق احتضانها إذا أرادا إنهاء الحروب الأهلية وخلق التعايش بين أفراده.

– لا نستطيع نكران حقيقة أن اتفاقية الطائف أعادت للبنانيين شيئاً من الاستقرار الطائفي، إلا أنها لم تنجح في وضع سلم حقيقي وثابت في منطقة تميزت دائما بالصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية والتحالفات الإقليمية.

– وفي الأخير يمكننا القول: بأننا لا نستطيع الحكم على اتفاقية الطائف بالفشل أو النجاح لأنها والى الوقت الراهن لم تطبق نصوصها بالكامل، كما أنها جاءت وفق مقتضيات الضرورة في ذلك الوقت وهي لا تناسب مقتضيات الوقت الراهن.

الملاحـــــــــــــق

الملحق:01

خريطة تبين الموقع الجغرافي للبنان

عن: أبو خليل شوقي، أطلس دول العالم الإسلامي، ط2، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 96.

الملحق: 02

خريطة تبين توزع الطوائف الدينية في لبنان

عن: الشبكة الإسلامية العربية، متوفرة على الرابط الالكتروني:http://www.shabkh.com ، تاريخ الزيارة: 06- 05-2016، على الساعة: 09:05.

مشروع ورقة عمل
للعلاقات المميزة بين لبنان وسورية
أهمية الدور السوري

«بحكم الانتماء محيطاً وتاريخاً وجغرافية، يقتضي صون الدور السوري في المنطقة وفي لبنان في صورة خاصة، وذلك للمساعدة على جعله أكثر ثقلاً في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، وبالتالي قادراً أكثر على المساهمة في إنهاء الحرب وقيام الدولة القوية العادلة.

ولما كانت حماية هذا الدور تأتي بادىء ذي بدء في الحؤول دون التدخل في شؤون سورية الداخلية انطلاقاً من لبنان والحد من فعالية أخصامها وأعدائها وعلى رأسهم إسرائيل، لذلك يقتضي العمل على تحصين دور حمايتها للبنان أولاً وتفشيلاً لجميع المخططات المعادية لها.

في نفس الوقت تعمل سورية على حماية أمن لبنان من أراضيها وخاصة في الحقل المتعلق بضبط الحدود لجهة منع دخول الأسلحة والأشخاص إلى لبنان بطريقة غير مشروعة.

من هذا المنطلق، وفضلاً عن أن علاقات لبنان بجميع الدول العربية هي علاقات أخوية صادقة، ينبغي أن يكون له مع سورية ولسورية معه، علاقات متينة خاصة تتميز فيها الصلات السياسية والدفاعية والأمنية والاقتصادية وحسن الجوار مما يستتبع أن تكون العلاقة بين الدولتين على النحو التالي:

أولاً: في مجال السياسة الخارجية

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، حريص على علاقاته الدولية وفق مصلحته الوطنية دون انحياز، يسعى إلى تمتين العلاقات الأخوية مع الدول العربية، وخاصة سورية، لذا فإن التنسيق في السياسة الخارجية بين سورية ولبنان يشمل قضايا مختلفة من إقليمية ودولية.

ثانياً: دفاعياً

تتمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من منطقة البقاع يتفق عليها في لجنة عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الدفاع في كل من البلدين على أن يكون الجيش اللبناني على تماس مباشر مع إسرائيل على طول الحدود.

- يتم تنفيذ هذا البند بموجب تشريع يصدر عن مجلس النواب ولمدة أربع سنوات فقط.
- بعد هذه المدة ينظم بروتوكول بين الحكومتين اللبنانية والسورية يعالج مقتضيات الدفاع السوري في الأراضي اللبنانية وفق الظروف الراهنة.

ثالثاً: أمنياً:

نظراً لأهمية دور سورية في المساعدة على إنهاء الحرب وقيام الدولة اللبنانية وبغية تقوية دورها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وبالتالي تبرز ضرورة ملحة لقيام تنسيق أمني بين أجهزة منشأة في كل من البلدين لهذا الغرض، على أن تتم موافقة حكومة كل منهما على الطرق المعتمدة لهذا التنسيق وذلك عن طريق اتفاق أمني يجرى بينهما يحقق الغاية المرجوة ولا يتعارض مع سيادة كل من البلدين.

رابعاً: إعلامياً:

بحكم مسؤوليتها عن الأمن من الضروري أن لا تسمح الدولة اللبنانية القادرة بأي تشويش إعلامي ضد الدول العربية الشقيقة وخاصة سورية التي تساعد لبنان على إنهاء الحرب وقيام دولته.

مما لا شك فيه، أن معالجة الإعلام في لبنان وجعله ذي حريات مسؤولة، يتطلب جهداً وتفهماً من جميع رجال الإعلام ويقضي بالتالي وضع مخطط لشراء جميع وسائل الإعلام السمعية والمرئية لوضعها بتصرف الدولة حيث تخصص كل واحدة منها لحقل من حقول الإعلام والثقافة بناء لقرار يتخذ في مجلس الوزراء.

خامساً: في مجال العلاقات الاقتصادية:

يكون التنسيق والتعاون واسعاً في هذا المجال على رغم تباين الأنظمة أما مجالات تنظيم هذا التعاون فتحددها لجنة خبراء من البلدين تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

سادساً: في التنفيذ العملي:

فور البدء بتنفيذ مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً».

الملحق : 03

مشروع ورقة عمل للعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا (ورقة الحريري)

عن: جورج بكاسيني، المرجع السابق، ص ص 66- 68.

المبادىء الأساسية اللبنانية

«انطلاقاً من حقيقة الأخطار التي تهدد لبنان ومصير اللبنانيين، وانطلاقاً من الواجب الوطني والدستوري، واجب الحفاظ على لبنان وطناً واحداً موحداً نهائياً لجميع أبنائه، عربيّ الانتماء والهوية، سيداً حرّاً مستقلاً، بحدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً، وانطلاقاً من واجب إظهار وتحقيق الإرادة الوطنية، وهي إرادة خلاص من المحنة والانقسام والاحتلال، وهي قبل ذلك إرادة خلاص من أسباب المحنة والانقسام والاحتلال، واستجابة لما يجسّد هذه الإرادة من أعمال المقاومة للاحتلال والرفض للاستبداد والإرهاب، وتقديراً لما تنطوي عليه من اتجاه وطني توحيدي لمجابهة خطر الزوال إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بالانتقال بلبنان واللبنانيين من حالة التمرّد والفوضى إلى حالة الحريّة والنظام، ومن حالة الخوف إلى حالة الشعور بالأمان، ومن الانقسام والانغلاق وحكم الميليشيات إلى الوحدة والانفتاح وسيادة القانون، ومن الحرمان والتهجير والتشريد إلى الاستقرار والعمل المنتج والعيش الكريم، ومن التسلّط والفساد وتوزيع الحصص إلى الحكم والإدارة والتكافل والتضامن، ومن الخراب والدمار إلى الإنماء والإعمار.

يعلن المجلس النيابي، في خطوة أولى، المبادىء الأساسية التالية:

أولاً: ميثاق العيش المشترك والشرعيّة

ميثاق العيش المشترك ميثاق مقدّس لا شرعية لأي سلطة تناقضه، وكل عمل يرمي إلى نقضه يشكّل خيانة عظمى.

معنى لبنان: أولها الحرية، وثانيها المساواة، وثالثها العيش الكريم، ورابعها التكافل والتضامن، وذلك في إطار الدولة الواحدة وبالولاء التام للوطن الواحد.

ثالثاً: الإنتماء والوحدة والاستقلال

اللبنانيون شعب واحد، ولاؤهم التام للوطن، ولبنان الواحد الموحّد دولة عربية مستقلة.

رابعاً: الأرض والشعب

أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، وكما أن على كل لبناني واجب صيانة كل جزء منها، والحفاظ على طبيعتها، والدفاع عن حدودها في إطار السيادة اللبنانية، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون. فلا فرز للأرض ولا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان.

خامساً: الحرية والمقاومة

مقاومة الاحتلال حق لكل لبناني وواجب عليه، يقوم به بشتّى الأشكال المؤدية إلى تحرير الأرض والإنسان، وهي دفاع عن الحرية الراسخة في تراث اللبنانيين، وممارسة لتلك الحريّة، أما التعاون مع الاحتلال فذلّ وخيانة للوطن. فلا كرامة مع الاحتلال ولا حريّة من دون تحرير.

سادساً: الكيان والدولة

لا كيان للبنانيين إلا في إطار جمهورية شاملة لكل المناطق والفئات، ولا حقوق لهم ولا ضمانات لحريّاتهم إلا في ظل دولة مدنية قادرة عادلة.

سابعاً: الدولة المدنية

الدولة المدنية هي الدولة التي تتجاوب مع حقيقة انتماءات اللبنانيين الروحية، فلا تعتبر المواطن مجرد منتج أو مستهلك، بل وجوداً روحياً أصيلاً، فتوفر له شروط التفتح بلا تمييز أو إكراه، وهي الدولة التي تعمل على تحقيق إرادة اللبنانيين الأكيدة في الانفتاح والتقدم، فتوفر لهم شروط العيش الحرّ الكريم. دولة مدنية غير علمانية أو دينية أو طائفية.

ثامناً: الطائفية وتجاوزها

إن الطائفية التي يأبى أي لبناني أن يكون موصوفاً بها لكونها إفقاراً للروح وإلغاء للمواطن وانغلاقاً على التمدن، ومصدر استغلال داخلي وخارجي، وأساس تمييز وتناحر دائم، لا يمكن تجاوزها تجاوباً مع طموح اللبنانيين ودروس تجاربهم، وحاجات بقائهم، ما دامت أساساً يبنى عليه، فلا بد من أجل ذلك من اعتبارها حداً سلبياً يتلاشى كلّما عمل اللبنانيون وفقاً لمبادىء العدل والاعتدال، وانطلاقاً من مسلّمات العيش المشترك.

تاسعاً: النظام السياسي والإصلاح

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وعلى ضمان الحريّات العامة وتعزيزها، وعلى مبادىء العدل والمساواة. وأن أي إصلاح منشود لهذا النظام، في صيغة تطبيقه، ينبغي أن يراعي صحة وتوازن وفعالية التمثيل السياسي لجميع اللبنانيين بمختلف فئاتهم وأجيالهم. كما ينبغي أن يضمن خضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون ويؤمن توافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلّمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور.

عاشراً: النظام الاقتصادي والسياسة الاجتماعية

النظام الاقتصادي المناسب لعيش اللبنانيين وموارد بلادهم، هو النظام الاقتصادي الحرّ، الذي يعتمد الإنماء الاقتصادي والاجتماعي تخطيطاً ونهجاً وتوجهاً في تطوير طاقات المجتمع الإنتاجية والإنسانية، وهو النظام القائم على وحدة لبنان واستقراره الأمني والسياسي والاجتماعي واستقلاله، وانتمائه إلى محيطه العربي.

حادي عشر: النظام الإداري وحدة البلاد

للبنانيين من خلال مؤسساتهم الشرعيّة أن يختاروا النظام الإداري الذي يلائم حاجاتهم، ويؤمن لهم أوسع المشاركة في الحكم والإدارة، وذلك من ضمن الحفاظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً، وعلى قوّة الحكم المركزي سلطة وإدارة، وهو النظام

الذي اصطلح اللبنانيون على تسميته باللامركزية الإدارية. فلا فرز ولا تقسيم ولا تقاسم ولا ارتهان.

ثاني عشر: السياسة الخارجية

إن أية علاقة بين الدولة اللبنانية وأية دولة شقيقة أو صديقة، إنما تقوم على أساس الحقائق الثابتة في وجود لبنان، وسيادته واستقلاله، ووحدة شعبه، وعلى اعتبار المصالح والأهداف المشتركة، فلبنان عضو عامل في جامعة الدول العربية، يسعى إلى تحقيق التضامن العربي، ويأخذ بمبادىء العمل العربي المشترك. كما أنه عضو عامل في هيئة الأمم المتحدة، ومنظماتها الدولية، يقيم سياسته مع أعضائها على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى احترام المعاهدات والمواثيق الدولية.

ثالث عشر: لبنان وسورية

إن العلاقة التي تربط لبنان بسورية هي علاقة تاريخية خاصة متبادلة، تفترض قيام تعاون وثيق بين البلدين في إطار احترام متبادل لسيادة واستقلال كل منهما وبالتالي تنسيق العمل المشترك بينهما، فلا يمكن إغفال ما لسورية من دور أخويّ بين لبنان تؤدّيه في الشدة والرخاء، كما لا تغفل سورية ما للبنان من دور أخويّ نحو سورية يؤديه في الحالين.

رابع عشر: لبنان وإسرائيل

إن موقف لبنان من إسرائيل ينطلق من الموقف العربي العام، ومن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وقبل ذلك ينطلق من حقيقة أطماع إسرائيل المباشرة بأرض لبنان ومياهه، ومن مخططاتها لضرب الصيغة اللبنانية القائمة على التسامح والعيش المشترك، وهي صيغة تناقض طبيعة الكيان الاسرائيلي المبني على العنصرية الدينية. لذلك فإن الموقف اللبناني يفرض تحرير الأرض اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي ويتنافى مع أي شكل من أشكال التعاون أو التعامل مع العدو الإسرائيلي المحتل.

إن مـواجهة الأخـطار التي تهدد لبنـان ومصير اللبنـانيين والتي لا يمكن أن تتم إلا على أساس المبادىء المبيّنة أعلاه، ومن خـلال المؤسسات الشـرعية الـوطنية، لا يمكن أن تكـون أمـراً واقعـاً يؤدي إلى الخـلاص من المحنـة الشـاملة التي تمسّ الأرض بالاحتلال، والشعب بالانقسام، والمؤسسات بالانهيار، إلا بوجـود جيش لبناني موحّد، يأتمر بأوامر شرعية شاملة يعترف بها الجميع. فلا كيان بـلا دولة ولا دولـة بلا سيـادة ولا سيادة بلا جيش وطني موحد، قادر مجهز كـامل التجهيـز، يفرض بسط السيـادة الوطنيـة على كامل الأراضي اللبنانية، ويمكن الدولة بكامل مؤسساتها الدستورية وسلطاتها العامة من إزالة آثار الاحتلال وإنهاء حكم الميليشيات بكل صوره ونتائجه، ويجعلها قادرة على فرض سيادة القانون.

لذلك، فإن المجلس النيابي الذي سيعمل على تجسيد هذه المبـادىء الأساسيـة، بالأعمال التشريعية المناسبة، يطلب إلى السلطة التنفيذية العمل الجدّي السريـع في هذا الاتجاه، قياماً منها بواجبها الدستوري، كمـا يتوجـه إلى جميع اللبنـانيين ويدعـوهم إلى مساندة مؤسساتهم الشرعيـة، لأنها طـريقهم الوحيـد إلى الخلاص، انهـا محنة الجميـع والخلاص لن يكون إلا خلاص الجميع، خلاص الوطن».

الملحق:04

مضمون ورقة الحسيني

عن: جورج بكاسيني، المرجع السابق، ص ص 41- 45.

الجمهورية اللبنانية

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

التي أقرت في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢

اولا: المبادئ العامة والإصلاحات

١- المبادئ العامة

أ- لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع ابنائه، واحد أرضا وشعبا ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليا.

ب- لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئه ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك

٣- الإصلاحات السياسية

أ- مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها:

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه او نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة ان يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء الى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥- الى ان يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبيا بين المناطق.

٦- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

١- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون ان يصوت.

٢- يرئس المجلس الأعلى للدفاع.
٣- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب الى مجلس الوزراء إعادة النظر في اي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ او انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم او القرار نافذا حكما ووجب نشره.
٤- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب. كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقا لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكما ووجب نشرها.
٥- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.
٦- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا الى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.
٧- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.
٨- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.
٩- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة او استقالة الوزراء او إقالتهم.
١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.
١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة الا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.
١٢- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل الى مجلس النواب.
١٣- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة الى عقد دورات استثنائية بمرسوم .
١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.
١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.
١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.
١٧- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور او في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١- يرئس مجلس الوزراء.
٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة ان تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة الا بالمعنى الضيق لتصريف الاعمال.
٣- يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب.
٤- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة.
٥- يوقع مرسوم الدعوة الى فتح دورة استثنائية ومراسيم اصدار القوانين، وطلب اعادة النظر فيها.
٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.
٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.
٨- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.
٩- يكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:
١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
٣- ان مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.
٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.
٥- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، اذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي او استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين او في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.
مجلس الوزراء يجتمع دوريا في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو اكثرية ثلثي اعضائه. ويتخذ قراراته توافقيا، فاذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. اما المواضيع الاساسية فإنها تحتاج الى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:
حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير
تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، او بنزع الثقة منه افراديا في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة واقالة الوزراء.
١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:
أ- اذا استقال رئيسها.
ب- اذا فقدت اكثر من ثلث عدد اعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.
ج- بوفاة رئيسها.
د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.
هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.
و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه او بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون اقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.
٣- عند استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكما في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- الغاء الطائفية السياسية
إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء

شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطـرق الكفيلـة بإلغاء الطائفية وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمـسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣- الإصلاحات الأخرى

أ- اللامركزية الإدارية

١- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولـة فـي المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تـسهيلا لخدمـة المـواطنين وتلبيـة لحاجاتهم محليا.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفـاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأمينـا للمشاركة المحلية.

٥- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانيـة وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، وتعزيـز مـوارد البلـديات والبلـديات الموحـدة والاتحادات البلدية بالامكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم

أ- ضمانا لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعا لسيادة القانون وتأمينـا لتوافـق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١- يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدسـتور ومهمتـه محاكمـة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢- ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.
٣- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:
أ- رئيس الجمهورية.
ب- رئيس مجلس النواب.
ج- رئيس مجلس الوزراء.
د- نسبة معينة من اعضاء مجلس النواب.

ب- تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:
١- الاحوال الشخصية.
٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.
٣- حرية التعليم الديني.
ج- تدعيما لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من اعضاء مجلس القضاء الاعلى من قبل الجسم القضائي

ج- قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقا لقانون انتخاب جديد على اساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب واجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأمينا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل.
٢- التأكيد على حرية التعليم وفقا للقانون والأنظمة العامة.
٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.
٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والاعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الـوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المـسؤولة بمـا يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيا على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتيـة، وتتسم خطوطها العريضة بالاتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتـسليم أسـلحتها الى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢- تعزيز قوى الامن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون اسـتثناء والبـدء بتـدريبهم مركزيا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لـدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخـول وخـروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣- تعزيز القوات المسلحة:

أ- ان المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الـوطن وعنـد الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قـوى الأمـن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظـة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة علـى تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريا وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ م بالعودة الى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير. وحيث ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره. وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. وللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثا: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا تتطلب الاتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الامن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعا: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استنادا الى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في اي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا يسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الملحق:6

مضمون اتفاقية الطائف

عن :عصام نعمة إسماعيل،دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2008،ص ص 521_530.

الفهارس

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خريطة تبين الموقع الجغرافي للبنان.	105
2	خريطة تبين توزع الطوائف الدينية في لبنان.	106
3	مشروع ورقة عمل للعلاقات المميزة بين لبنان و سوريا(ورقة الحريري).	107-108
4	مضمون ورقة الحسيني.	109-113
5	مضمون اتفاقية الطائف.	114-123

فـــهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول : لبنان والحرب الأهلية 1975م	37-7
تمهيد	7
أولاً: لمحة جغرافية وتاريخية حول لبنان	24-8
1: لبنان جغرافيا وتاريخيا	14-8
2: التركيبة السكانية والطائفية	19-14
3: النظام السياسي	24-19
ثانياً: الحرب الأهلية اللبنانية 1975م	36-24
1: أسبابها الداخلية والخارجية	28-24
2: مجرياتها وأحداثها	33-28
3: نتائجها وأثارها	36-33
خلاصة	37
الفصل الثاني:مبادرات إنهاء الحرب الأهلية والتوصل إلى اتفاق الطائف عام 1989م	39-64
تمهيد	39
أولاً: المبادرات الدولية والعربية لإنهاء الحرب الأهلية	55-40
1: المبادرات الدولية	45-40
2: المبادرات العربية	52-46
3: المبادرات اللبنانية	55-52
ثانياً: الوفاق الوطني و انعقاد مؤتمر الطائف عام 1989م	63-56

فـــهرس المحتويات:

1: التحضير لمؤتمر الطائف	60-56
2: إنعقاد مؤتمر الطائف	63-60
خلاصة	64
الفصل الثالث: اتفاقية الطائف عام 1989م ونتائجها	98-66
تمهيد	66
أولاً: اتفاقية الطائف وتنفيذها	81-67
1: مضمون الاتفاقية	73-67
2: ردود الفعل من الاتفاقية	76-73
3: تنفيذ الاتفاقية	81-77
ثانياً: نتائج الاتفاقية	97-81
1: على المستوى السياسي والأمني	88-82
2: على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي	93-88
3: تقييم اتفاقية الطائف	97-94
خلاصة	98
خاتمة	100- 103
الملاحق	105- 123
قائمة المصادر و المراجع	125- 138
الفهارس	140- 143
فهرس الملاحق	**140**

فـــهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	141-143